جامعة يحي فارس بالمـــدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضـــوع:

الابتكار المالي كمدخل لاكتساب الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية دراسة ميدانية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود وبنوك

من إعداد الطالبة:

شرفي آسية

تحت إشراف الأستاذ:

د. عامر كمال

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د خليل عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة يحي فارس بالمدية	رئيسا
د. عامر كمال	أستاذ محاضر "أ"	جامعة يحي فارس بالمدية	مقررا
أ.د فلاق علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة يحي فارس بالمدية	عضوا
أ.د رتيعة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة يحي فارس بالمدية	عضوا
د. ضيف أحمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البويرة	عضوا
د. بوسالم أبوبكر	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي بالبيض	عضوا

السنة الجامعية: 2021/2020

شكر وعرفان:

الحمد لله الذي فضلنا بالعقل ومكننا بالعلم، وجملنا بالفضيلة وأسعدنا بالهداية والتوفيق، الصلاة والسلام على أبر الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وما توفيقنا الا بالله رب العالمين .

إنّ واجب الاعتراف بالجميل يدعوني أن أتقدم بأجمل عبارات الشكر والتقدير أستاذي الفاضل "عامر كمال" الذي قبل الإشراف على هذا البحث بصدر رحب وصبره معي، فلم يبخل على بإرشاداته وملاحظاته القيمة وآرائه النيّرة، التي كان لها الأثر الفعال في إنجاز هذا البحث.

كما أتقدم مسبقا بجزيل شكري وتقديري إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة، لتفضلهم بالموافقة على مناقشة الأطروحة، والتضحية بجزء من وقتهم لقراءتها وتصويبها وتوضيح النقائص الموجودة فيها، فأثابهم الله وزادهم من علمه.

إلى كلّ من ساندني من قريب أو من بعيد بمساعدة معنوية أو مادية، كي أنجز هذا العمل في ظروف حسنة ودون أي عراقيل، فالحمد لله على هذه النعمة.

الإهداء:

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه، إلى كل من صلى على خير البرية محمد صلى الله عليه وسلم، الحمد لله الذي وفّقنا لهذا وما كنّا لنصل لهذا لولا فضل الله علينا.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أنبع زهرة تفتحت في هذا الوجود، إلى أعذب كلمة وأغلى هبة من الخالق المعبود، ريحانة حياتي التي منحتني الحب والحياة، وسهرت الليالي من أجلي، ولم تبخل عليا بنصيحة ودعوة صالحة إليك أنت أحن " أم " في الدنيا حفظك الله وأطال في عمرك.

إلى نور حياتي ومنبع وجودي إلى الذي تحمل عبئ الحياة من أجل راحتي وسعادتي " أبي " الغالي، أطال الله في عمره.

إلى أقرب الناس إلى قلبي إخوتي وأختي.

إلى رفقة دربي من قضيت معهن أحلى أيام عمري وحياتي، صديقاتي وزملائي طوال مشواري الدراسي، وأخص بالذكر طلبة دكتوراه دفعة 2019/2018.

إلى كل قريب في الخير عاشرناه، وإلى كل أستاذ في ظلال العلم التقيناه، وإلى كل شخص في الدراسة صاحبناه.

شرفي آسية

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية الابتكار المالي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت الطالبة بتصميم الاستبيان، وتم توزيعه على عينة الدراسة على مختلف المستويات الإدارية. كما قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول: تناول الفصل الأول التمويل الإسلامي وآليات تطبيقاته البنكية المعاصرة، واستعرضنا في الفصل الثاني الابتكار المالي وأهميته في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية، كما خصصنا الفصل الثالث للدراسة الميدانية في البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر. وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج: وجود أثر للابتكار المالي بأبعاده في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، كما أظهرت النتائج أنه لا توجد فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية يعزى إلى (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)، بينما توجد فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية يعزى إلى المستوى الوظيفي.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، الابتكار المالي، الميزة التنافسية.

Abstract:

The study aimed to know the importance of financial innovation in achieving competitive advantage in Islamic banks operating in Algeria, and to achieve the goal of the study, the descriptive analytical method was followed, where the researcher designed the questionnaire, and it was distributed to the study sample at various administrative levels. The study was also divided into three chapters: the first chapter dealt with Islamic finance and its contemporary banking mechanisms, the second chapter was financial innovation and its importance in achieving the competitive advantage of Islamic banks, the third chapter dealt with the field study in Islamic banks operating in Algeria .The study concluded a number of results: There is an impact of financial innovation in its dimensions in achieving the competitive advantage of Islamic banks operating in Algeria. The results also showed that there are no differences between the averages of the respondents' answers about financial innovation and achieving competitive advantage regarding (gender, age, educational qualification, years of experience), while there are differences between the averages of the respondents' answers about financial innovation and achieving competitive advantage regarding the functional level.

Keywords: Islamic banking, financial innovation, competitive advantage.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
شكر وعرفان.....	.I
الإهداء.....	.II
المستخلص.....	.III
فهرس المحتويات.....	.IV
قائمة الأشكال.....	.V
قائمة الجداول.....	.VI
قائمة الملاحق.....	.VII
مقدمة	أ-ز
الفصـــل الأول: التمويل الإسلامي وآليات تطبيقاته البنكية المعاصرة	(48-02)
تمهيد:.....	02
المبحث الأول: مدخل إلى البنوك الإسلامية والتمويل الإسلامي	03
المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية ونشأتها	03
المطلب الثاني: ماهية التمويل الإسلامي	11
المطلب الثالث: مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	15
المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي	18
المطلب الأول: التمويل الإسلامي بعقود البيوع	18
المطلب الثاني: التمويل الإسلامي بعقود المشاركات	26
المطلب الثالث: التمويل الإسلامي بعقود الإجارة	32
المبحث الثالث: تقديم المصرفية الإسلامية من خلال المصرفية التقليدية	36
المطلب الأول: إنشاء فروع أو نوافذ إسلامية	36
المطلب الثاني: أسباب ومتطلبات إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية وآثار إنشائها على البنوك التقليدية	40

المطلب الثالث: ضوابط الإنشاء وحكم التعامل مع الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية	43
خلاصة الفصل:.....	48
الفصـــل الثاني: أهمية الابتكار المالي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية	(98-50)
تمهيد:.....	50
المبحث الأول: علاقة الابتكار المالي بالمنتجات البنكية	51
المطلب الأول: ماهية الابتكار المالي	51
المطلب الثاني: تقسيمات الابتكار المالي	60
المطلب الثالث: الابتكار في المنتجات البنكية	65
المبحث الثاني: الهندسة المالية الإسلامية بين المفهوم وواقع المنتجات المالية الإسلامية	68
المطلب الأول: علاقة الابتكار المالي بالهندسة المالية	68
المطلب الثاني: مبادئ وضوابط الشرعية للهندسة المالية الإسلامية	75
المطلب الثالث: المنتجات المالية الإسلامية ومناهج تطويرها في ضوء معالم الهندسة المالية الإسلامية	79
المبحث الثالث: الميزة التنافسية وعلاقتها بالابتكار المالي في البنوك الإسلامية	83
المطلب الأول: ماهية الميزة التنافسية	83
المطلب الثاني: الميزة التنافسية وعلاقتها بالاستراتيجية التنافسية في البنوك الإسلامية	91
المطلب الثالث: الابتكار المالي كمفتاح لتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية	95
خلاصة الفصل:.....	98
الفصـــل الثالث: دراسة ميدانية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر	(155-100)
تمهيد:.....	100
المبحث الأول: نبذة عن الصيرفة الإسلامية في الجزائر	101
المطلب الأول: لمحة عن البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر	101

المطلب الثاني: المركز التنافسي للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر	105
المطلب الثالث: القدرات التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر	111
المبحث الثاني: عرض وتحليل الدراسة التطبيقية	115
المطلب الأول: منهجية، مجتمع وعينة الدراسة	115
المطلب الثاني: مصادر جمع البيانات وأداة الدراسة	118
المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة	119
المبحث الثالث: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة	121
المطلب الأول: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة	121
المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لمحاور الاستبيان	127
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات	143
خلاصة الفصل:.....	155
خاتمة :	(162-158)
قائمة المراجع:.....	(187-164)
ملاحق:.....	(208-189)

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01-01	نمو الأصول البنكية الإسلامية خلال الفترة (2012-2019) (بالبليون دولار أمريكي)	6
02-01	أهم البلدان الرائدة في البنوك الإسلامية سنة 2019 (الأصول بالبليون دولار أمريكي)	7
01-02	تقسيمات الابتكارات المالية وبعض أشكالها	61
02-02	علاقة الهندسة المالية بالابتكارات المالية	69
01-03	الحصة السوقية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من إجمالي الأصول البنكية (بمليار دج)	106
02-03	الحصة السوقية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من الودائع البنكية (بمليار دج)	108
03-03	الحصة السوقية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من التمويل البنكي (بمليار دج)	110
04-03	محصلة بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2014-2018) (بالمليون دج)	112
05-03	محصلة مصرف السلام خلال الفترة (2014-2018) (بالمليون دج)	114
06-03	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	122
07-03	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	123
08-03	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	124
09-03	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الوظيفي	126
10-03	توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة	127

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01-02	التقسيم الوظيفي للابتكار المالي حسب توفانو	63
02-02	التقسيم الوظيفي للابتكار المالي حسب غوتزمان	64
03-02	التقسيم الوظيفي للابتكار المالي حسب ميرتون وكرين	64
04-02	أبعاد الميزة التنافسية من وجهة نظر مجموعة من الباحثين	88
01-03	الحصة السوقية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من إجمالي الأصول البنكية (بمليار دج)	105
02-03	الحصة السوقية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من الودائع البنكية (بمليار دج)	107
03-03	الحصة السوقية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من التمويل البنكي (بمليار دج)	109
04-03	محصلة بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2018-2014) (بالمليون دج)	111
05-03	محصلة مصرف السلام خلال الفترة (2018-2014) (بالمليون دج)	113
06-03	حجم العينة لحجم مجتمع محدود	117
07-03	معامل الثبات ألفا كرونباخ	119
08-03	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	121
09-03	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	122
10-03	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	123
11-03	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الوظيفي	125
12-03	توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة	126
13-03	مقياس ليكارت الخماسي	127
14-03	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات الابتكار المالي في مجال التمويل	128
15-03	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات الابتكار المالي في مجال السيولة	130
16-03	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات الابتكار المالي في	133

	مجال إدارة المخاطر	
17-03	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأبعاد الابتكار المالي	135
18-03	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات تكلفة أقل	136
19-03	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات الجودة	138
20-03	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات رضا العملاء	140
21-03	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأبعاد الميزة التنافسية	142
22-03	اختبار التوزيع الطبيعي	143
23-03	نتائج اختبار أثر أبعاد الابتكار المالي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر	144
24-03	نتائج اختبار أثر بعد الابتكار المالي في مجال التمويل في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر	146
25-03	نتائج اختبار أثر بعد الابتكار المالي في مجال السيولة في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر	147
26-03	نتائج اختبار أثر بعد الابتكار المالي في مجال إدارة المخاطر في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر	148
27-03	نتائج اختبار T "لعينتين مستقلتين" – الجنس-	150
28-03	نتائج اختبار "التباين الأحادي" – العمر-	151
29-03	نتائج اختبار "التباين الأحادي" – المؤهل العلمي-	152
30-03	نتائج اختبار "التباين الأحادي" – المستوى الوظيفي-	153
31-03	نتائج اختبار "التباين الأحادي" – سنوات الخبرة-	154

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	استمارة البحث	189
02	قائمة الأساتذة المحكمين	197
03	نتائج مخرجات برنامج SPSS.V25	198

مقدمة

شهدت الصناعية البنكية الإسلامية، التي تقوم على الضوابط والقواعد المالية المستمدة من الشريعة الإسلامية، نشاطا متميزا في قطاعي التمويل والاستثمار، حيث استطاعت البنوك الإسلامية تحقيق الكثير من الإنجازات بتجاوزها المراحل الأولى من مسيرتها بنجاح وصولا إلى الإقليمية والدولية، إذ حققت هذه البنوك انتشارا في العديد من الدول الغربية، حيث استطاعت أن تفرض نفسها لتصبح اليوم رقما مهما في تركيبة الدورة المالية والاقتصادية في العالم، وذلك بدليل النمو المتسارع الذي تحققه تلك البنوك في كافة الأقطار المسلمة وغير المسلمة، ويعتبر هذا التحول بمثابة الاعتراف بنجاح تجربة البنوك الإسلامية في الاقتصاد المعاصر، ولا أدلّ على ذلك من تنافس البنوك العالمية التقليدية على فتح نوافذ وفروع إسلامية لها.

وحتى تستطيع البنوك الإسلامية المنافسة، فهي بحاجة إلى وجود ابتكارات مالية تنسجم مع خصوصياتها في جانب العمل البنكي، ويحتّم على القائمين عليها تصميم نموذج لهندسة مالية وفق رؤية بنكية إسلامية، مع ضرورة استبعاد كل المنتجات المالية التي يشوبها الكثير من اللبس حول مدى موافقتها لتعاليم الشريعة الإسلامية، ولهذا تسعى البنوك الإسلامية– في ظل البيئة البنكية التنافسية – إلى الحصول على ميزة تنافسية تتفوق بها على غيرها من البنوك في قطاع الصيرفة، باعتبار موضوع الميزة التنافسية للبنوك من المواضيع التي تنال الاهتمام الواسع على المستويين المحلي والعالمي، حيث بات هذا الموضوع محط اهتمام منظمات الأعمال بشكل عام والبنوك بشكل خاص، وذلك للدور المتوقع له من قبل الباحثين والمدراء في تحديد مستقبل ونجاح المنظمة.

وإدراكا من البنوك الإسلامية بأهمية الابتكار والتطوير المستمرين، وفي ظل التحديات المتعلقة بالمنافسة في البيئة المصرفية العالمية، فقد أصبح الاهتمام منصبا على إيجاد أوعية ادخارية وأساليب استثمارية وتقديم منتجات وخدمات متطورة، مع مراعاة الجمع بين الجودة والتكلفة المرتبطة بتلك المنتجات والخدمات المبتكرة من جهة، والسلامة الشرعية والكفاءة الاقتصادية وإمكانية التطبيق من جهة أخرى.

وعلى غرار العديد من الدول الإسلامية العربية وحتى الغربية منها، سعت الجزائر إلى تطوير منظومتها البنكية الإسلامية بفتح المجال أمام البنوك الإسلامية بمزاولة نشاطها، إذ تواصلت جهود الجزائر في تبني صيغ التمويل الإسلامية باعتمادها على مجموعة من الإصلاحات، كانت بداياتها بإصدار النظام 18-02 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق ل 4 نوفمبر 2018 الذي يسمح بفتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية، لتدعم العملية بإصدار النظام 20-02المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس 2020، الذي يهدف إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

الإشكالية:

في ظل بيئة شديدة المنافسة، تسعى المؤسسات إلى اكتساب ميزات تنافسية قوية، ولنجاح أي مؤسسة لاسيما البنوك الإسلامية يتطلب ابتكارات مالية لضمان البقاء والاستمرارية، وبالتالي أصبح الاهتمام بالابتكار المالي لتحقيق التميز التنافسي يكتسب أهمية متزايدة، فالميزة التنافسية أصبحت هدفا وطموحا لجميع المؤسسات التي تسعى جاهدة إلى تحقيق أبعادها. وفي ضوء المعطيات المذكورة فإن مشكلة الدراسة تتمثل فيما يلي:

ما مدى أهمية الابتكار المالي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- ما هو مستوى الاهتمام بالابتكار المالي للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر؟
- ماهي الأهمية النسبية لأبعاد الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر؟
- هل يوجد أثر للابتكار المالي بأبعاده في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر؟
- هل توجد فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى إلى البيانات الشخصية؟

الفرضيات:

تم الاعتماد على مجموعة من الفرضيات للإجابة على الأسئلة المطروحة وهي كالتالي:

1.الفرضية الرئيسية الأولى:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ للابتكار المالي بأبعاده في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.

وتنبثق من الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ للابتكار المالي في مجال التمويل في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ للابتكار المالي في مجال السيولة في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ للابتكار المالي في مجال إدارة المخاطر في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.

2.الفرضية الرئيسية الثانية:

– توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى إلى البيانات الشخصية.

وتنبثق من الفرضية الرئيسية الثانية الفرضيات الفرعية التالية:

- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى إلى متغير الجنس.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى إلى متغير العمر.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى إلى متغير المؤهل العلمي.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية في البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى إلى متغير المستوى الوظيفي.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية في البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة في محاولة تعريف الطالبة بموضوع الدراسة، باعتبار الابتكار المالي الذي يساهم بنسبة كبيرة في خلق قيمة للبنك الاسلامي، وتحسين قدراته الابداعية وسمعته، خاصة في ظل الإقبال الكبير على المنتجات الشرعية المصحوب بوعي العملاء.

كما يستمد موضوع البحث أهميته من خلال تسليط الضوء على الابتكار المالي باعتباره أحد العوامل المساهمة في تحقيق الريادة للبنوك الإسلامية في ظل بيئة ديناميكية تتسم بشدة المنافسة.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إعداد إطار نظري خاص بهذه الدراسة، من خلال الاطلاع على الأدبيات المعاصرة والتعرف على محتوياتها الفكرية.
- معرفة مستوى الاهتمام بالابتكار المالي في البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.
- الوقوف على مستويات التوجه نحو تحقيق الميزة التنافسية وأبعادها للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.
- العمل على إيجاد الحوافز والاهتمام من الادارات العليا وتخصيص موارد مالية كافية للبحوث والتطوير في مجال المنتجات والأدوات المالية في البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.
- محاولة التعرف على أهمية الابتكار المالي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.
- تقديم مجموعة من التوصيات للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، والتي تفيدهم في إعداد استراتيجياتهم التنافسية.

حدود الدراسة:

يتمثل الإطار المكاني والزماني للدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** تم إجراء الدراسة الميدانية في البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.
- **الحدود الزمانية:** امتدت الدراسة الميدانية من جويلية 2020 إلى غاية أكتوبر 2020.

منهج الدراسة والأساليب المراد اعتمادها في جمع البيانات:

تماشيا مع متطلبات الدراسة، تم الاعتماد في الجزء النظري على المنهج الوصفي الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات، بهدف سرد الأفكار والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالموضوع، كما تم الاعتماد في الجزء التطبيقي من البحث على المنهج الوصفي التحليلي باستخلاص نتائج الدراسة التطبيقية، باستخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وذلك من أجل إظهار النتائج المختلفة للدراسة، بغية الوصول إلى نتائج علمية مضبوطة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتضمن مجتمع الدراسة، جميع موظفي البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر والبالغ عددها بنكين، بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر، وبذلك تتضمن شريحة الموظفين من اطارات، أعوان التحكم، والأعوان التنفيذيين، وقد بلغ عدد أفراد مجتمع الدراسة 1476 موظف. أما فيما يخص حجم العينة فإن هناك العديد من البحوث والدراسات التي أظهرت العديد من الطرق في تحديد حجم العينة، ولتحقيق أغراض هذه الدراسة تم تصميم استبيان والقيام بتوزيعه على عينة من موظفي البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر والبالغ عددهم 216 موظف.

الدراسات السابقة:

بغرض دعم وتعزيز هذه الدراسة، لابد من القيام باستعراض ما جاءت به الدراسات السابقة من قضايا ومفاهيم جديدة، يمكننا الاستفادة منها في جوانب وأبعاد الدراسة المختلفة، ونذكر بعض هذه الدراسات فيما يلي:

1. دراسة (بريش، خلدون، 2016): بعنوان" الابتكار المالي في التمويل وأهميته في تحقيق كفاءة وفعالية أداء البنوك الاسلامية".

هدفت الدراسة إلى أهمية التمويل الموافق للشريعة الاسلامية بنظر القدرة على مد جسور الثقة بين البنك الاسلامي وعملائها وبناء هذه الثقة يتطلب المبادرة إلى ابتكار منتجات تمويل شرعية آمنة ومتنوعة تلبي تطلعات مختلف الفئات الاجتماعية وتفي بالغرض المطلوب وهو تحقيق كفاءة وفعالية العمل الذي يقدمه البنك الاسلامي.

ويظهر جليا أنّ هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا في استخدام نفس المتغير المستقل ألا وهو الابتكار المالي من حيث المراجعة المفاهيمية والنظرية للابتكار المالي، بينما يكمن الاختلاف في كون الباحث ربط الابتكار المالي مع كفاءة وفعالية أداء البنوك الاسلامية كمتغير تابع، أما في دراستنا يتم ربط الابتكار المالي مع تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الاسلامية.

2.دراسة (فرحاتي، 2016): بعنوان" دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في اقتصاد المعرفة دراسة حالة لشركة الاسمنت –عين التوتة–".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور رأس المال الفكري بأبعاده المتمثلة في رأس المال البشري، رأس المال الزبوني، رأس المال الهيكلي وتحقيق الميزة التنافسية بأبعاده المتمثلة في الجودة، الكفاءة، الابداع، الاستجابة في

شركة الاسمنت محل الدراسة. ويظهر جليا أنّ هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا في استخدام نفس المتغير التابع ألا وهو الميزة التنافسية، بينما يكمن الاختلاف في كون الباحثة درست وجود العلاقة والأثر بين رأس المال الفكري بمكوناته (البشري، الهيكلي والزبوني) وبين الميزة التنافسية، وتحديد العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة بإبراز مكوناته في تحقيق الميزة التنافسية، أما في دراستنا يتم التطرق إلى جانب المبتكرات المالية في تحقيق الميزة التنافسية في مؤسسات بنكية إسلامية.

3.دراسة (السرحان، 2005): بعنوان" دور الابتكار والإبداع التسويقي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى تطوير نموذج يسعى إلى تبيان الدور المؤثر الذي يؤديه الابتكار والإبداع التسويقي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية الأردنية، كما أوضحت الدراسة بأن الميزة التنافسية تقاس بالعناصر الثلاثة وهي الكفاءة التشغيلية الناتجة عن الابتكار والإبداع في البنوك، وجودة الخدمات والمنتجات البنكية وتحقيق رضا العملاء. ويظهر جليا أنّ هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا استخدام نفس المتغير التابع، نفس المنهج المتبع وكذا تطبيق أداة الاستبيان لجمع البيانات، إضافة إلى التوصل إلى هدف مشترك وهو أن الابتكار والإبداع في المنتجات البنكية عامل مهم في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك أو المؤسسات المالية، بينما يكمن الاختلاف في كون الباحث سعى إلى تبيان دور الابداع التسويقي في البنوك التجارية الأردنية، أما دراستنا فتقوم ببيان تجربة البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر في تحقيقها الميزة التنافسية لها من خلال إيجاد صيغ تمويلية مبتكرة.

4. دراسة (قاشي، خلدون، 2018): بعنوان" الابتكار المالي في الصناعة المصرفية الإسلامية وأهميته في دعم التنمية الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى الحاجة إلى اعتماد آليات جديدة ومبتكرة لتمويل التنمية الاقتصادية، فمن بين تلك الآليات تبني النظام المصرفي للصيرفة الإسلامية وما تتضمنه من صيغ تمويلية مع إمكانية تحديثها من خلال الاعتماد على عملية الابتكار المالي، من الملاحظ أن التشابه بين هذه الدراسة ودراستنا يتمثل في الإطار النظري من حيث توضيح مفهوم الابتكار المالي، بينما يكمن الاختلاف تطرق الباحثان مدى أهمية الابتكار المالي في دعم التنمية الاقتصادية بينما في دراستنا ركزنا على مدى أهمية الابتكار المالي في البنوك الإسلامية لتحقيق الميزة التنافسية.

5. دراسة (يونس، 2016): بعنوان " دور الابتكارات المالية الإسلامية في تعزيز القدرة التنافسية دراسة حالة المصارف الإسلامية في إندونيسيا".

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تطبيقات المنتجات الجديدة في البنوك الإسلامية الإندونيسية وبيان مدى توافق هذه المنتجات مع الأحكام الشرعية ومساهمتها في تعزيز القدرة التنافسية، يظهر جليا أن هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا في استخدام نفس المتغير المستقل ألا وهو الابتكار المالي بتوضيح مفاهيمه والتوصل إلى أن مستقبل البنوك الإسلامية يتوقف على قدرتها على إيجاد صيغ جديدة في التمويل أو تطوير تطبيقات الصيغ الموجودة، أما الاختلاف يكمن في اعتماد هذه الدراسة على دراسة حالة، أما في دراستنا تم الاعتماد على أداة الاستبيان لجمع البيانات، كما تختلف هذه الدراسة عن دراستنا في كونها تبين الواقع التطبيقي للمنتجات المالية الجديدة التي تقدمها البنوك الإسلامية الإندونيسية بعرض بعض منتجات الهندسة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الإندونيسية، حيث قامت بتقييم شرعي للمنتجات الجديدة القائمة على عقود القرض والإجارة والرهن والمرابحة ومدى مساهمة هذه العقود في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الإسلامية الإندونيسية، وبقياس القدرة التنافسية للبنوك الإسلامية مقابل السوق البنكي في إندونيسيا، أما في دراستنا تم التركيز على معرفة أثر الابتكار المالي في تحقيق الميزة التنافسية في البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.

6. دراسة (دلشاد، 2018): بعنوان " دور الابتكار المالي في تحقيق أبعاد التوجه الريادي دراسة استطلاعية لآراء عينة من مديري مكاتب الصيرفة والحوالات المالية في محافظة دهوك".

هدفت الدراسة إلى التحقق من دور أنشطة الابتكار المالي في تحقيق أبعاد التوجه الريادي لدى مكاتب الصيرفة والحوالات المالية في محافظة دهوك، وشملت الدراسة 44 من مديري تلك المكاتب، واعتمد الباحث استمارة الاستبانة كأداة رئيسية لجمع بيانات الجانب الميداني، توصلت الدراسة وجود علاقة تأثير معنوية لأنشطة الابتكار المالي في التوجه الريادي في المكاتب المبحوثة، يظهر جليا التشابه بين هذه الدراسة ودراستنا في التوصل إلى أهمية الابتكار المالي في زيادة قدرات وإمكانيات للبنوك في التفوق على المنافسين، واستخدام هذه الدراسة ودراستنا على أداة استبيان لجمع البيانات، أما الاختلاف يكمن في أن هذه الدراسة تطرقت إلى دور الابتكار المالي في تحقيق أبعاد التوجه الريادي، أما دراستنا تم ربط الابتكار المالي كمتغير مستقل مع الميزة التنافسية كمتغير تابع، كما يظهر الاختلاف في العينة ففي هذه الدراسة تم تطبيق على عينة من مديري مكاتب الصيرفة والحوالات المالية في محافظة دهوك، أما دراستنا كانت العينة موظفي البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.

7. دراسة (النشمي، المليكي، 2015): بعنوان " الميزة التنافسية وعلاقتها في رضا العملاء في المصارف الإسلامية في اليمن".

هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة الميزة التنافسية برضا العملاء في المصارف الإسلامية اليمنية، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق أداة الاستبانة على عينة عشوائية من عملاء المصارف الإسلامية اليمنية، وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين جميع أبعاد الميزة التنافسية ورضا العملاء في المصارف الإسلامية اليمنية، ويظهر جليا الاتفاق بين هذه الدراسة ودراستنا في استخدام نفس المنهج المتبع وتطبيق أداة الاستبيان لجمع البيانات إضافة إلى تطرق هذه الدراسة إلى مفاهيم الميزة التنافسية، غير أن الاختلاف يكمن في هذه الدراسة استخدام المتغير المستقل وهو الميزة التنافسية أما في دراستنا تم استخدام الميزة التنافسية كمتغير تابع، كما عينة تطبيق تختلف ففي هذه الدراسة كانت مطبقة على عملاء المصارف الإسلامية اليمنية في حين دراستنا العينة موظفو البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.

8. دراسة (Haslinda, Alimini, Rose، 2012): بعنوان " The relationship between organisational ressources, capabilities, system and competitive advantage".

هدفت الدراسة إلى أهمية الموارد التنظيمية وقدرات التنظيمية والتركيز عليها في علاقاتها ذات الميزة التنافسية، حيث أظهرت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي بين الموارد والقدرات والأنظمة والتنظيمية على الميزة التنافسية، من الملاحظ الاتفاق بين هذه الدراسة ودراستنا استخدام نفس المتغير التابع وهو الميزة التنافسية، واستخدام نفس أداة لجمع البيانات وهي الاستبانة، أما الاختلاف يكمن في تطرق هذه الدراسة إلى العلاقة بين الموارد والقدرات والأنظمة التنظيمية والميزة التنافسية، اختلفت هذه الدراسة عن دراستنا في عينة التطبيق حيث تم تطبيق على عينة من الشركات المصنعة بماليزيا.

9. دراسة (Noor, Harada, Emad, 2017): بعنوان " Factors influecing competitive advantage in banking sector. A systematic literature review".

ركزت هذه الدراسة عن مراجعة الأدبيات ذات الصلة بموضوع الميزة التنافسية في البنوك والعوامل المسببة لها، وتوصلت الدراسة أن جودة الخدمة والمسؤولية الاجتماعية والابتكار التسويقي الالكتروني من بين العوامل تؤثر على الميزة التنافسية في القطاع البنكي، يظهر جليا التشابه بين دراستنا في التطرق إلى موضوع الميزة التنافسية في القطاع البنكي من خلال مناقشة مفاهيم الميزة التنافسية للمؤسسة البنكية، من خلال تناول بعض الملخصات لبعض الدراسات التي استخدمت الميزة التنافسية كمتغير تابع، إضافة إلى الإشارة إلى بعض

الدراسات التي استخدمت الميزة التنافسية كمتغير مستقل، أما الاختلاف يتمثل في استخدام هذه الدراسة إلى منهج مراجعة المنهجية للأدبيات.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

وفقا للاستعراض لموضوعات الدراسات السابقة ومتغيراتها، فإن هذه الدراسة تميزت بأنها الدراسة الأولى التي تجمع بين المتغيرين الابتكار المالي والميزة التنافسية، فبحثت هذه الدراسة في أثر الابتكار المالي كمتغير مستقل بأبعاده الثلاثة (الابتكار المالي في مجال التمويل، السيولة، إدارة المخاطر) في تحقيق الميزة التنافسية كمتغير تابع بأبعادها الثلاثة (تكلفة أقل، الجودة، رضا العملاء) في البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.

فمن حيث هدف الدراسة، تنوعت الأهداف البحثية للدراسات السابقة، بينما سعت الدراسة الحالية التعرف على مدى أهمية الابتكار المالي في تحقيق الميزة التنافسية في البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، فمعظم الدراسات لم تتناول الابتكار المالي بصفته أحد العوامل التي تزيد من قدرات وإمكانيات البنوك للتفوق على منافسيها.

من حيث بيئة التطبيق، تختلف عن الدراسات السابقة، حيث طبقت الدراسة على البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، كما أن العينة تكونت من موظفي الإدارة العليا والوسطى.

من حيث أداة الدراسة، تنوعت أدوات القياس التي استخدمها الباحثون في الدراسات السابقة، فمنها من توافق الدراسة الحالية واعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات ومنها الدراسات من اختلف مع الدراسة الحالية فهناك دراسات اعتمدت على المراجعة المفاهيمية والنظرية المكثفة للدراسات السابقة.

من حيث منهج الدراسة، اتفقت هذه الدراسة مع معظم الدراسات السابقة في أنها اتجهت المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على أساس تحديد الظاهرة ووصف العلاقة بين متغيراتها.

صعوبات الدراسة:

في سبيل إنجاز هذا البحث واجهتنا صعوبات فيما يخص الجانب التطبيقي، فكانت صعوبات في توزيع الاستمارات على موظفي البنوك الإسلامية، وعدم تعاون البعض منهم وإرجاع الاستمارات بدون ملئها.

هيكلة الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: والذي تضمن التمويل الإسلامي وآليات تطبيقاته البنكية المعاصرة، حيث تناولنا في هذا الفصل البنوك الإسلامية، من حيث المفهوم والخصائص، إضافة إلى ماهية التمويل الإسلامي والوقوف إلى

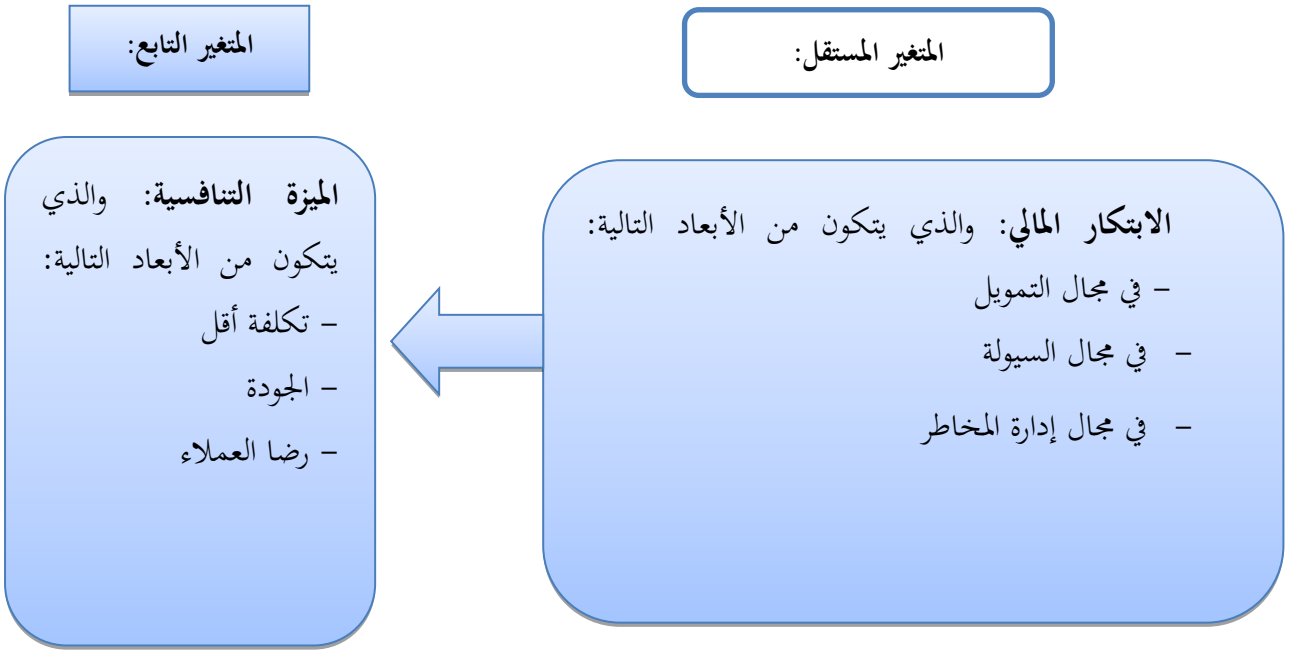
الفرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية، كما تطرقنا إلى مختلف الصيغ التمويل المقدمة التي تقدمها البنوك الإسلامية، كما أشرنا في الأخير إلى تقديم المصرفية الإسلامية من خلال المصرفية التقليدية.

الفصل الثاني: فقد خصص لدراسة الابتكار المالي وأهميته في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية، أوردنا فيه ماهية الابتكار المالي، تقسيماته، وعلاقته مع المنتجات البنكية، إضافة إلى توضيح العلاقة بين الابتكار المالي والهندسة المالية بالتطرق إلى مفاهيمها، بالإشارة إلى الهندسة المالية الإسلامية كذلك، كما تناولنا المفاهيم النظرية للميزة التنافسية، وأخيرا تم الوقوف على الابتكار المالي كمفتاح لتحقيق الميزة التنافسية في البنوك الإسلامية.

الفصل الثالث: فقد خصص للدراسة الميدانية لإسقاط الجانب النظري على الميدان التطبيقي من خلال التطرق إلى البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر محاولة إلى تبيان مركزها التنافسي وقدراتها التنافسية، كما تناولنا عرض الدراسة التطبيقية من حيث منهجية البحث والتعريف بميدان الدراسة، وفي الأخير تم تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

نموذج الدراسة:

انطلاقا من إشكالية البحث تم بناء نموذج افتراضي يتضمن المتغير المستقل المتمثل في الابتكار المالي والمتغير التابع والمتمثل في الميزة التنافسية، ويتضح هذا النموذج في الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

الفصل الأول:

التمويل الإسلامي وآليات تطبيقاته البنكية المعاصرة

تمهيد:

أصبحت البنوك الإسلامية في ظل متطلبات العصر الحديث ضرورة حتمية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا أخذا وعطاء، ويرغب بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بهدف تيسير التبادل والمعاملات وتعزيز العملية الإنتاجية. ويظهر هذا جليا من خلال صيغ التمويل التي تستخدمها البنوك الإسلامية التي تمثل حجر الزاوية لنشاطها وإحدى دعائمها الأساسية الهادفة إلى تحقيق النمو وزيادة قدرتها التنافسية مع البنوك التقليدية مع زيادة في معدلات الربحية من خلال التنويع في الصيغ التمويل التي تتبعها، التي تتميز بالتنوع والتكامل فيما بينها كبيع المرابحة للآمر بالشراء، المشاركة، الإجارة المنتهية بالتمليك وغيرها من صيغ التمويل.

وفي هذا السياق، على إثر النجاح الذي حققته البنكية الإسلامية وتنامي حصتها في السوق البنكية، كان من الطبيعي أن تنتبه البنوك التقليدية المحلية والعالمية لهذا النجاح، وفي هذا الصدد أصبحت من الأهمية أن تعيد البنوك التقليدية النظر في حساباتها للدخول بشكل أو بآخر إلى الميدان العمل البنكي الإسلامي حفاظا على عملائها الحاليين والحصول على شريحة واسعة من العملاء الجدد المتجهين لهذا السوق المتنامي وذلك من خلال إنشاء نوافذ أو فروع تابعة لها تقدم الخدمات البنكية الإسلامية.

ونهدف من خلال هذا الفصل إلى الإحاطة بالبنوك الإسلامية بشكل عام، بالإشارة إلى أهم الصيغ التمويل الإسلامية، والتطرق إلى موضوع فتح نوافذ أو فروع إسلامية في البنوك التقليدية كمدخل من مداخل التحول إلى الصيرفة الإسلامية من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: مدخل إلى البنوك الإسلامية والتمويل الإسلامي
- المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي
- المبحث الثالث: تقديم المصرفية الإسلامية من خلال المصرفية التقليدية

المبحث الأول: مدخل إلى البنوك الإسلامية والتمويل الإسلامي

دخول البنوك الإسلامية إلى القطاع البنكي العالمي يعتبر إضافة جديدة لزيادة القوة المالية في القطاع البنكي ككل، حيث تسهم البنوك الإسلامية في تنشيط العجلة الاقتصادية بشكل فعال، وتحتل مكانا أكثر أمانا بين المدخرين والمستثمرين من حيث إيداع الأموال وإعادة استثمارها في الفرص الاستثمارية ذات الجدوى. كما يعتبر التمويل الإسلامي من خلال صيغ التمويل التي تقدمها البنوك الإسلامية وفقا للضوابط الشرعية الإسلامية من أهم الأدوات التي تقوم بها هذه البنوك بهدف المشاركة في الربح والخسارة.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية ونشأتها

تعتبر البنوك الإسلامية من أهم وأبرز المؤسسات المالية التي باشرت منذ نشأتها العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية التي تمثل التطبيق العملي لفكرة المصرفية الإسلامية، ومن ثم يمكن بلورة ماهية هذه المصرفية من خلال التعريف والنشأة وتوضيح أهم خصائصها.

أولا. تعريف البنوك الإسلامية:

اختلف الكتاب والباحثون في مجال البنوك الإسلامية في وضع تعريف محدد للبنك الإسلامي، فالبنوك الإسلامية عرفتها عدة جهات ومن بين هذه التعاريف التي قدمت يمكن أن نذكر ما يلي:

يعرفها الدكتور عبد الرحمان يسري أحمد أنها " مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أي الربا أخذا أو عطاء، فالمصرف الإسلامي يتلقى من العملاء نقودهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم، مع ضمان رد الأصل لهم عند الطلب، وحينما يستخدم ما لديه من موارد نقدية في أنشطة استثمارية أو تجارية فإنه لا يقرض أحدا مع اشتراط الفائدة، وإنما يقوم بتمويل النشاط على أساس المشاركة فيما يتحقق من ربح، فإذا تحققت خسارة فإنه يتحملها مع أصحاب النشاط الذي قام بتمويلهم ".[1]

كما عرف البنك الإسلامي على أنه "مؤسسة نقدية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المتفقة وأحكام الشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصا ديتها".[2]

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 259.

[2] حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية وأدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، دائرة المكتبة الوطنية (دار اليازوري)، عمان، 2011، ص 27.

وعرفت أيضا على أنها" مؤسسة مالية استثمارية ذات رسالة تنموية وإنسانية واجتماعية، ويستهدف تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لبناء مجتمع تكافلي".[1]

كما عرف البنك الإسلامي على أنه "جهاز مالي يدير عملياته وفقًا لقوانين الشريعة الإسلامية لضمان التوزيع العادل للموارد في المجتمع".[2]

من خلال هذه التعاريف نرى أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية بنكية تمارس أعمالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بعيدا عن التعامل بالربا أخذا أو عطاء، بهدف تحقيق التنمية بما يخدم الفرد والمجتمع.

ثانيا. نشأة البنوك الإسلامية:

تعود بدايات الصيرفة الإسلامية بمفهومها الواسع إلى الأيام الأولى للتشريع الإسلامي، وازدهار الحضارة الإسلامية. وعندما أخذ مفهوم الاقتصاد الإسلامي يأخذ مكانه في الواقع الاجتماعي، ومن خلاله بزغ مفهوم المؤسسة البنكية الإسلامية، فربما التجربة الباكستانية هي أولى التجارب التي عرفها المشروع البنكي الإسلامي في خمسينيات هذا القرن، بالتطبيق على الوحدات الزراعية للفئات الفقيرة، أو التي لا تملك الرصيد الكافي لإحياء الأرض الزراعية[3]، غير أن هذا التفكير أخذ مدة طويلة ولم يجد له منفذا تطبيقيا إلا في مصر سنة 1963[4]، بمدينة (ميت غمر) أين تأسس أول بنك إسلامي من قبل أحمد نجار[5]، يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، بعيدا عن التعامل بالفائدة أخذا وعطاء، تم تطبيق تجربة بنوك الادخار المحلية خلال ثلاث سنوات ونصف (من يوليو 1963 إلى فبراير 1967). فرغم اقتباس تلك التجربة المصرفية من التجربة الألمانية،

[1] محمود حسن الصوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية، دار وائل للنشر، 2013، ص 90.

[2]Muhamed Zulkhibiri, Turkhan ali abdul Manap, islamic finance risk sharing and macroeconomic stability, palgrave macmillan, 2019, p 42.

[3] ياسر عبد الكريم الحوراني، المصرفية الإسلامية في فكر المؤسسين الرواد، بحث مقدم للمؤتمر الأول للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي، إسطنبول-تركيا، يومي 16-17أفريل 2018، ص 22.

[4] أحمد حنيش، إبراهيم عباسي، دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 1، العدد 2، جامعة الجلفة، سبتمبر2017، ص 131.

[5] Nafis Alam, Lokes Gupta, Bala Shanmugan, islamic finance a pratical perspective, Palgrave macmillan, 2017, p7.

إلا أنها أظهرت شخصية وإرادة القائمين عليها. وعلى الرغم من قيام تلك البنوك على أساس لا ربوي، إلا أنها لم تصرح عن هويتها الإسلامية في ذلك الحين، لعدم ترخيص الظروف السياسية الرسمية بإطلاق هذه الأسماء. [1]

في عام 1966، قررت جامعة أم درمان تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي، وساهم في التدريس كل من الدكتور محمد عبد الله العربي والدكتور كامل الباقر رئيس الجامعة والدكتور أحمد عبد العزيز النجار، ومن خلال تدريس هذه المادة خرجوا بمشروع "بنك بلا فوائد" لإنشائه في أم درمان، وقدم المشروع إلى البنك المركزي السوداني لدراسته وتطبيقه، ولكن حصلت ظروف حالت دون تطبيقه.[2]

وفي عام 1971، تم تأسيس بنك ناصر الاجتماعي في مصر كانت أول مؤسسة بدون فوائد ترعاها الدولة والتي أنشئت بموجب مرسوم رئاسي[3]، إلا في أواسط السبعينات، بدأت البنوك الإسلامية تأخذ صفتها المميزة والمنظمة كمؤسسات تمويل واستثمار.

وفي عام 1975 تم إنشاء بنكين إسلاميين، هما بنك دبي الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية في جدة، وبعد ذلك تواصلت عملية إنشاء وتأسيس البنوك الإسلامية حيث أنشأ في 1977 ثلاث بنوك إسلامية هي بنك فيصل الإسلامي المصري وبنك فيصل السوداني وبيت التمويل الكويتي[4]، أعقبها تأسيس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار في 1978.[5]

أما البنوك الإسلامية في الدول الإسلامية غير العربية فكانت إيران من الدول الرائدة في ذلك فقد قامت بتحويل جميع بنوكها إلى بنوك إسلامية بموجب الفصل 43 من قانون 1983 الذي عوض فوائد البنوك بمكافأة تأخذها مقابل ما تقوم به من أعمال وخدمات، والحال نفسه بباكستان، فقد شارف مجلس الفكر الإسلامي الباكستاني على إحلال النظام الإسلامي محا نظام الفوائد.

ولم يقتصر الاهتمام بالبنوك الإسلامية على غرار الدول الإسلامية، بل تعداه إلى الدول غير المسلمة فقد أنشأت سويسرا دار المال في 27 جويلية 1981، ورخص البنك الدولي في الدانمارك في 1983 وكذا

---

[1] عبد الحليم عمار غربي، الصناعة المصرفية الإسلامية ماضيها وحاضرها ومستقبلها، منشورات كاي، 2017، ص 13 متوفر على: www.kantaji.com، تاريخ الاطلاع: 2019/12/05.

[2] محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 2007، ص 258.

[3] Samir alamad, Financial and accounting principles in islamic finance, springer, 2019, p 7.

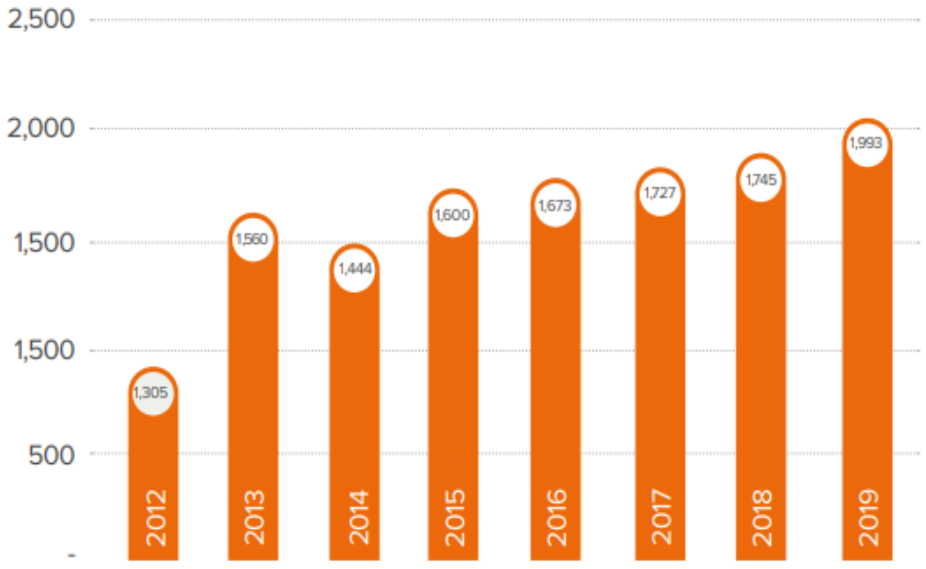
[4] Imam Wahyudi, Fenny Rosmanita and the others ,Risk Management for Islamic Banks recent developments from Asia and Middle East, Wiley, 2015, p33.

[5] أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث للنشر، الأردن، 2008، ص 65.

أنشأت مجموعة البركة في بريطانيا وأقفلت نظرا للعراقيل الكثيرة التي واجهتها، وأنشأت بنوك أخرى في كل من لوكسمبورغ وأطلق عليها الشركة القابضة الدولية لأعمال الصيرفة الإسلامية سنة 1978 وبنك كبرس الإسلامي بقبرص 1982 في القسم التركي.[1]

وحسب تقرير إحصائي للتطور التمويل الإسلامي (Islamic Finance Development Report 2020)، عرف قطاع الصيرفة الإسلامية نموا بنسبة 14% في عام 2019، بما يعادل 1.99 تريليون دولار أمريكي من الأصول العالمية، ويقارن هذا مع نمو بنسبة 1٪ فقط في عام 2018 ومتوسط نمو سنوي بنسبة 5٪ خلال الفترة من 2015 إلى 2018. ومن المتوقع أن تصل أصول الخدمات البنكية الإسلامية إلى 2.44 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2024. والشكل التالي يوضح نمو الأصول البنكية الإسلامية خلال الفترة (2012–2019).

الشكل رقم (01-01): نمو الأصول البنكية الإسلامية خلال الفترة (2012–2019) (بالبليون دولار أمريكي)

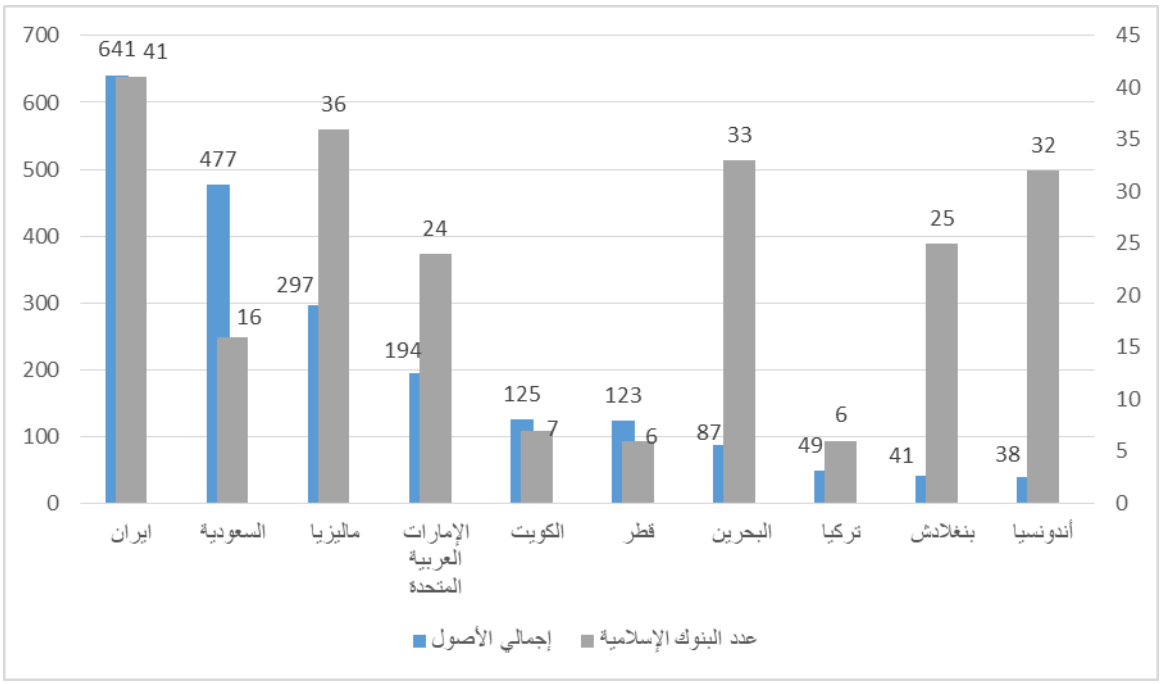


Source: ICD-REFINITIV Islamic Finance Development Report 2020, p 26, disponible sur le site : https://icd-ps.org/uploads/files/ICD-Refinitiv%20IFDI%20Report%2020201607502893_2100.pdf.

[1] الرشيد مبروكة محمد علي، التمويل الإسلامي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 2، جامعة سبها، 2015، ص 52.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن البنوك الإسلامية شهدت نموا خلال الفترة 2012-2019، حيث ارتفعت الأصول البنوك الإسلامية في العالم من 1.305 بليون دولار أمريكي إلى 1.993 بليون دولار أمريكي. والشكل الموالي يوضح أهم البلدان الرائدة في البنوك الإسلامية.

الشكل رقم (02-01): أهم البلدان الرائدة في البنوك الإسلامية سنة 2019 (الأصول بالبليون دولار أمريكي)



بما فيها النوافذ*

Source: ICD-REFINITIV Islamic Finance Development Report 2020, p27, disponible sur le site : https://icd-ps.org/uploads/files/ICD-Refinitiv%20IFDI%20Report%2020201607502893_2100.pdf.

من الشكل أعلاه، نلاحظ أن كل من إيران والسعودية وماليزيا تعتبر من الدول الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، حيث بلغت مجموع الأصول البنكية الإسلامية في إيران 641 تريليون دولار أمريكي، لتليها كل من السعودية وماليزيا بحوالي 477 تريليون دولار أمريكي و297 تريليون دولار أمريكي على التوالي خلال سنة 2019. فحسب تقرير الإحصائي للتطور التمويل الإسلامية لسنة 2020، شكلت أصول البنوك الإسلامية هذه الدول الثلاث 63% من إجمالي الأصول في العالم خلال سنة 2019.

ومن خلال ما تقدم نرى أن التطور الذي عرفته الصناعة البنكية الإسلامية شجع الكثير من البنوك التقليدية على فتح فروع تقوم بتقديم خدمات مصرفية أساسها أحكام الشريعة الإسلامية مثل: Citibank في أمريكا، Golden Sachs في أوروبا...إلخ.

ثالثا. خصائص البنوك الاسلامية:

بناء على الأسس العقائدية التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية، تنطلق البنوك الإسلامية في مسيرتها الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والتأثير في الناس وملامسة واقعهم العلمي، وعلى هذا المبدأ تعمل البنوك الإسلامية كمنظمة اقتصادية واجتماعية ومالية وبنكية من خلال حشد أموال ومدخرات الأفراد والمنظمات بهدف توجيهها نحو الاستثمار الأكثر نفعا وأهمية للمجتمع وتحقيق رفاهيته وتنميته، مما يجعل لها خصائص عن غيرها من المؤسسات والمنظمات الأخرى.[1]

1.الخصائص العقائدية:

تعتبر هذه الخاصية الميزة الأساسية للبنوك الإسلامية والتي تستمد منها الصفات الأخرى، فالبنك الإسلامي يستمد إطاره الفكري من الشريعة الإسلامية، فمن خلاله يتحدد العمل للبنك الإسلامي.

- يعمل البنك الإسلامي الالتزام في جميع معاملاته بقاعدة الحلال والحرام فلا يمكنه أن يقدم خدمات يشوبها الحرام ومن بين العمليات التي يجب مراعاتها في معاملات البنك عدم التعامل بالربا، بيوع المحرمات أو وسائلها، كسب المال بالميسر، الرشوة، الغبن، الغش، تدليس، احتكار، تزوير، استغلال لحاجات الناس، الغرر، إلخ[2]. وتحقيقا لمقاصد الشريعة الإسلامية، لذا فإنه وفي جميع أعماله تكون محكومة بما أحله الله والتقيد بذلك بقاعدة الحلال والحرام التي يحددها الإسلام ، وذلك من خلال توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان المسلم، وهذا يعني توجيه الجهد نحو التنمية، عن طريق الاستثمار والمشاركة التي تخضع لمعايير الحلال والحرام التي حددها الإسلام، فتتحرى أن يقع المنتج في دائرة الحلال وأن تكون جميع مراحل العملية الإنتاجية التي يمر بها ضمن دائرة الحلال أيضا، كما يجب عليها مراعاة احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة قبل النظر إلى العائد الذي يعود على الفرد[3].

[1] كامل صكر القيسي، دور المؤسسات المصرفية الاسلامية في التنمية الاجتماعية، إدارة البحوث بدائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2008، ص 17-18.

[2] محسن احمد الخضيري، البنوك الإسلامية، دار ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص 17.

[3] عبد الزراق رحيم جدي الهيثي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة، الأردن، 1998، ص 193.

- لا ضرر ولا ضرار والمقصود بها عدم إلحاق البنك أضرارا بنفسه أو غيره أو البيئة أو المجتمع في سبيل تحقيق أهدافه، وكذا عدم مقابلة الضرر بالضرر وإنما على المتضرر مراجعة جهة القضاء بهدف الحكم له بالتعويض عن الضرر الذي لحق به.[1]
- عدم التعامل بالربا: التزاما لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، البنوك الإسلامية تقدم خدمات بنكية دون فوائد ربوية.
- الخضوع للرقابة الشرعية: إضافة إلى الرقابة البنكية والرقابة المالية، يخضع البنك الإسلامي إلى رقابة شرعية، وهذه الأخيرة تتعدد فيها البنوك الإسلامية ولا تجد مثيل لها في البنوك التقليدية، وبدونها تصبح البنوك الإسلامية اسما على غير مسمى، بل تعتبر نوع من الخداع فبدون هذا الجهاز تصبح البنوك الإسلامية كبقية البنوك التقليدية في العالم وليس لها ما يميزها من غيرها من البنوك.[2]

وفي هذا السياق، يمكن أن نستنتج أن مهمة الرقابة الشرعية لا تتوقف على تصنيف المعاملات التي يقوم بها البنك الإسلامي إلى شرعية وغير شرعية، بل تتولى أيضا تقديم البدائل الشرعية لتلك المعاملات غير المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2. الخصائص الاجتماعية:

ترتبط الخدمات الإنسانية والاجتماعية للبنك الإسلامي بروح التشريع الإسلامي الذي يقوم جملة وتفصيلا على تبادل التعاون والإخاء والإيثار وشتى الخدمات بين أفراد المجتمع المسلم، وامتداد الخدمات وشمولها للجميع.

حيث يتسم البنك الإسلامي بمراعاته للقيم الإسلامية باستخدام ثروته في الأصول الإنتاجية والاستثمارات والمعاملات وخلق قيمة للمجتمع في إجمالها. في الوقت نفسه، يكرس البنك الإسلامي جهوده لرفاهية موظفيه والمجتمعات التي يعمل فيها[3].

[1] عاشور يوسفي، جازية أمير، الهندسة المالية الإسلامية بين التأصيل الشرعي ومتطلبات الواقع، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 1، جامعة خميس مليانة، فيفري2019، ص 281.

[2] أحمد خلف حسين الدخيل، سناء محمد سدخان، مصرف النهرين الإسلامي العراقي خطوة لاعتماد الصيرفة الإسلامية الحكومية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 20، جامعة تكريت، العراق، 2013، ص 48.

[3] François Guéranger, Finance islamique une illustration de la finance islamique, Dunod, Paris, 2009, p 203.

وتتمثل الخصائص الاجتماعية للبنوك الإسلامية فما يلي:

- تعمل البنوك الإسلامية على ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، والأصل في أن البنك ينطلق من تصور الإسلام ومنهجه الخاص، والإسلام دين وحدة الذي لا تنفصل فيه الجوانب المختلفة للحياة بعضها عن البعض الآخر والاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصل من أصول هذا الدين[1]. حيث يتجه نشاط البنوك الإسلامية نحو توفير التمويل اللازم للنشاطات الأكثر نفعا وخدمة للفرد من ناحية وللمجتمع من ناحية أخرى، ومن ثم الاقتصاد ككل.[2]
- تعمل البنوك الإسلامية على منح المساعدات للمحتاجين بالإضافة إلى القروض الحسنة، وتخضع الأموال النقدية السائلة المملوكة للوحدة البنكية الإسلامية لزكاة المال، ولا تكاد تخلو ميزانية عمومية لبنك إسلامي من حساب مستقل لصندوق الزكاة يقوم بإنفاقها في بنوكها الشرعية.[3]
- تمويل صغار الحرفيين ورجال الأعمال لتطويرهم ورفع مستواهم بما يقرب الفوارق بين الطبقات وأن تساهم وتشجع على إنشاء المشاريع المستجدة التي يحتاجها المجتمع وإظهار الاستثمار الإسلامي في حل مشكلة البطالة عن طريق تمليك من لا يملك وتشغيل القوى المعطلة من جميع فئات المجتمع.[4]
- قبول الودائع الصغيرة، وتنظيم استثمارها يترتب عنها تنمية الوعي الادخاري لدى أفراد المجتمع وكذلك في توزيع العائد الاستثماري من الأدوات الفعالة في تحقيق عدالة التوزيع أصحاب الأموال لتعتبر أكثر عدالة من نظام الفوائد الذي يعطي صاحب المال مبلغا ثابتا بصرف النظر عن حجم الأرباح المحققة[5].

[1] أبوبكر بوسالم، حبيبة عامر، الصناعة الاسلامية للبنوك الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية بنك البركة الجزائري أنموذجا، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، المجلد 2، العدد 2، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالأغواط، أكتوبر 2017، ص 82.

[2] فليح حسن خلف، البنوك الاسلامية، جدارا للكتاب وعالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2006، ص 95.

[3] رشدي صالح عبد الفتاح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، دار النشر غير مذكورة، مصر،2000 ، ص204 .

[4] فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص 197.

[5] حمزة سايح، علاقات البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية ضمن قانون النقد والقرض 10/90 (دراسة حالة بنك البركة الجزائر)، المجلد 1، العدد 1، مجلة دراسات في الوظيفة العامة، المركز الجامعي بالبيض، ديسمبر 2013، ص111.

3. الخصائص الاستثمارية:

لقد كان من أهم أسباب إنشاء البنوك الإسلامية حل مشكلة المسلمين الأغنياء وصغار المستثمرين الرافضين لأي تعامل مع البنوك التقليدية، مما دفع الكثير من أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار أموالهم المجمدة وتنميتها بالتعاون مع البنوك الإسلامية من خلال المشاريع التنموية التي تقوم بها هذه البنوك وقد تمكنت هذه البنوك من تولي الريادة في هذا المجال حيث استطاعت هذه البنوك من تجميع الفائض من الأموال المجمدة ودفعها إلى مجال الاستثمار في مشروعاتها التنموية المختلفة، تجارية كانت أم صناعية، أم زراعية[1]، وأصبحت البنوك الإسلامية تستثمر أموالها بأحد الطريقتين التاليتين[2]:

- الاستثمار المباشر: بمعنى أن يقوم البنك بنفسه بتوظيف الأموال التجارية في مشروعات تدر عليها عائدا .
- الاستثمار بالمشاركة: بمعنى مساهمة البنك في رأس مال المشروع الإنتاجي مما يترتب عليه أن يصبح البنك شريكا في ملكية المشروع وشريكا في إدارته وتسييره والإشراف عليه.

المطلب الثاني: ماهية التمويل الإسلامي

يعتبر التمويل الإسلامي أحد أسس التي بات يعول عليها عمارة الأرض، وذلك لاستخدامه أدوات تلتزم بضوابط الشريعة الإسلامية، باعتباره مدخلا أساسيا للعمليات الإنتاجية والاستثمارية الحقيقية من خلال الصيغ التمويلية الأساسية.

أولا. مفهوم التمويل الإسلامي:

التمويل الإسلامي لديه ما يميزه، ويبرز ذلك من خلال مختلف التعاريف التالية:

التمويل الإسلامي يعرف على أنه "تقديم ثروة نقدية أو عينية من مالكه إلى آخر ليديره ويتصرف فيه للربح مقابل عائد يتفقان عليه ويبيحه الشرع الحنيف".[3]

كما يعرف التمويل الإسلامي" على قيام الشخص، بتقديم شيء ذو قيمة مالية، لشخص آخر على سبيل التبرع، أو سبيل المنفعة المتبادلة بين الطرفين، من أجل استثماره، بقصد الحصول على أرباح، تقسم

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص 46.

[2] حمزة سايح، مرجع سبق ذكره، ص111.

[3] يعرب محمود إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، دار حامد، الأردن، 2014، ص 42.

بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا، وفق طبيعة عمل كل منهما، ومدى مساهمته في رأس المال، واتخاذ القرار الإداري والاستثماري، وحصول الممول على هامش ربحي مسبقا".[1]

كما تتراوح تعريفات التمويل الإسلامي من التعريف الضيق للغاية "للنموذج المصرفي بدون فوائد" إلى التعريف الواسع جدًا "للعمليات المالية التي يقوم بها المسلمون".[2]

ثانيا. معايير التمويل الإسلامي:

يمكن تقسيم المعايير التي تعتمدها البنوك الإسلامية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية والمتعلقة بالمشروع إلى مجموعتين:[3]

- المعايير المادية: يتم تطبيقها في ضوء المعايير الشرعية مما يعني أن نجاح المشروع من المنظوم المادي لا يعني قبول تمويله أو الاستثمار فيه من قبل البنك الإسلامي إذا لم يكن ناجحا بالمقاييس الشرعية، ومن أهم المعايير المادية المطبقة في هذا المجال:
  - الربحية: تتضمن طرقا بسيطة في تقييم الجدوى المالية للمشروع مثل الفترة اللازمة للاستعادة المبالغ المستثمرة من التدفق النقدي الصافي ومعدل العائد على الاستثمار.
  - السيولة: تتضمن السيولة طرق متنوعة للتعرف على الوفاء بالتزاماته حالات منح التمويل مثل التعرف على تغطية الموجودات قصيرة الأجل للالتزامات قصيرة الأجل عن طريق احتساب نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة وغيرها.
  - الأمان: إن الوديعة الاستثمارية في البنك الإسلامي هي ليست دينا في ذمته ولكنها مال مدفوع للبنك على سبيل المضاربة المشروعة مما يعني تحمل صاحب الوديعة للمخاطر جنبا إلى جنب مع البنك الإسلامي. وهذا يجعل البنوك الإسلامية تتميز بالدخول في المشروعات التي تتصف بالمخاطرة والنفع الكبير على البنك ومودعيه وعلى المجتمع، وبالتالي تكون مخاطر البنك الإسلامي أقل من مخاطر البنوك التقليدية.
- المعايير الشرعية: تعتبر هذه المعايير الفاصل في قبول ورفض الاستثمار من طرف البنك الإسلامي:
  - أن يكون الهدف من المشروع مقبولا شرعا.

[1] شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2013، ص 33.

[2] Samir Alamad, Financial innovation and engineering in Islamic finance, Springer, 2017, p15.

[3] فؤاد الفسقوس، البنوك الإسلامية، دار الكنوز المعرفة، الأردن، 2010، ص (184، 185، 186).

- يجب ألا يكون مدخلات المشروع غير مقبولة شرعا.
- يجب ألا تكون مخرجات المشروع محرمة شرعا.
- عدم استخدام الأدوات أو الأساليب المحرمة شرعا في المشروع فلا يجوز استخدام طرق ذبح محرمة في مصنع اللحوم المعلبة أو استخدام أو أواني الذهب في الفنادق أو المطاعم.
- ألا يكون الاستثمار منهي شرعا مثل ما يعرف الهامش* أو الدخول في أسواق العملات الآجلة.

كما هناك معايير أخرى يجب مراعاتها في عملية التمويل، وهذه المعايير كما يلي[1]:

- المعايير الإدارية: معايير متعلقة بشخص طالب التمويل وتشمل تقييم صاحب المنشأة الصغيرة من حيث الالتزام الديني، والخلق، والأمانة، والكفاءة، والخبرة.
- المعايير المتابعة والإشراف: وهو من أهم معايير التمويل الإسلامي، إذ أن مانح التمويل الاستثماري وتمويل الدولة يجب ألا يقتصر دوره في منح التمويل بل يجب عليه متابعة النشاط وتقويمه وتزويده تمويلا بالمعلومات اللازمة.
- معايير الضمانات المالية: إن صيغ التمويل الإسلامي لا يتطلب ضمانا على الربح أو الخسارة وإنما يكون الضمان على التعدي والتقصير فيجب التأكيد.

ثالثا. قواعد التمويل الإسلامي:

قواعد التمويل الإسلامي هي تلك الشروط العامة التي تحكم العمليات التمويلية عبر الصيغ المختلفة التي يطرحها التمويل الإسلامي، وهي مستنبطة من فقه المعاملات في الشريعة الإسلامية.

- التملك: فالملكية حق يكفل لصاحبها كل السلطات التي يمكن الحصول عليها من الشيء وهي الاستعمال والاستغلال والتصرف، فلصاحب الشيء أن يمارس هذه السلطات كيف يشاء، ولا يمنعه من ذلك إلا قيد قانوني، كما أنها حق مقصور على المالك للشيء دون غيره، فله وحده حق الاستعمال والاستغلال والتعرف، ولا يجوز لأحد أن يشاركه في ملكه أو يتدخل في شؤون ملكيته إلا بالاتفاق كالقيود الاتفاقية، أو بالقانون كالقيود القانونية كحق المرور.[2]

[1] علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017، ص 159.

[2] شبير محمد عثمان، المدخل إلى فقه المعاملات المالية المال الملكية العقد، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 118.

* الهامش: هو قيام المستثمرين بشراء أوراق مالية ودفع جزء من ثمنها ويقوم الوسيط بتغطية الجزء المتبقي.

وتبنى هذه القاعدة على قاعدتين فقهيتين أساسيتين هما: الخراج بالضمان، والغنم والغرم.

- قاعدة الخراج بالضمان: التي تعطي للتاجر الحق في الزيادة على البضاعة التي يملكها باعتباره ضامن لها عند تلفها.
- قاعدة الغنم بالغرم: التي تفيد عكس سابقتها، فإذا كان الضمان يستحق الخراج، فكذلك الغنم يستوجب الغرم، فالخسارة التي تحصل من الشيء تكون على من يستفيد منه شرعا.[1]

- الواقعية: يقصد بالواقعية وجوب تمييز العين المملوكة بالنماء والزيادة، وأن مالك تلك العين يستحق الزيادة الحاصلة، بمعنى آخر أن الذي يحصل عليه المالك يرتبط بوجود زيادة في الشيء الذي يملكه وبالتالي فهي من حق المالك.[2]
- قاعدة التمويل من خلال السلع والخدمات: وذلك بالمشاركة في إنتاج السلع والخدمات وتداولها، وهو ما يقوي الرابط بين الاقتصاد النقدي ونظيره الحقيقي، حيث لا يسمح بتداول الديون بعيدا عن الإنتاج الفعلي الملموس، وهو ما يساعد على استقرار المؤشرات المالية والنقدية الكلية.[3]

رابعا. أهداف التمويل الإسلامي:

من الأهداف التي يسعى التمويل الاسلامي تحقيقها نستعرضها فيما يلي [4]:

- ايجاد بدائل للتمويل التقليدي سواء للأفراد أو المؤسسات.
- ايجاد فرص عمل من خلال توفير أنواع من التمويل التي تقدم للمؤسسات أو توفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة تفيد المجتمع.
- تحقيق عوائد جيدة لأصحاب رؤوس الأموال عبر ادخارها لدى مؤسسات مالية تقدم أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة وهذه المؤسسات تمارس دورها باستثمار تلك الأموال لأصحابها.

[1] منصف مقاويب، مستقبل التمويل الإسلامي في ظل الأزمات المالية العالمية التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي أنموذجا، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 6، العدد 1، جامعة تبسة، جوان 2015، ص 59.

[2] عبد الجليل مفتاح الصغير عبد الله، أثر محددات الداخلية والخارجية في هيكل صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية دراسة مقارنة على المصارف العربية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2016، ص 38.

[3] منصف مقاويب، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[4] رحمة بلهادف، قراءة في واقع وآفاق التمويل الإسلامي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، جامعة الجلفة، جوان 2020، ص 299.

- اسقاط التمويل الاسلامي مبدأ التعامل بالفائدة يساهم في تخفيض التكاليف مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات، كما يساهم ذلك في الرفع من المؤشرات الاقتصادية الأخرى مثل الانتاج، الاستثمار والتوظيف ما يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق معدل أمثل للنمو الاقتصادي.
- استقرار القوة الشرائية للنقود فالتمويل الاسلامي قائم على منع التآكل في قيمة الأصول النقدية.
- يساهم التمويل الاسلامي في تحقيق العدالة في توزيع الدخل كما يعمل على تنمية المال وعدم اكتنازه.

المطلب الثالث: مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية اختلافا جوهريا في الأهداف والمنطلقات والوسائل، وهذا لا يعني عدم وجود قواسم مشتركة بين البنوك الإسلامية والتقليدية.

أولا. أوجه التشابه بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية:

تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في النواحي الآتية[1]:

- الاتفاق من حيث الاسم، حيث يطلق كل منهما اسم بنك أو البنك.
- البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية يخضع كل منهما لرقابة البنك المركزي كما يتقيد كل منهما بالقرارات والتعليمات الصادرة من هذا البنك.
- كلا البنكين الإسلامي والتقليدي يقدم خدمات البنكية للمتعاملين معه.

ثانيا. أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية:

- إن أهم جوانب الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية (التمويل الربوي المحرم)، هو عدم زيادة الدين بعد ثبوته في ذمة المدين، سواء أكان ذلك في صورة غرامات تأخير سداد الدين، أو ما يسمى بإعادة جدولة الدين وهو ما يمثل ربا الجاهلية الأولى في الديون، حيث كان الدائن إذا حل أجل دينه ولم يوفه دينه قال له: إما أن تقضي وإما أن تربي[2]. حيث أن هناك اختلاف في البنوك الإسلامية والتقليدية للغاية، في المنتجات وفي المبادئ الأساسية. السابق يقوم على أساس الشريعة (المبادئ الإسلامية) في جميع المعاملات، أساليب العمل والمسؤولية مستمدة من قانون الشريعة[3]. وفيما يلي سنتطرق إلى جوانب أخرى من الاختلافات بين البنوك التقليدية والإسلامية:

[1] أحمد محمد لطفي، الاستثمار في عقود المشاركات في المصارف الإسلامية، دار الفكر والقانون، المنصورة، 2013، ص 69.

[2] حامد بن حسن بن محمد علي ميرة، عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، 2011، ص 50.

[3] Tina Harisson, Essam Ibrahim, islamic finance, palgrave macmillan, 2016, p 47.

- النشأة: البنوك التقليدية كان لظهورها نزعة فردية وذلك بالاتجار بالأموال والشراء من خلالها بهدف تحقيق الثراء السريع حيث إن تلك النوعية من البنوك تنظر إلى النقود على أنها سلعة يتم تعامل فيها، لا على وسيلة للتعامل بين الأفراد أو المنظمات، أما البنوك الإسلامية تأسست لإيجاد البديل الإسلامي الذي يجسد الاقتصاد الإسلامي في التطبيق العملي من خلال جذب الأموال وإعادة استثمارها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.[1]
- البنوك الإسلامية لا تقدم قروضا نقدية بل تقدم تمويلا عينيا، أي مرور التمويل دائما من خلال سلع وخدمات تنتج أو تتداول، ذلك أن البنوك التقليدية تعتمد في اقتراضها على ما يسمى بالقدرة الائتمانية WORTHINES CREDIT للمقترض لكن البنوك الإسلامية بوصفها الإسلامي يتطلب منها أن تحظ خطوة إضافية تزيد على اشتراط القدرة على الوفاء، فتمويل البنوك الإسلامية يشترط أن يكون التمويل مخصصا لمشروع إنتاجي يقدم خدمات للناس أو ينتج لهم سلعا.[2]
- استثمارات البنوك الإسلامية تتطلب تملك أصول ثابتة أو منقولة، وهذا النوع من التعامل ممنوع في البنوك التقليدية خوفا من تجميد أموالها.
- صيغ التعامل في البنوك الإسلامية تستلزم التعامل مع السلع وممارسة التجارة الخارجية والداخلية في هذه السلع، مما يتعارض مع القوانين البنكية التي تحرم على البنوك التقليدية التعامل بها، وهذا يقتضي استثناء البنوك الإسلامية، لأنها ذات طبيعة شمولية خاصة.[3]
- المحفظة الاستثمارية: البنوك التقليدية المحفظة الاستثمارية تتكون من الأسهم والسندات، أما البنوك الإسلامية تشمل المحفظة الاستثمارية على أسهم للشركات أو الهيئات التي تمارس أنشطة مشروعة أو تنتج سلعا غير محظورة من الناحية الشرعية وكذلك الصكوك الإسلامية.
- المعايير المستخدمة لتنظيم العمل البنكي: تستخدم البنوك التقليدية المعايير الدولية، أما البنوك الإسلامية تستخدم المعايير العالمية الإسلامية(AAOIFI).
- الأساس الاجتماعي: البنوك التقليدية يقوم على أساس تحقيق ربحية ممكنة، البنوك الإسلامية يقوم على أساس اجتماعي ضمن أهم مقاصده الأساسية المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية وهذا نلمسه في

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص 95.

[2] أبوبكر بوسالم، حبيبة عامر، مرجع سبق ذكره، ص81.

[3] محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 16-17.

الخدمات الاجتماعية التي يقدمها البنك الإسلامي ومنها على سبيل القروض الحسنة والسلفيات الاجتماعية والزكاة.[1]

- الاستقرار: البنوك التقليدية درجة أقل استقرارا، أما البنوك الإسلامية درجة عالية من الاستقرار.[2]
- البنك التقليدي غير مضبوط برقابة في مسألة الفائدة، إن العبرة بالفائدة الأعلى، أما البنك الإسلامي فهو يخضع للرقابة الشرعية لمعرفة مدى موافقة أعماله لأحكام الشريعة من عدمها.[3]

مما تقدم يمكن أن نستخلص أن البنك الإسلامي يختلف عن البنك التقليدي من ناحيتين:

- الناحية الشرعية: أن تكون منتجات البنك الإسلامي مطابقة للشريعة الإسلامية.
- الناحية العملية: البنوك الإسلامية تعتمد على قاعدة اقتسام الأرباح والخسائر، وبالتالي رقم أرباحها عبارة عن هوامش ربح وليس فوائد كما هو الحال بالنسبة للبنوك التقليدية.

[1] حكيم حمود فليح الساعدي، المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، دار بغدادي للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2019، ص 42-43.

[2] Imane Yousfi, Financial stability comparaison between Islamic and coventional banks pre and post the 2007 financial crisis using the Garch Models, Revue études économique, vol 7, N° 14, Université Djelfa, janvier 2011, p 353.

[3] أحمد محمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي

تختلف صيغ التمويل الإسلامي عن صيغ التمويل التقليدي وذلك انطلاقا من أن أشكال التمويل التي تنعدم فيها الفائدة البنكية هي فقط الجائزة والمسموحة بها في الشريعة الإسلامية وعليه فإن التمويل الإسلامي مجموعة متنوعة من المعاملات المالية الخاصة بها والتي تناسب كافة الأنشطة سواء أكانت تجارية، صناعية، زراعية، خدمية، مهنية، حرفية.

المطلب الأول: التمويل الإسلامي بعقود البيوع

يتناول هذا المطلب صيغ التمويل الإسلامي بعقود البيوع كالمرابحة والاستصناع والسلم من حيث التعريفات والشروط والأنواع.

أولا. بيع المرابحة:

يعد بيع المرابحة من أنواع البيوع المشروعة التي تقوم على أساس كشف البائع للثمن الذي اشترى به السلعة، باعتباره أحد قنوات التمويل بالبنوك الإسلامية، وفيما يلي سنستعرض ماهية هذ البيع.

1.تعريف المرابحة:

لغة: تعرف المرابحة لغة الزيادة، إذ يقال: رابحته على سلعته، أي أعطيته ربحا، وجاء في "مختار الصحاح": ربح في تجارته بالكسر ربحا، وتجارة رابحة أي يربح فيها، وأربحه فيها، وأربحه على سلعته: أعطاه ربحا، وباع الشيء مرابحة[1]، وهو تحقيق الربح، يقال: بعت المتاع مرابحة، أو اشتريته مرابحة: إذا سميت لكل قدر من الثمن ربحا.[2]

في الاصطلاح الفقهي: المرابحة في الاصطلاح لها عدة تعريفات منها[3]: عرفها المالكية بأنها: مبيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به مع زيادة ربح معلوم. وعند الحنابلة بأنها: بيع برأس المال وربح معلوم. أما الحنفية بأنها: بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح. وذكر فقهاء الشافعية بأنها: عقد يبنى الثمن فيه على ثمن البيع الأول مع الزيادة.

[1] محمد محمود المكاوي، التمويل بالمرابحة في البنوك الإسلامية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، 2015، ص 14.

[2] علاء الدين زعتري، فقه المعاملات المالية المقارن صياغة جديدة وأمثلة معاصرة، دار العصماء، سوريا، 2010، ص 162.

[3] فاطمة الزهراء سبع، محمد قويدري، صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة على فقه البيوع ومدى شمولها على مقاصد الشريعة الإسلامية، مجلة العلوم الاسلامية والحضارة، المجلد 2، العدد 5، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالأغواط، 2017، ص 73.

نجد أن الفقهاء لم يختلفوا في تعريف المرابحة فالاختلاف فقط في الألفاظ المستخدمة، بالإضافة إلى تعريفات الفقهاء هناك تعريفات معاصرة نذكر منها:

بأنها البيع برأس المال وربح معلوم وهو أن يذكر البائع المشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليها ربحا معينا.[1]

وتنقسم البيوع من منظور الثمن إلى نوعين:

- بيوع المساومة: وفيه يتفق كل من البائع والمشتري على ثمن البيع بغض النظر عن الثمن الأول للسلعة.[2]
- بيوع الأمانة: وفيه يتم الاتفاق بين المشتري والبائع على ثمن السلعة مع الأخذ في الاعتبار ثمنه الأصلي، وهو لهذا ينقسم باعتبار الثمن إلى ثلاثة صور هي[3]:
  - المرابحة: وهو بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح.
  - التولية: وهي بيع بمثل الثمن الأول دون زيادة أو نقصان.
  - الوضعية: وهي البيع بمثل الثمن الأول مع وضع مبلغ معلوم من الثمن.

كما يتم تسوية عملية الدفع في المرابحة وفق طريقتين[4]:

- عاجلا: حسب عقد البيع، مع تسليمها ودفع الثمن .
- آجلا: يتم نقل ملكية السلعة عند عقد البيع، والدفع يتم الحقا دفعة واحدة، أو عن طريق جدول اهتلاك القرض بواسطة عدة أقساط تدفع للبنك الحقا دون الزيادة في قيمة القسط.

ومن خلال ما سبق نجد أن المرابحة من البيوع التي أجازها الفقهاء مستندين عن ذلك النصوص والقواعد وفيه يحدد ثمن البيع بناء على تكلفة السلعة مضافا إليها ربحا معلوم.

[1] سمحان حسين محمد، أسس العمليات المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 244.

[2] محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص53.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 247.

[4] عبد القادر بحيح، النوافذ المصرفية الإسلامية خطوة نحو الصيرفة الإسلامية دراسة تحليلية لتجربة المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 1 مكرر، جامعة مستغانم، جانفي 2020، ص347.

2.شروط بيع المرابحة:

يشترط في بيع المرابحة التالي:

- أن يكون الثمن الأول الذي يشتري به البائع مرابحة (البنك مثلا) السلعة معلوما للمشتري الثاني (العميل)، لأن المرابحة بيع بالثمن الأول مع زيادة ربح، وهي من بيوع الأمانة والعلم بالثمن الأول شرط لصحة البيع.
- أن يكون الربح معلوما لأنه جزء من الثمن، ويحدد الربح إما بنسبة مئوية من تكلفة، السلعة محل العقد (مثلا 10% من سعر الشراء)، أو مبلغ مقطوع ويتفقان عبيه قبل الشراء[1].

وللمرابحة نوعين يمكن تفصيلهما على النحو التالي:

- المرابحة البسيطة: وفيها يكون عدد أطراف التعاقد طرفين، ممثلان بالبائع وهو المصرف والمشتري وهو عميل المصرف، ويقصد بها أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحا ما، وتمارس البنوك الإسلامية هذا النوع من البيوع بشرائها السلعة التي يحتاجها السوق أو بناء على طلب أحد عملائها، ولها أن تبيعها لطالب الشراء أو لغيره مرابحة، وذلك بإعلان قيمة شراء السلعة مضافا إليها تكلفة المصاريف، ثم تطلب مبلغ معين من الربح على من يرغب في شرائها زيادة على كلفتها.[2]
- بيع المرابحة للآمر بالشراء: صيغة المرابحة للآمر بالشراء لم تكن معروفة في التعامل قبل عام 1976 عندما اكتشفه أحد الباحثين من خلال بحثه الذي كان يعده لنيل شهادة الدكتوراه في موضوع " تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية"[*]، وتسمى أيضا صيغة المرابحة المركبة أو صيغة المرابحة الواعد بالشراء وأيضا صيغة المرابحة مقترنة بالوعد، وهي صيغة مختلفة نسبيا عن الصيغة التي أقرها فقهاء الشريعة الإسلامية لصيغة المرابحة.[3]

[1] عبد الكريم أحمد قندوز، المالية الإسلامية، منشورات صندوق النقد العربي، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص 113.

[2] خصاونة أحمد سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[*] الباحث هو الدكتور سامي حسن حمود (حصل على الدكتوراه في كلية الحقوق جامعة القاهرة في عام 1976).

[3] فاطمة الزهراء سبع، محمد قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 75.

يعرف بيع المرابحة للآمر بالشراء بأنه عقد بيع مع ربح يقوم العميل من خلاله بإعطاء البنك الإسلامي أمرا لشراء سلعة معينة نيابة عنه، ويتعهد بشرائها منه وذلك من خلال دفع مؤجل بهامش مدفوع للبنك، وتكون طريقة الدفع مرة واحدة أو أقساط.[1]

فالمرابحة في هذه الصورة تتضمن أمرين: الوعد من العميل بالشراء، وعقد المرابحة، حيث الوعد من العميل بالشراء إما أن يكون ملزما فيقدم العميل هامش جدية يؤخذ منه مقدار الضرر في حالة النكول، أو يكون غير ملزم فلا يقدم شيئا ولا يتحمل ضررا في حالة النكول.[2]

ويفرق بين طريقتين لبيع المرابحة للآمر بالشراء[3]:

- الطريقة الأولى: وهي اتفاق بين العميل والبنك، على أن يشتري البنك بضاعة معينة بسعر آجل، وتحدد نسبة الزيادة على سعر الشراء مسبقا كأن يقول إن اشتريتموها بمائة فقط أشتريها منكم بمائة وعشرين نقدا أو مؤجلة إلى سنة على أقساط، وهذا الاتفاق في الحقيقة هو عقد لأن ما فيه هو اتفاق إرادتين على إنشاء حق وفي نظر بعض الفقهاء أن هذا العقد باطل وحرام لأسباب منها:
  - أن البنك باع العميل ما لم يملك وهو من البيوع المنهي عنها.
  - أن بيع معلق لقوله "إن اشتريتموها أشتريها منكم" والبيع المعلق لا يصح.
  - أنه نوع من التحايل على الإقراض بفائدة، والعبرة عند جمهور الفقهاء في العقود ليست بمسمياتها وفقا للقاعدة الفقهية: " العبرة بالمعاني لا بالألفاظ والمباني".
- الطريقة الثانية: ألا يتم البيع على أساس التعاقد المسبق، بل يحصل مجرد وعد من البنك بأنه إن اشترى البضاعة فسوف يبيعها فسوف يبيعها للعميل بأنه بشتري البضاعة، وأول من أبان جواز هذه الصورة الإمام الشافعي رحمه الله حيث قال في كتابه الأم:" إذا أرى الرَجُلُ الرَجُلَ السلعة فقال اشتر هذه وأربحك فيها كذا فاشتراها الرجل فالشراء جائز، والذي قال أربحك فيها بالخيار إن شاء أحدث فيها بيعا وإن شاء تركه."

---

[1] Gharsellaoui Dalel, Taamalli Bessem, Mourabaha" Contract and Basis of Islamic Finance, Institute of Interdisciplinary Business Research, vol 4, No 11, March 2013, p158.

[2] يحي محمد زكريا، الدليل العملي للمدقق الشرعي في المصارف الإسلامية، منشورات كاي، 2019، ص 70، متوفر على: www.kantaji.com، تاريخ الاطلاع: 2019/12/05.

[3] سليمان الأشقر وآخرون، بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة، در النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص 72.

فمن خلال التعريفات السابقة للمرابحة للآمر بالشراء نجد أنها تختلف عن المرابحة البسيطة من حيث تكوينها حيث أنها تقوم على ثلاث أطراف هي[1]:

- الآمر بالشراء: وهو المشتري الثاني الذي يرغب في شراء السلعة.
- المأمور بالشراء: وهو المشتري الأول وهو البنك الإسلامي.
- البائع الأول: وهو مالك السلعة الذي يريد بيعها.

ثانيا. بيع السلم:

عني الفقهاء المسلمون قديما وحديثا بعقد السلم، السلم نوع من أنواع البيع التي أقرتها الشريعة الإسلامية باعتباره أداة تمويل ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الإسلامي وفي نشاطات البنوك الإسلامية.

1.تعريف بيع السلم:

لغة: السلم والسلف بمعنى واحد، السلم من التسليم، ومنه: أسلم الثمن: أي أعطاه سلفا.[2]

السلم في اصطلاح الفقهاء: بيع آجل بعاجل، أو بيع شيء موصوف الذمة، يتم تسليمه في أجل لاحق، ويكون الثمن كله عاجلا، أي أن يتقدم فيه رأس المال أو الثمن ويتأخر تسليم المبيع أو المسلم فيه لأجل في المستقبل، مثل شراء حب أو قطن أو مواد مصنعة محددة الأوصاف ويمكن تسليمها في الموعد.[3]

كما يعرف السلم على أنه "شراء لآجل سلعة ما بثمن مدفوع مسبقا[4]، فهو نوع من البيوع تؤجل فيه السلع المباعة المحددة المواصفات، ويجعل فيها بثمنها، بغية تمويل البائع من قبل المشتري بأسعار نقل عن الأسعار المتوقعة وقت التسليم في العادة، فيبيع السلم إذن هو بيع الآجل ففي الأول يتم تقديم الثمن ويؤجل تسليم المبيع، أما الثاني فيتم تسليم المبيع ويؤجل الثمن. كما يحقق بيع السلم مصلحة كلا الطرفين:

- البائع: وهو المسلم إليه يحصل عاجلا على ما يريده من مال مقابل التزامه بالوفاء بالمسلم فيه آجلا، فهو يستفيد من ذلك بتغطية حاجته المالية سواء كانت تخص نفقته الشخصية هو وعياله أم كانت لغرض نشاطه الإنتاجي.

[1]أحمد محمود المكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2]رفيق يونس المصري، التمويل الإسلامي، دار القلم، دمشق، 2012، ص 81.

[3]وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، لبنان، 2002، ص 295.

[4] Abul hassan, Sabur mollah, islamic finance ethical underpinnings products and institutions, Palgrave macmillan, 2018, p24.

- المشتري: وهو البنك الممول يحصل على السلعة التي يريد المتاجرة بها في الوقت الذي يريده، فتنشغل بها ذمة البائع الذي يجب عليه الوفاء بما التزم به[1]. وكما شرع السلم للتيسير على الطرفين (البنك والعميل)، لأن المبيع في السلم يكون منخفضا عن القيمة العادية فيستفيد البائع من قبض رأس المال المعجل لينفقه على حوائجه، ويستفيد المشتري من إنقاص الثمن لذلك يسمى ببيع المحاويج. ويتضح أن السلم من الناحية المالية يسد حاجة استثمارية للمشتري ومن الناحية السلعية يسد حاجة إنتاجية للبائع، وحاجة إنتاجية أو استهلاكية للمشتري.[2]

مما سبق يتضح أن السلم هو عقد على موصوف في الذمة وهو الشيء المشتري ببدل يسلم عاجلا وهو الثمن، كما نرى بأن بيع السلم يسهل في المعاملات البنوك الإسلامية عن طريق استجابته لحاجات الناس في مختلف نواحي أعمالهم، مما يؤدي إلى تحقيق الربح المطموح الذي تسعى إليه البنوك الإسلامية. وللسلم نوعان، أصلي أو عادي وسلم موازي[3]:

- السلم الأصلي فهو الذي يبرمه الطرفان ابتداء بين منتج وتاجر دون سابقة تعامل في بعض الأشياء أو المواد الموصوفة في ذمة.
- أما السلم الموازي فهو إبرام المشتري عقد سلم آخر، يكون فيه البائع لبضاعة اشتراها بالسلم الأول، وبمواصفتها ذاتها، دون أي ربط بين العقدين، فيصير المشتري بالسلم الأول هو البائع المسلم إليه في السلم الثاني أو الموازي الجديد، من غير ربطه بالسلم الأول.

هذا فضلا عن أن المشتري بالسلم الأول له الانتظار حتى يتسلم المبيع، فيبيعه لآخر، بثمن حال أو مؤجل، وهذا حق طبيعي له، لا يثير أي إشكال، لأن كل مشتر يستطيع المتاجرة بما اشتراه وبما يراه محققا لمصلحته.

[1] عز الدين خوجة، أدوات الاستثمار الإسلامي، مصرف الزيتونة، تونس، 2014، ص 41.

[2] عبد الرزاق جغوط، كمال سماش، دور صيغ التمويل الإسلامي في تمويل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 3، العدد 2، جامعة الجلفة، سبتمبر 2019، ص 61.

[3] عبد القادر حوة، الدور التمويلي لبيع السلم وتطبيقه في المصارف الإسلامية، مجلة الدفاتر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 6، جامعة الجلفة، 2013، ص 113.

2.أركان بيع السلم:

تنقسم أركان بيع السلم إلى[1]:

- العاقدان: ويشمل المشتري (المسلم) والبائع (المسلم إليه).
- المعقود عليه: ويشمل رأس مال السلم والمسلم فيه فالأول هو الثمن والثاني هو البيع.
- الصيغة: وهو ما ينعقد به هذا العقد من كلام دال عليه.

حيث يشترط لصحة السلم ما يلي[2]:

- أن تكون السلعة من الأموال التي يمكن تعيينها بالوصف كالقمح أو التمر.
- أن تكون السلعة من النوع الذي يكون موجودا في العادة في الوقت الذي يتم تحديده للتسليم.
- أن يتم وصف المبيع بدقة في العقد، من حيث النوع والصفة والمقدار الذي يتم تحديده للتسليم.
- دفع الثمن في مجلس العقد.
- ألا يشترك المبيع مع الثمن في علة ربوية، فلا يجوز إسلام التمر بالتمر مثلا. ويجوز السلم في كل شيء إذا توافرت جميع شروطه.

ثالثا. بيع الاستصناع:

اختلفت تعاريف الاستصناع، فلم يعرف أحد من الفقهاء عقد الاستصناع كعقد مستقل عن السلم سوى فقهاء الحنفية، فقد عرفه بقية الفقهاء على أنه تابع لعقد السلم.

1.تعريف الاستصناع:

لغة: يعرف الاستصناع في اللغة من صَنعه يصْنعُهُ صُنعا فهو مصْنُوع وصنع من عَمَله وهي حرفة الصانع الذي يعمل بيده، فاسم الفاعل صانع واسم المفعول مصنوع والجمع صناع ومكان العمل مصنع.[3]

اصطلاحا: الاستصناع هو عقد من عقود التمويل الإسلامي بمقتضاه يتم صنع السلع وفقا للطلب بمواد من عند الصانع، بأوصاف معينة وبثمن محدد يدفع حالا أو مؤجلا أو على أقساط.[4]

---

[1] حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل الإسلامي والتقليدي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015، ص 250.

[3] مريم لبوخ، مصطفى بوشامة، التمويل العقاري الإسلامي للسكن: عقد الاستصناع نموذجا، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد 4، جامعة الجلفة، أكتوبر 2019، ص 312.

[4] أشرف محمد دوابه، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2010، ص322.

وهو أن يطلب العميل من البنك الإسلامي صناعة شيء معين غير متوفر في السوق، وأفضل مجال يطبق البنك فيه هذه الصيغة هو بناء العقارات، حيث يقوم بإنجاز مسكن يصفه العميل ثم يبيعه إياه بالتقسيط عادة مقابل ضمانات تدفع مسبقا.[1]

مما سبق يمكن تعريف الاستصناع على أنه عقد بمقتضاه يلتزم الصانع بصنع سلعة معينة محددة المواصفات وتسليمها إلى المستصنع، وذلك مقابل التزام المستصنع بدفع الثمن المتفق عليه حالا أو مقسطا أو مؤجلا.

- يمكن للبنك أن يمثل الصانع أو العامل في عقد الاستصناع، بأن تطلب منه بعض الشركات والمؤسسات أو الحكومة منتجات صناعية معينة، فيقوم هو من خلال ما يمتلكه من شركات ومصانع، أو يقوم بالتعاقد مع غيره على صنع تلك المصنوعات.[2]
- يمكن للبنك أن يكون مستصنعا: وهنا يعني أن يوفر البنك للصانعين التمويلات اللازمة لتوفير احتياجاتهم من المواد الأولية وغير ذلك، وذلك بتعجيل الثمن أو على دفعات.
- كما يمكن البنك أن يتدخل في المشروع عن طريق الاستصناع الموازي، ويعرف بعقد المقاولة لأن البنك يستعين بصانع وهنا يمكن للبنك أن يبرم العقد مع العميل بصفته صانعا، ويتعاقد مع شركة المقاولات بصفته مستصنعا ويطلب منه صناعة المطلوب بنفس الأوصاف المطلوبة.[3]

2.شروطه:

يجب في عقد الاستصناع توفير الشروط التالية[4]:

- بيان جنس الشيء المراد صنعه ونوعه وصفته وقدره بشكل واضح لا يدع مجالا للاختلاف أو النزاع.
- أن يكون الشيء المطلوب صنعه مما يجري عليه التعامل بين الناس استصناعا، فمثلا يجوز استصناع طاولة بينما لا يجوز استصناع فاكهة معينة.
- تحديد مكان للتسليم في عقد الاستصناع إذا احتاج تسليم المصنوع مصاريف نقل.
- يجب أن تكون المواد الخام الازمة للصناعة من الصانع.

[1] أحمد حنيش، ابراهيم عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 136.

[2] شوقي أحمد دنيا، الجعالة والاستصناع تحليل فقهي واقتصادي، سلسلة بحوث البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2003، ص 45.

[3] مريم لبوخ، مصطفى بوشامة، مرجع سبق ذكره، ص 314.

[4] حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، مرجع سبق ذكره، ص 246.

- أن يتم دفع ثمن المصنوع على دفعات تتناسب مع مراحل التصنيع (أن يكون الثمن مؤجلا أو مقسطا).

المطلب الثاني: التمويل الإسلامي بعقود المشاركات

يقوم الاقتصاد الإسلامي على مرتكز أساسي وهو تحقيق العدالة بين أفراد رعيته في التوزيع سواء كان في المشاركات أو غيرها من أدوات الاستثمار، وعقود المشاركات ليس إلا نموذجا من نماذج تحقيق العدالة بين أطراف التعامل، والتي تلبي حاجات المجتمع وبالتالي تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي.

أولا. المشاركة:

تعتبر المشاركة الصيغة الاستثمارية الأساسية التي تعكس بوضوح أهداف ومبادئ الاقتصاد الإسلامي وتحقيق العدالة، التي تلائم صيغة البنوك الإسلامية من خلال توظيف أموالها في العديد من المشروعات والأنشطة بهدف تحقيق الربح.

1.تعريف المشاركة:

لغة: تعني المشاركة في اللغة خلط النصيبين واختلاطهما[1]، فهي لفظ مشتق من الشركة يقال: "شرك الرجل الرجل في البيع والميراث، يشركه شركا"[2]، ويقال اشتركنا بمعنى تشاركنا، وقد اشترك الرجلان وتشاركا وشاركا أحدهما الآخر.[3]

اصطلاحا: عرفت المشاركة بأنها " عبارة عن تقديم البنك والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد، أو المساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح كل واحد منهما متملكا حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة مستحقة لنصيبه من الربح وتقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال ولا يصح اشتراط خلاف ذلك[4]، وعرفت أيضا على أنها: " عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح"[5].

[1]أشرف محمد دوابه، دراسات في التمويل الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2007، ص 18.

[2]عبد الهادي عبد الرحيم طاشكندي، محددات التمويل بالمشاركات في المصارف الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة 2005-2016 نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكي، مجلة بيت المشورة، العدد 9، قطر، أكتوبر2018، ص 221.

[3]جمال بن دعاس، استثمار الأموال وصيغ التمويل في مصارف المشاركة إسهامات ومخاطر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد 1، جامعة بسكرة، مارس 2016، ص 505.

[4]عبد الله خالد أمين، سعيفان حسين سعيد، العمليات المصرفية الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 171.

[5] وهبة الزحلي، مرجع سبق ذكره، ص 100.

كما يمكن تعريف المشاركة هي أسلوب تمويلي مشترك بموجبه اثنان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم، حيث يساهم كل واحد منهم في رأس المال الشراكة بنسب متساوية أو متباينة[1]، وتوزيع الأرباح والخسائر بينهم بنسب معلومة، حسب حصة كل طرف منهم في رأس المال الشركة، فعند تحقيق ربح يتم توزيعه كالآتي[2]:

- حصة للشريك من صافي الربح مقابل عمله وإدارته وإشرافه على العملية أو المشروع.
- الباقي يوزع بين الشريك والبنك الإسلامي الذي قدم التمويل وذلك بنسبة ما قدم كل منهما في التكلفة الكلية للعملية.
- أما في حالة الخسارة، فيتم توزيعها على الشريك والبنك بنسبة تمويل كل منهما.

مما سبق يتضح من التعريفات بأن المشاركة تقوم على عقد بين طرفين والاشتراك في رأسمال والربح كلا حسب حصته أو حسب الاتفاق بين الشركاء، أما الخسارة فتكون حسب حصة كل منهما في الشركة.

2.أنواع المشاركة:

للمشاركة العديد من الأنواع يمكن توضيحها فيما يلي:

- المشاركة الثابتة: هي نوع من المشاركة تقوم على مساهمة البنك الإسلامي في تمويل جزء من رأس المال معين، وهو ما يجعل البنك شريكا في ملكية هذا المشروع ومن ثم في إدارته وتسييره والإشراف عليه[3].

وتأخذ المشاركة الثابتة شكلين هما:

- المشاركة الثابتة المستمرة (الدائمة): وفيها يشترك البنك مع مؤسسة أو أكثر دون تحديد مدة الشراكة، ويكون البنك شريكا في المؤسسة طالما أنه موجود يعمل.
- المشاركة الثابتة المنتهية(المؤقتة): وفيها يشترك المصرف مع طرف آخر أو أكثر لفترة معينة ويتم في النهاية تصفية المؤسسة وحصول كل طرف على حقوقه، بمعنى أن المشاركة الثابتة المنتهية تكون في ملكية مشروع معين، إلا أن الاتفاق بين البنك والشركاء يتضمن توقيتا معينا من للتمويل[4]. أي تبقى الشراكة قائمة مادام المشروع قائما.

[1] Mohamed ali chatti, analyse comparative entre la finance islamique et le capital-risque, Etude en économie islamique, vol 4, N°1, Jeddah, Janvier 2010, p 69.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 209.

[3] فادي محمد الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[4] نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد اسلامي، دار البداية، الأردن، 2017، ص 149.

- المشاركة المتناقصة: هي نوع من الشراكة التي من خلالها يقوم أحد الشريكين بشراء حصة الآخر تدريجيا إلى أن يمتلك المشروع بكامله[1]، أي أن البنك الإسلامي يساهم في رأس مال شركة أو منشأة تجارية أو عقار أو زراعة مع شريك أو أكثر، وعندئذ يستحق كل من الشركاء نصيبه في الأرباح بموجب الاتفاق الوارد بالعقد مع وعد من البنك الإسلامي أن يتنازل عن حقوقه عن طريق بيع أسهمه إل شركائه، والشركاء يعدون بشراء أسهم البنك والحلول محله في الملكية سواء على دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها[2].

ويأخذ هذا النوع من المشاركة ثلاث صور هي[3]:

- يتفق البنك مع الشريك على تحديد حصة كل طرف في رأس المال المشاركة والشروط المرتبطة بذلك ثم يتم بيع حصة البنك إلى العميل بعد ذلك بعقد مستقل انتهاء آجال المشاركة.
- يتفق البنك مع الشريك على المشاركة في تمويل كلي أو جزئي لمشروع ذي دخل متوقع، مقابل حصة من الأرباح مع اقتطاع جزء من أرباح الشريك لتسديد حصة البنك من رأس المال.
- يتفق البنك مع الشريك على أن يكون رأسمال المشاركة في شكل أسهم تمثل مجموع قيم المشروع المتفق عليها، ويحصل كل منها على نصيبه من الايراد المتحقق، مع قيام الشريك بشراء جزء من أسهم البنك سنويا إلى أن يصبح المشروع بالكامل ملكا للشريك.

3.شروط المشاركة:

تتمثل شروط المشاركة في النقاط التالية[4]:

- شروط المتعاقدين :

- أن يكون المتعاقدين متمتعين بالأهلية الشرعية والقانونية من حيث السن والعقل في حال كونهم أصلاء في العقود أو مفوضين عن سواهم تفويض سليما بموجب وكالة شرعية وقانونية.

[1] Mohamed ali chatti, op cit, p 75.

[2] مصطفى كامل السيد طايل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة، الأردن، 2012، ص 270.

[3] جمال العسالي، سويسي طه عبد الرحمن، البنوك الإسلامية قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 3، العدد 6، جامعة الجلفة، مارس 2013، ص 263.

[4] عبد الرزاق معايزية، جمال سالمي، صيغ وأساليب التمويل الإسلامية وسبل تطبيقها في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 5، العدد 1، جامعة أم البواقي، جوان 2018، ص 894-895.

- الإيجاب والقبول، ويكون سواء بالقول أو بالفعل ولا يشترط اللفظ بل يكفي دفع الشركاء للمال وممارستهم للعمل حتى تنعقد الشركة .الأصل في الشركة أنها عقد غير لازم، إذ يجوز لكل شريك فسخ العقد متى شاء شريطة إعلام بقية الشركاء تفاديا لوقوع الأضرار بهم
- أن يكون الشركاء متساوين في التصرف والإدارة حسب نسب مساهماتهم، وبإمكان كل شريك أن يأذن لصاحبه ويوكله في التصرف في المال، وللشركاء تفويض بعضهم البعض في الإدارة والتصرف .
- يكون الشريك أمينا على مال الشركة الذي في يده، وهو لا يضمن إلا في حالات التعدي) سوء الأمانة) أو التقصير بحيث يجوز أخذ ضمان لصالح الشركة مقابل هذه الحالات، ولكن لا يجوز أخذ ضمان مقابل الربح.

- شروط رأس المال: ينبغي توفر الشروط التالية في رأس المال المخصص للمشاركة :

- أن يكون رأس المال في صورة نقدية، أي ألا يكون من العروض إلا إذا جرى تقويمها بالنقود وقت المشاركة، وأن ينص صراحة على القيمة في متن العقد
- .أن يكون رأس المال حاضرا عند بدأ العمليات لمتأكد من شروط خلط الأموال .
- لا يشترط تساوي الشركاء في رأس المال، بل يجوز التفاضل فيه حسب الاتفاق .
- عدم جواز بيع حصة الشريك إلا بعد حيازتها عينا أو نقدا.

- شروط توزيع الربح أو تحمل الخسارة: ينبغي أن يخضع ذلك لمشروط التالية :

- يوزع الربح كحصة شائعة بين الشركاء ولا يجوز أن يكون مبلغا محددا.
- تقاسم الخسارة (من غير تعد أو تقصير) حسب نسب ملكية رأس المال فقط، ولا يجوز الاتفاق على تحميل الخسارة بنسب مختلفة عن نسب المشاركة .
- أجاز بعض الفقهاء التفاوت والتفاضل في حصة الربح بحيث يتحدد التفاضل بالاتفاق، وليس بنسبة مساهماتهم في رأس المال، لأنه قد يكون أحد الشركاء أحذق من الآخرين مما يدعو إلى الحاجة لمثل هذا التفاضل، أما التفاوت في تحمل الخسارة فال يجوز على الاطلاق.

ثانيا. المضاربة:

تعتبر المضاربة أحد الأساليب الشرعية لاستثمار الأموال في الفقه الإسلامي، يعتمد على الجمع بين عنصري العمل ورأس المال، كما تعتبر أقدم وسيلة استثمارية عرفتها الشريعة الإسلامية، تستهدف تحقيق مصلحة المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال ومصلحة المجتمع في آن واحد.

1.تعريف المضاربة:

لغة: أصل كلمة المضاربة ذاتها مشتق من فعل "ضرب" وهو يستخدم لعدة معان، أرجحها وأكثرها شيوعا السير في الأرض بغرض التجارة وطلب الرزق[1]. وقيل: إنها مشتقة من ضرب كل واحد منهما في الربح بسهم.[2]

اصطلاحا: فالمضاربة هي اتفاق بين طرفين أو أكثر، أن يعطي أحدهما ماله ويبذل الآخر جهده في المتاجرة بهذا المال، حيث يكون تقاسم الأرباح وفق ما اتفق عليه[3]، وفي حالة عدم ربح الشركة يكون لصاحب المال رأسماله، وضاع على المضارب جهده وعمله، وفي حالة الخسارة يخسر الأول رأسماله والثاني عمله وجهده.[4] وهي أن يتم فيها مزج والتأليف بين عنصري الإنتاج " العمل ورأس المال" في عملية استثمارية تحقق فيها مصلحة الملاك والعمال والمضاربين.[5]

مما تقدم يتضح أن المضاربة يتم اشتراك بين طرفين، حيث يقوم أحدهما بدفع المال والجهد على الطرف الآخر، على أن يكون الاتفاق على نصيب كل طرف في الربح بجزء معلوم كالربع أو الثلث أو نصف.

وللمضاربة نوعان هما: المضاربة المطلقة التي من خلالها يمنح فيها رب المال (البنك) للمضارب (العميل) كامل الحرية بالتصرف في المال في إطار الشريعة الإسلامية، والمضاربة المقيدة يشترط فيها رب المال (البنك) على المضارب شروطا معينة ومقبولة شرعا يقيد بها المضارب للعمل في إطارها.[6]

---

[1] محمد عبد المنعم أبوزيد، نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 2000، ص 9.

[2] مساعد عبد الله الحقيل، ربح ما لم يضمن دراسة تأصيلية تطبيقية، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، 2011، ص 271.

[3] Hayet Kettab, speculation in Islamic Finance market, revue des sciences sociale et humaine, vol 8, N°1, université M'sila, Juin 2018, p32.

[4] حسن الأمين، المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2000، ص 19.

[5] عبد الحليم غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات كاي، 2018، ص 159، متوفر على www.kantaji.com، تاريخ الاطلاع 2019/12/11.

[6] أميرة نصيب، محمود سخنون، أثر تغيرات معدل عائد المشاركة على الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية دراسة قياسية لعينة من المصارف الإسلامية السعودية والبحرينية(2015-2007)، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 9، جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر قسنطينة، جوان 2016، ص 482.

كما أن المضاربة يمكن أن تتخذ أنواع أخرى[1]:

- حسب مدة المضاربة: مضاربة مؤقتة، مضاربة مستمرة.
- حسب أطراف المضاربة: مضاربة ثنائية، مضاربة مركبة.

لكل عقد من العقود أركان يقوم عليها، وبما أن المضاربة عقد فلا بد من أركان تقوم عليها، وقد أجمل الدكتور زيد القول في هذه الأركان[2]:

- العاقدان: وهما رب المال والمضارب.
- الصيغة: وهي لفظ يفيد انعقاد المضاربة يدل على المعنى المقصود.
- المال: وهو محل العمل في المضاربة.
- الربح: وهو جزء مشاع معلوم مما يزيد على رأس المال.
- العمل: وهو ما يقوم به العامل لتنمية المال.

2.شروط المضاربة:

ويمكن تفصيل في هذه الشروط فيما يلي[3]:

- الشروط الخاصة في رأس المال:
  - أن يكون رأس المال المدفوع للمضارب أن يكون من النقود أو من الأعيان
  - أن يكون رأس المال غير مجهول لكل من رب العمل والمضارب، بل محددا من حيث القدر والجنس والصفة.
  - المضاربة لا تصح على دين ولا على مال غائب لذا يشترط في رأس المال أن يكون عينا حاضرة عند التصرف، حيث تبطل المضاربة إذا ما اشترط رب المال على المضارب ضمان رأس المال.

[1]عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، مجموعة دار الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2013، ص 59، متوفر على:www.kantaji.com ، تاريخ الاطلاع: 2019/12/17.

[2]زيد بم محمد الرماني، عقد المضاربة في الفقه الإسلامي وأثره على المصارف وبيوت التمويل الإسلامية، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، 2000، ص 48.

[3]محمد حجاري، معوقات استخدام عقد المضاربة كنظام تمويل إسلامي تقييم للمعوقات وتأثيرها في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 1، جامعة الوادي، أفريل 2019، ص 1793.

- أن يكون رأس المال مسلما للمضار مناولة، أو تمكينه من الحصول عليه والتصرف فيه، ليتمكن من العمل فلا تصح المضاربة مع بقاء يد رب المال على المال.

- الشروط المتعلقة بتوزيع الربح:

- يجب أن يكون المشاركة في الربح مشاعة، أي بنسبة معينة لا بمبلغ محدد، أو بنسبة غير محددة مسبقا، وفي حالة حصول الخسارة فيتحملها رب المال وحده، مالم يحصل من المضارب تقصير أو تعدي. ويرى البعض أنه يمكن للمضارب أن يشترط حصوله على أجر إلى جانب حصة في الربح، وهنا يكون مخاطرا بنصيبه في الربح فقط، أما في حالة عدم تكفل رب المال بأجر، فيكون المضارب مخاطرا بربحه وماله.

المطلب الثالث: التمويل الإسلامي بعقود الإجارة

يعد عقد الإجارة واحدا من أهم العقود في الشريعة الإسلامية، وقد اعتمدت تطبيقها في البنوك الإسلامية لما لها أهمية وضرورة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وأفراده ومؤسساته، فحسب الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الإجارة هي وسيلة تمويلية تجمع بين صيغة البيع وصيغة التأجير، فالإجارة هي بيع منافع، لكنها تختلف عن البيع في أنها مؤقتة المدة خلافا عن البيع فهو مؤبد، لأنها تترتب عليها انتقال ملكية العين، ونسعى في هذا المطلب إلى التعرف إلى مفهوم الإجارة في الفقه الإسلامي وآلياتها التمويلية في البنوك الإسلامية.

أولا. تعريف الإجارة في الفقه الإسلامي:

لغة: قال ابن فارس: الهمزة والجيم والراء أصلان يمكن الجمع بينهما بالمعنى[1]. الإجارة في اللغة اسم للأجرة[2]، مشتقة من الأجر، وفعلها أجر ولها معنيان، الأول: الكراء على العمل، الثاني: جبر العظم الكسير ولهذا ذكر الفقهاء معنى الإجارة في اللغة مشتقة من الأجر، وهو العوض، ومنه سمي الثواب أجرا، لأن الله تعالى يعوض العبد له على طاعته، أو صبره عن معصيته.[3]

أما تعريف الإجارة في الاصطلاح: اختلفت تعريفات المذاهب للإجارة لفظا واتفقت في المعنى. عرفها الحنفية على أنها "عقد على منافع بعوض". عند المالكية: "عقد وارد على المنافع لأجل" وبعبارة أدق

[1] عبد الرحمن بن عبد الله السعدي، إجارة الموصوف في الذمة وتطبيقاتها المعاصرة، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، 2018، ص 27.

[2] محمد بن علي القري، بحوث في التمويل الإسلامي، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، 2020، ص293.

[3] عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية دراسة فقهية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2000، ص21.

"تمليك منافع شيء مباحة مدة معلومة بعوض". ذكر فقهاء الشافعية على أنها " عقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة للبدل، والإباحة بعوض معلوم". أما الحنابلة هي «عقد على منفعة مباحة معلومة، مدة معلومة، من عين معلومة، أو موصوفة في الذمة أو عمل بعوض معلوم".[1]

نرى أنها تعريفات متقاربة في المعنى وإن اختلفت في العبارة، ويتجه تعريف المالكية إلى ما اتجه تعريف الحنفية، ويمكن القول إن تعريف الشافعية تعريف شامل لأنه جامع لكل عناصر الإجارة.

كما عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية: هي «عقد يتم لتأجير/استئجار منفعة موجودات محددة لمدة متفق عليها مقابل أجرة محددة، وقد يسبقه وعد ملزم من أحد الطرفين، وأما عقد الإجارة فهو ملزم للطرفين".

وأشار سماحة وكشكار أن مصطلح الإجارة في الفقه الإسلامي يستخدم في حالتين مختلفتين، في الحالة الأولى تعني الاستئجار خدمات شخص ما مقابل أجر تعطيه إياه لخدماته المستأجرة، أما الحالة الثانية من الإجارة يتعلق بمنافع العقارات والأصول، وليس بخدمات الإنسان، وتعني الإجارة في هذا السياق نقل منفعة أصل ما لطرف آخر مقابل أجرة يستحقها.[2]

ثانيا. شروطها:

ككل العقود في الشريعة الإسلامية يجب أن تتوفر في عقد الإجارة شروط العقد، ويمكن تلخيصها فيما يلي:[3]

- الأهلية: ألا يكون المستأجر أو المالك (المؤجر) غير راشد أو سفيها أو مجنونا أو صبيا مكرها على الإجارة.
- أن يحدد الشيء المراد استئجاره، كأن يصفه أو يرى بالعين، وإن كان الشيء المؤجر أرضا زراعية، حددت مساحتها إلا أن يأذن المؤجر للمستأجر أن يزرع ما يشاء.
- ألا يستعمل الشيء المؤجر في شيء محرم، فلا يؤجر المحل ليباع فيه الخمور أو يؤجر الرجل ليقتل رجلا آخر.
- ألا يستعمل الأصل في غير الغاية التي حددت له.

[1] محمود عبد العال، المعالجة المحاسبية لأدوات التمويل الإسلامي، دار القلم للنشر والتوزيع، دبي، 2013، ص 244.

[2] سماحة المفتي محمد تقي العثماني، عمر أحمد كشكار، مقدمة في التمويل الإسلامي، دار الرواد للنشر، سوريا، 2019، ص 119.

[3] أحمد طه العلجوني، نظرية التمويل الإسلامي وأدواته، جامعة القصيم، السعودية، 2014، ص171.

ثالثا. آليات التمويل بصيغة الإجارة في البنوك الإسلامية:

هناك نوعين معروفين في البنوك الإسلامية هما الإجارة التشغيلية والإجارة المنتهية بالتمليك.

1. الإجارة التشغيلية:

وهي بيع نفع معلوم بعوض معلوم، وتعني أن يقوم البنك الإسلامي شراء أصل من الأصول الثابتة، مثل المباني والأراضي والآلات والمعدات، وذلك بهدف تأجيره إلى الغير بحسب عقود إجارة تتضمن بدل الإيجار والمدة الزمنية للعقد التي يعود الأصل بعدها للمصرف ليؤجرها مرة أخرى، وعادة ما تكون هذه الأصول من الأصول المعمرة، وذات قيمة عالية بالنسبة للمستأجر المستهدف، ويحتاجها المستأجر لمدة زمنية محددة وليس بشكل دائم، أو أنها من الأصول التكنولوجية سريعة التغير التي لا يرغب المستأجر في امتلاكها كونه يرغب في الاستمرار باستخدام الأحدث منها.[1]

وكما تعرف على أنها تأجير منافع مباحة شرعا ومعلومة بعوض معين إلى أجل معين دون وعد بالتمليك.[2]

2. الإجارة المنتهية من التمليك:

هي من عقود الشرعية في الفقه الإسلامي وشكل من أشكال الإجارة تبعا لاجتهادات معاصرة من نظام الإجارة. ويسمى الإجارة المنتهية بالتمليك بالإجارة التمويلية، والإجارة مع الوعد بالتمليك، والإجارة مع التمليك اللاحق.

هي عقد يتفق بمقتضاه التاجر مع عمليه على تأجير الشيء إليه لمدة معينة مقابل أجرة شهرية أو أقساط في فترات زمنية محددة في العقد، على أساس أنه إذا وفى العميل بجميع أقساط في نهاية المدة المتفق عليها تنتقل إليه ملكية الشيء المؤجر، ولا يلتزم بدفع شيء آخر، أما إذا تخلف عن دفع هذه الأقساط فسخ العقد واسترد التاجر والمؤجر.[3]

[1] خالد بن الوليد قندوز، كمال رزيق، واقع التمويل الإسلامي في الدول العربية الإجارة الإسلامية أنموذجا، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 2، جامعة الجلفة، ديسمبر 2017، ص 12.

[2] سفيان كوديد، تمويل الإجارة المنتهية بالتمليك في البنوك الإسلامية، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 6، نوفمبر 2015، ص 5.

[3] عبد الرحمن بن سفر عوض السهلي، الملاحظات القانونية على عقود التمويلات الإسلامية "الإجارة"، ملتقى بنك البحرين الإسلامي الثاني للتعريف بالمنتجات المالية الإسلامية بعنوان: البنوك الإسلامية بين المعايير الشرعية والقوانين المطبقة، المنامة، يومي 3-4 أفريل 2018، ص 6.

كما عرفت بأنها: عقد بين طرفين يؤجر فيه أحدهما لآخر سلعة معينة مقابل أجرة معينة يدفعها المستأجر على أقساط خلال مدة محددة، تنتقل بعدها ملكية السلعة للمستأجر عند سداده لآخر قسط بعقد جديد[1].

من خلال التعريفين السابقين نرى أن التعريف الأول تناول تعريف الإجارة المنتهية بالتمليك بنوع من التركيز والتوضيح.

ويتم الفصل بين الملكية القانونية وهي من حق المؤجر، والملكية الاقتصادية وهي من حق المستأجر، ويضمن المؤجر ماله ببقاء العين في ملكه وربحه مثلا في التدفقات النقدية على مدى مدة الإجارة الغير قابلة للإلغاء[2].

كما تأخذ الإجارة المنتهية بالتمليك أشكالا وصورا مختلفة وهي:[3]

- إجارة منتهية بالتمليك عن طريق الهبة.
- إجارة منتهية بالتمليك عن طريق البيع بثمن رمزي أو غير رمزي يحدد في العقد.
- إجارة منتهية بالتمليك عن طريق البيع قبل انتهاء مدة عقد الإجارة بثمن يعادل باقي أقساط الأجرة.
- إجارة منتهية بالتمليك عن طريق البيع التدريجي.

[1] سعاد سطحي، عقد الإجارة وبعض تطبيقاته الفقهية المعاصرة، مجلة المعيار، المجلد 15، العدد 29، جامعة العلوم الإسلامية قسنطينة، جوان 2012، ص 20.

[2] أشرف محمد دوابة، الاستثمار في الإسلام، دار السلام، قاهرة، 2008، ص 161.

[3] أمين مخفي، نور الدين حيرش، سوسن زريق، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 2، العدد 2، جامعة الجلفة، سبتمبر 2018، ص 164.

المبحث الثالث: تقديم المصرفية الإسلامية من خلال المصرفية التقليدية

نظرا لاتساع ونمو حجم السوق البنكي الإسلامي وتزايد الطلب على الخدمات البنكية الإسلامية بشكل كبير ومتنامي من قبل شرائح عريضة في مختلف المجتمعات، فقد اتجهت العديد من البنوك التقليدية للدخول في الصيرفة الإسلامية، فمنها من افتتح نوافذ إسلامية، ومنها من حول فروعه تدريجيا إلى فروع إسلامية لتقديم منتجات بنكية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفيما يلي سنوضح الفروع أو نوافذ إسلامية كمدخل من مداخل التحول إلى الصيرفة الإسلامية.

المطلب الأول: إنشاء فروع أو نوافذ إسلامية

سنتناول في هذا المطلب التعريف بالمصرفية الإسلامية من خلال المصرفية التقليدية سواء كان ذلك من خلال إنشاء فروع إسلامية أو فتح نوافذ إسلامية.

أولا. تعريف فروع ونوافذ إسلامية:

فروع ونوافذ إسلامية هي جزء من حيز الصيرفة التقليدية، وهي تعمل وفقا لتشريعات وقوانين السلطة النقدية التقليدية حسب علاقة رئيس ومرؤوس. البنك المركزي للدولة يمنح اعتماد للبنك التقليدي لممارسة نشاطه، والذي بدوره يطلب من البنك المركزي منحه رخصة فتح نافذة أو فرع إسلامي للممارسة الخدمات البنكية الإسلامية المتمثلة في عدد من العقود مثل عقود البيع مع هامش ربح "المرابحة" والتأجير "الإجارة"، والمشاركة في الأرباح والخسارة وكذا "المضاربة" الشرعية. ويتعين وجود أصل أساسي في كل أعمال الصيرفة القائمة على البيع أو التأجيري، على عكس الصيرفة التقليدية التي تقتصر أهمية الأصل فيها على كونه ضمان إضافيا لكنه لا يشكل بالضرورة جزءا من معاملة الإقراض.[1]

ولقد تعددت التعريفات للفروع أو النوافذ الإسلامية في إيصال المعنى وذلك حسب زاوية النظر إليها فيمكن تعريف الفروع الإسلامية بأنها: بأنها الفروع التي تنتمي إلى بنوك تقليدية وتمارس جميع الأنشطة البنكية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ويعرفها البعض بأنها وحدات تنظيمية تديرها البنوك التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية. كما يطلق البعض على ظاهرة الفروع الإسلامية مسمى النظام المزدوج، أي النظام الذي يقدم فيه البنك التقليدي خدمات بنكية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية.[2]

[1] عبد القادر بحيح، مرجع سبق ذكره، ص 344.

[2] فهد الشريف، الفروع التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 2005، ص 9.

كما عرفها السرحي بأنه كيان مالي مملوك لبنك تقليدي، مستقل في نشاطه عن نشاطات البنك الأم، يقوم بجذب المدخرات واستثمارها وتقديم الخدمات البنكية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ولديه هيئة رقابة شرعية تفتي وتراقب أعماله[1].وللفروع الإسلامية مزايا إنشائها يمكن ايجازها فيما يلي[2]:

- من وجهة نظر الإسلامية، الفروع الإسلامية تطور وتوفر إطار إسلامي بسبب عدم اختلاط أموالها، وهو ما يجعلها أكثر توافقا مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- العاملين في الفروع الإسلامية أكثر تركيز على الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية مقارنة بالعاملين في النوافذ يكونوا مسؤولين عن المنتجات والخدمات المالية الإسلامية والتقليد على حد سواء.

أما عيوب إنشاء الفروع الإسلامية يمكن حصرها فيما يلي:

- عند تأسيس فرع بنك إسلامي، يتطلب وقت طويل لتطوير البنية التحتية لتتماشى مع متطلبات تقديم الخدمات إسلامية، مثل المتطلبات التنظيمية وبناء العملاء وكسب ولائهم.
- تأسيس فرع بنك إسلامي أكثر تكلفة من النوافذ الإسلامية.

أما النوافذ الإسلامية يقصد بها بشكل عام قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم الخدمات البنكية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية. ويهدف هذا الأسلوب أساساً إلى تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام البنكي الإسلامي حتى لا يتحولوا إلى التعامل مع البنوك الإسلامية.[3]

كما عرفتها مجلس الخدمات الإسلامية هي جزء من مؤسسة الخدمات المالية التقليدية (والتي قد تكون فرعا لتلك المؤسسة أو وحدة متخصصة تابعة لها) توفر كل من خدمات إدارة الصناديق والتمويل والاستثمار المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

وتعرف على أنها الأقسام التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية على أساس تقاسم الأرباح والخسائر منفصلة عن العمليات البنكية التقليدية.[4]

---

[1] لطف محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل، اليمن، 2010، ص 3.

[2] عدنان محيرق، التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 2، جامعة الوادي، أفريل 2017، ص 60.

[3] فهد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[4] A.Zubair, A.A.Alaro, legal and operational frame Works of islamic Windows in conventionnal Financial institutions in Nigeria, journal of islamic and comparative law, vol 1, sokoto, 2010, p2.

كما يختلف موقع النافذة الإسلامية في الهيكل الإداري والتشغيلي من بنك لآخر فقد تكون تابعة لإدارة التمويل أو العمليات، أو تابعة للرئيس التنفيذي، وينظر إليها في الغالب على أنها وحدة للمساندة وليست وحدة للأعمال، وتزداد أهمية النافذة الإسلامية في البنك التقليدي كلما ازدادت شرعية عملائه المهتمين بهذا النوع من الخدمات الإسلامية.

من جانب آخر يرى الباحثان مفتاح ومعارفي أن هناك فرق بسيط بين مصطلح "الفروع"، ومصطلح "النوافذ"، فالفرع تكون جميع تعاملاته إسلامية وفي جميع الخدمات التي يقدمها ويكون في مبنى مستقل عن البنك التقليدي، أما النافذة فتكون داخل البنك التقليدي نفسه ونفس مبنى البنك[1]. كما للنوافذ الإسلامية مزايا إنشائها يمكن ايجازها فيما يلي[2]:

- إنشاء نوافذ يتطلب جهدا أقل، وأكثر كفاءة من إنشاء الفروع، وبالتالي هو وسيلة في زيادة عدد المؤسسات التي تقدم منتجات مالية إسلامية.
- النوافذ الإسلامية هي أيضا أسرع وأسهل طريقة لجذب الزبائن مع إمكانيات تطوير المنتجات والخدمات الإسلامية باستعمال نفس القنوات في العمل التقليدي.

أما فيما يخص العيوب نجيزها فيما يلي:

- يخضع إنشاء النوافذ الإسلامية إلى أهداف تجارية بحتة، حيث تكون أولوية الإدارة ومجلس إدارة البنك التقليدي هي تعظيم الربح وليس الفائدة التي تعود على الصالح العام والمجتمع ككل، وكذلك الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
- صعبة المقارنة في الأداء والتزام بأحكام الشريعة، يصعب تقييم أداء النوافذ بسبب أنها قد تساهم إلى حد كبير في أداء البنك نفسه، كما أن الامتثال إلى أحكام الشريعة الإسلامية هي أيضا ليست بالمهمة السهلة بسبب الجهل وعدم فهم الموظفين للشريعة.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الفروع والنوافذ الإسلامية عبارة عن كيانات تابعة للبنوك التقليدية، بحيث تتشابه الفروع والنوافذ الإسلامية كونهما تمارسان بجميع الأنشطة البنكية الإسلامية تحت رقابة هيئة شرعية تضمن الشرعية، أما الاختلاف يتمثل في كون الفروع أكثر استقلالية من النوافذ الإسلامية فهي

[1] صالح مفتاح، نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بوميبترا التجاري نموذجا، مجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة جهار، المجلد 4، العدد 3، 2014، ص268.

[2] عدنان محيرق، مرجع سبق ذكره، ص 61.

تخضع بشكل مباشر لبنك الأم.

ثانيا. نشأة الفروع والنوافذ الإسلامية:

ارتبطت فكرة إنشاء الفروع أو النوافذ الإسلامية تابعة للبنوك التقليدية إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية، فعندما بدأت فكرة إنشاء هذه الأخيرة تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينات، قامت بعض البنوك التقليدية بالتصدي لهذه البنوك ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الاستثمارية التي تطبقها، وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل، تقدمت بعض البنوك التقليدية باقتراح فروع تابعة لها تقدم الخدمات البنكية الإسلامية، إلا أن هذا الاقتراح لم يصل حيز التطبيق إلا عندما أدركت البنوك التقليدية مدى إقبال على البنوك الإسلامية، فسارعت إلى ممارسة العمل البنكي الإسلامي بتقديم خدمات ومنتجات إسلامية، ولو بسيطة كخطوة أولى من خلال فتح فروع أو نوافذ إسلامية تابعة له سنة 1980 قدم من خلاله خدمات بنكية إسلامية أطلق عليه" فرع حسين للمعاملات الإسلامية"[1].

ومن أمثلة على البنوك التي قامت بفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية ما يلي[2]:

- بنك درسدنر كلاينووت بنسن، الذي أسس وحدة متخصصة للصيرفة الإسلامية سنة 1980.
- مجموعة ANZ الأسترالية التي أنشأت قسما خاصا بالتمويل الإسلامي.
- البنك السعودي البريطاني الذي أنشأ إدارة شبه مستقلة للصيرفة الإسلامية.
- البنك السعودي الأمريكي الذي أنشأ وحدة مستقلة للتمويل الإسلامي.
- بنك الكويت المتحد(UBK) الذي أنشأ وحدة متخصصة للاستثمار الإسلامي سنة 1991.
- البنك العربي الوطني في المملكة العربية السعودية.
- بنك Citibank الذي أسس وحدة تمويل إسلامية متخصصة سنة 1980، قبل أن يفتح فرعا إسلاميا برأس مال مستقل في دولة البحرين سنة 1996.

[1] سفيان قمومية، بن علي بلعزوز، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول الكلي إلى المصرفية الإسلامية دراسة بنك الأهلي التجاري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 2، جامعة شلف، سبتمبر 2019، ص343.

[2] علي فلاق، رشيد سالمي، النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية مع الإشارة إلى بعض التجارب العربية والغربية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، جامعة بشار، أكتوبر 2018، ص 168.

ثالثا. خصائص الفروع والنوافذ الإسلامية:

تتميز الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي الفروع التقليدية في تلك البنوك، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي[1]:

- طبيعة عمل الفروع والنوافذ الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها يراعى فيها أنت تكون متفقة مع أحكام الشريعة، أما الفروع الأخرى التقليدية فإن طبيعة عملها تقوم أساسا على الفائدة الربوية.
- يخضع العديد من الفروع والنوافذ الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية، وهذا غير وارد بالنسبة للفروع التقليدية.
- تتمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار في الفروع والنوافذ الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة، بينما يقتصر الأمر في الفروع التقليدية على صيغة واحدة وإن اختلفت صورها ومسمياتها وهي منح القروض الربوية.
- حسابات الاستثمار في الفروع والنوافذ الإسلامية تتضمن تنظيم العلاقة بين الفرع الإسلامي والعميل على أساس عقد المضاربة الشرعية، أما في الفروع التقليدية فالعلاقة بين الفرع والعميل هي علاقة دائن ومدين.

المطلب الثاني: أسباب ومتطلبات إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية وآثار إنشائها على البنوك التقليدية

تعددت الأسباب التي دعت العديد من البنوك التقليدية لإنشاء فروع ونوافذ تتخصص في تقديم الخدمات البنكية الإسلامية، حيث تقتضي فتح فروع ونوافذ إسلامية تحقيق العديد من المتطلبات، كما تترتب أثار عن إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية.

أولا. أسباب إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية:

بالرغم من اختلاف إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية من بنك تقليدي إلى آخر، إلا أنه بشكل عام يمكن حصر أهمها فيما يلي[2]:

- تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات البنكية الإسلامية، حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تتحرج من التعامل مع البنوك التقليدية.

[1] رمضاني لعلا، البرود أم الخير، تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية حالة الجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 1، العدد 2، جامعة الأغواط، ديسمبر 2017، ص 153.

[2] حسين حسن شحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مكتبة التقوى، مصر، 2006، ص 148. وفهد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 11.

- المحافظة على عملاء البنوك التقليدية من النزوح إلى البنوك الإسلامية.
- حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم البنوك عن هذا الميدان الجديد.
- سهولة سيطرة البنك الرئيسي على الفرع بالنسبة للسيطرة على بنك مستقل، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع أو نافذة بالنسبة لتأسيس بنك جديد.
- وبالإضافة إلى الأسباب السابقة والتي تركزت بشكل أساسي في الجانب المادي وروح المنافسة، إلا أنه يجب عدم التقليل من الجانب العقائدي، إذ أن بعض البنوك التقليدية يحركها في إنشاء الفروع الإسلامية بصفة أساسية الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام البنكي الإسلامي.
- بالنسبة للبنوك التقليدية في الدول الغربية فإن التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم للتعامل وفق النظام البنكي الإسلامي هو السبب الرئيسي وراء إنشاء تلك البنوك لفروع تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية للاستفادة من أموال المسلمين هناك.
- مجاراة النهضة في العالم الإسلامي في مجال إنشاء البنوك الإسلامية واختبار تجربة البنوك الإسلامية وتقويمها من خلال الممارسة العملية.

ثانيا. متطلبات إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية:

يمكن تلخيص متطلبات إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية إلى متطلبات قانونية، متطلبات شرعية ومتطلبات إدارية، وهي كما يلي[1]:

1. متطلبات قانونية:

تتمثل في الإجراءات التشريعية التي ينبغي الالتزام بها وهي:

- صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح فرع أو نافذة إسلامية ومن ثم مناقشة التعديلات الأساسية عند عقد التأسيس.
- الحصول على موافقة البنك المركزي، بعد وضع شروط ينبغي الالتزام بها.
- تكليف إدارة الشؤون القانونية المترتبة والعقبات القانونية المحتملة.

[1] سفيان قمومية، مرجع سبق ذكره، ص345.

2. متطلبات شرعية:

تتمثل أهم المتطلبات الشرعية فيما يلي:

- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح فرع أو نافذة إسلامية.
- تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية.
- إلغاء المعاملات المخالفة للشريعة في جميع صورها وأشكالها.
- الفصل بين الموارد المشروعة، وغير المشروعة.

3. متطلبات إدارية:

يتم الأخذ بالإجراءات الإدارية لفتح الفرع أو النافذة الإسلامية بعد تحقق المتطلبات القانونية والشرعية، وللشروع في ذلك يجب توفر المتطلبات الإدارية التالية:

- تعديل عقد الصرف ونظامه الأساسي ليكون مشروعا.
- تعيين لجنة لإدارة عملية فتح الفروع أو النوافذ والتحول.
- التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل البنكي الإسلامي.
- تأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية، وصيغ التمويل الإسلامي، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ثالثا. أثار الفروع والنوافذ الإسلامية على المصارف التقليدية:

للفروع والنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية أثار على البنوك التقليدية، ويمكن تلخيص هذه النقاط التالية[1]:

- زيادة ربحية البنوك التقليدية، حيث أن قيام البنوك بتقديم المنتجات والخدمات البنوك الإسلامية من خلال فروع أو نوافذ إسلامية، يزيد من الفرص الاستثمارية للبنوك التقليدية، فالفروع أو النوافذ الإسلامية تقوم بنشاط استثماري لتوظيف مواردها، وبالتالي تقوم بتحقيق معدلات أرباح مرتفعة، تتيح لها توزيع عوائد على مودعيها ذات معدلات أعلى من معدلات الفوائد التي تمنحها المصارف التقليدية لمودعيها.

[1] فاطمة محمد الشناق، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تقدير اقتصادي، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2011، ص 138.

- زيادة عدد العملاء، حيث أن هناك شريحة عريضة من فئات المجتمع المختلفة ترغب بل وتبحث عن البديل الشرعي للعمل البنكي التقليدي.
- زيادة الادخار، حيث أن البنوك ذات الفروع أو النوافذ الإسلامية تساعد على تشجيع العادة البنكية، وحشد المزيد من ادخارات المجتمع، وذلك نظرا لاستقطاب هذه الفروع أو النوافذ الإسلامية لفئات جديدة من العملاء لم تكن تتعامل أصلا مع البنوك التقليدية، لأنها لا ترغب في التعامل البنكي التقليدي.

المطلب الثالث: ضوابط الإنشاء وحكم التعامل مع الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

يتناول هذا المطلب ضوابط إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية لتقديم أنشطة وصيغ البنوك الإسلامية القائمة على مبادئ الإسلامية، وتبيان حكم التعامل معها نظرا لاختلاف الآراء المهتمين بقضايا الصناعة المالية الإسلامية.

أولا. ضوابط إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية:

يخضع فتح البنوك التقليدية لفروع ونوافذ إسلامية إلى مجموعة من ضوابط ونذكر أهمها ما يلي[1]:

- يحصل فرع والنافذة الإسلامية مقابل تأدية الخدمات البنكية على عمولة أو أجر أو إجارة وهذه جائزة شرعا ويؤدها الفرع والنافذة وفقا لعقد الوكالة أو الإجارة.
- يحكم حسابات الاستثمار (الإيداعات) عقد المضاربة الإسلامي حيث يعتبر أصحاب هذه الحسابات بمثابة "رب المال" ويعتبر الفرع والنافذة الإسلامية" رب العمل" ويقتسما ما يسوقه الله من ربح بينهما نسبة شائعة ولا يضمن الفرع والنافذة الإسلامية لا المال ولا الربح.
- يحكم توظيف الأموال بمعرفة الفرع والنافذة الإسلامية عقود المرابحة أو المشاركة أو المضاربة أو السلم أو الاستصناع أو الإجارة وهذه كلها جائزة شرعاً وفقا لقواعدها الشرعية.
- يحكم توزيع الأرباح والخسائر بين أصحاب المال(المودعين) وبين الفرع والنافذة الإسلامية مبدأ: الغنم بالغرم والكسب بالخسارة والأخذ بالعطاء، والخراج بالضمان.

[1] لطف محمد السرحي، مرجع سبق ذكره، ص 13. وصالح مفتاح، فريدة معارفي، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بيو مبيترا التجاري، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 2، جامعة بسكرة، مارس 2014، ص 154.

- إذا اختلطت أرباح الفرع والنافذة الإسلامية بمال حرام خبيث يجب تجنيبه وعدم توزيعه على أصحاب الحسابات الاستثمارية أو المساهمين ويتم التخلص منه في وجوه الخير من باب تطهير الأموال، لأن الله طيب لا يقبل إلا طيبا، وكل لحم نبت من حرام فالنار أولى به.
- ليس هناك من حرج من تعامل فروع والنوافذ المعاملات الإسلامية مع البنوك التقليدية ولكن طبقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والأولى أن يكون تعامل الفروع والنوافذ الإسلامية مع شقيقاتها الإسلامية ولا سيما بعد ما إنتشرت البنوك والفروع الإسلامية في كل مكان.
- يحظر على فروع والنوافذ المعاملات الإسلامية التعامل بالربا أخذ أو عطاءً أو توظيف الأموال فى مجال الحرام والخبائث.
- لا يجوز لفروع والنوافذ المعاملات الإسلامية خصم الكمبيالات والشيكات المؤجلة أو بيع الديون وما في حكم ذلك لأن ذلك من المعاملات المحرمة شرعاً.
- يجب على فروع والنوافذ الالتزام بفتاوى هيئة الرقابة الشرعية باعتبارها ملزمة وليست اختيارية، أو استشارية.
- لا يجوز للفروع والنوافذ الإسلامية تمويل المشروعات التي لا تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- الفصل المحاسبي بين الفرع والنافذة الإسلامية بإيجاد قسم محاسبة وسجلات ونظام محاسبي مستقل يستخرج منه المركز المالي وحسابات المصروفات والإيرادات.
- إعداد دليل توضيحي لنشاطات الفروع والنوافذ الإسلامية وذلك عن طريق مكاتب استشارية متخصصة في مجال الصيرفة الإسلامية، بهدف تعريف العاملين في النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية بالصيرفة الإسلامية، والسير على خطوات وإجراءات واضحة تسهم برفع مستوى الثقة بالخدمات البنكية الإسلامية إذا نفذت بشكل صحيح وبالتالي زيادة المصداقية.[1]
- أن يكون للفرع والنافذة عقود ونماذج عمل وآليات تنفيذ خاصة بها معتمدة من الهيئة الشرعية، كما أن يكون لها إدارة مستقلة والموظفون يتبعون مباشرة لها حيث تستطيع أن تشرف على الاستقلال المالي والمحاسبي، وتشرف على إدارة الفرع والنافذة الإسلامية، كما يجوز أن تتبع هذه الإدارة إلى

[1] سهى مفيد أبو حفيظة، أحمد سفيان تشي عبد الله، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية دراسة تحليلية على القضايا الشرعية وضوابط إنشائها، مجلة البحوث في الدراسات الإسلامية، المجلد 6، العدد 1، جامعة مالايا، ماليزيا، 2019، ص 14.

جهات إدارية أخرى أعلى من البنك طالما أن المعاملات تنفذ داخل الفرع أو النافذة الإسلامية وتلتزم بالضوابط الشرعية وتبتعد عن المحرمات.[1]

ثانيا. حكم التعامل مع الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية:

حظي توجه البنوك التقليدية للعمل البنكي الإسلامي سواء بإنشاء فروع أو نوافذ متخصصة في تقديم منتجات بنكية إسلامية، بجدل واسع، وتبين أن هناك اختلاف في الآراء ووجهات النظر بين مؤيد ومعارض وسنحاول التحدث عن تلك الآراء بإيجاز.

1. وجهة النظر المؤيدة لإنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية:

أقام المؤيدون وجهة نظرهم على أساس أن قيام البنوك التقليدية بافتتاح فروع أو نوافذ إسلامية سيكون بمثابة[2]:

- يعتبر اعترافا عمليا منها بنجاح النظام البنكي الإسلامي والبنوك الإسلامية في الواقع العملي، وأن تلك الفروع أو النوافذ الإسلامية تعتبر مكسبا دعائيا للبنوك الإسلامية.
- اعتراف بجدوى قيام وحدات بنكية تعمل وفق للمنهج الإسلامي وبعيدا عن الأساس التقليدي الذي تقوم عليه البنوك التقليدية وهو الفائدة الربوية.
- خطوة نحو "أسلمة" أي من هذه البنوك أو بعض منها.
- فتح كبير للعمل البنكي الإسلامي في حالة تحول بنك تقليدي إلى بنك إسلامي خاصة إذا ما كان هذا البنك من البنوك التقليدية الكبيرة حجما وانتشارا.
- التشجيع على التعايش المشترك بين النظامين البنكيين بدلا من المواجهة بينهما.
- أن النوافذ والفروع الإسلامية سوف تساهم في اكتساب أساليب التقنية والخبرات المتراكمة لدى البنوك التقليدية بما يدعم العمل البنكي الإسلامي ويزيد من فعاليته.

[1] صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 442.

[2] سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 2005، ص 16. ومحمد جعفر هني، معزوز لقمان، آثار النوافذ الإسلامية على الجهاز المصرفي الجزائري، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة-الجزائر، 2013، ص 16.

2. وجهة النظر المعارضة لإنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية:

في المقابل فإن هناك من يعارض إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية واحتجوا بما يلي[1]:

- لا يمكن إخفاء حقيقة أن النوافذ الإسلامية تابعة للبنوك التقليدية وبحسب القاعدة الفقهية «التابع تابع»، لذا يتبع الفرع الأصل في الحكم.
- من الممكن أن يؤثر وجود الفروع أو النوافذ الإسلامية سلبا على إنشاء بنوك إسلامية جديدة أو رغبة البنوك التقليدية في التحول بشكل كلي إلى بنوك إسلامية فيما بعد، إذ يتم الاكتفاء بهذه الفروع والنوافذ الإسلامية.
- يشكل وجود الفروع أو النوافذ الإسلامية وانتشارها إلى حدوث منافسة غير متكافئة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية التي تمتلك هذه الفروع أو النوافذ.
- ربما يكون الهدف من إنشاء الفروع أو النوافذ الإسلامية رغبة البنوك التقليدية في تحقيق المزيد من الأرباح وزيادة فرصتها السوقية وليس هدف ديني.
- تبعية الفروع أو النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية قد يؤدي بها إلى اختلاط الأموال إذ أن مصدر رأس المال الفروع أو النوافذ الإسلامية هو نفسه البنك التقليدي.
- من الممكن أن يؤدي فتح فروع أو نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية إلى التشويش والخلط في الفهم في أذهان العملاء والموظفين وبالتالي سوء التطبيق.
- قد ينتج عن الدمج بين نظامين بنكيين مختلفين صعوبة التعايش بينهما لاختلاف الفكرة والهدف، وعدم وضوح التصور الصحيح للعمل بالنظام البنكي الإسلامي مقابل نظام البنك التقليدي القائم على الربا.

3. القائلون بالتعامل مع الفروع الإسلامية للضرورة:

يذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن التعامل مع الفروع والنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية قد يؤدي إلى دعم وإعانة البنوك التقليدية وفي ذلك دعم وإعانة للباطل واستمراراً له، إلا أنه في حالة عدم وجود البديل الشرعي فإن التعامل مع تلك الفروع أو النوافذ يكون للضرورة، أي في حالة عدم وجود بنوك إسلامية أو أي بديل شرعي آخر، فإذا احتاج المسلم للخدمات البنكية كإيداع الأموال للحفاظ عليها من الضياع أو

[1] سهى مفيد أبو حفيظة، أحمد سفيان تشي عبد الله، إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين الفرص والتحديات، مجلة بيت المشورة، العدد 11، قطر، أكتوبر 2019، ص 165.

السرقة أو غير ذلك من الخدمات ولم يجد بنكا إسلامياً يتعامل معه، فإنه يكون في حكم المضطر، وفي هذه الحالة يمكن له التعامل مع الفروع أو النوافذ الإسلامية، واستدل أصحاب هذا الرأي بما يلي[1]:

- إن التعامل مع فرع أو نافذة إسلامية في حالة عدم وجود البنك الإسلامي، أفضل من التعامل مع بنك تقليدي بحت.
- قد يؤدي عدم التعامل مع الفروع أو النوافذ الإسلامية إلا في حالة الضرورة إلى حث البنوك التقليدية للتحول السريع والكامل إلى بنوك إسلامية.

[1] ضرار الماحي العبيد، محمد عوض الكريم الحسين، الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الدوافع والمبررات والتحديات، مجلة الجزيرة–تفكر، المجلد 10، العدد 1، 2009، ص 11.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن ذكر أهمها:

تعددت التعريفات للبنوك الإسلامية، إلا أنها تدور حول فكرة جوهرية أن العمل البنكي الإسلامي يكون وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وعليه التزام جميع معاملاته بقاعدة الحلال والحرام.

تعتبر البنوك الإسلامية من التوجهات الحديثة للبنوك بشكل عام، وقد حققت الصناعة البنكية الإسلامية نجاحات عديدة، بالرغم من جميع العقبات والتحديات، وبرغم قصر المدة الزمنية منذ نشأتها في ستينيات القرن الماضي وحتى الآن، وخلال مسيرتها استطاعت أن تتجاوز الكثير من هذه التحديات إلى أن أصبحت واقعا ملموسا وحيويا تشكل جزءا مهما في القطاع المالي والبنكي العالمي.

اتضح أن معظم كتب الفقه تركز بشكل خاص على المشاركات والبيوع والإجارات، وتعتبر هذه العقود الثلاثة بأشكالها المختلفة أهم المعاملات المبنية على الفقه الإسلامي. كما تعتبر المشاركات من أبرز صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبديل عن أسلوب القرض الربوي، وتبرز أيضا أهمية صيغ التمويلية الأخرى التي تلبي احتياجات التمويلية والاستثمارية كبيع المرابحة، بيع السلم، الاستصناع، الإجارة وغيرها. فحققت صيغ التمويل الإسلامية بأشكالها المختلفة نقلة في مجال التنمية باعتبار أن البنوك الإسلامية وجدت من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ومحاولة دفع عملية التنمية، لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته.

لجأت العديد من البنوك التقليدية في دول العالم، تحت ضغط الطلب المتزايد على المنتجات المصرفية الإسلامية، إلى فتح نوافذ أو فروع إسلامية كإدارات مستقلة داخل هذه المؤسسات، بهدف تلبية حاجة العملاء في التعامل وفق النظام البنكي الإسلامي. كما يمكن القول إن دخول البنوك التقليدية إلى ميدان العمل البنكي الإسلامي، لم يكن بطبيعة الحال دخولا عقائديا برغبة تنمية العمل البنكي الإسلامي وتطبيقاته الشرعية، وإنما كان لاعتبارات تجارية وحسب.

إن التمويل الإسلامي يكتسب اليوم أهمية كبيرة نظرا لقدرته على مد جسور الثقة بين البنك الإسلامي وعملائه، لكن بناء هذه الثقة يتطلب أولا المبادرة إلى ابتكار منتجات تمويلية جديدة تلبي تطلعات مختلف زبائنه من جهة، ومن جهة أخرى فإن الصناعة البنكية الإسلامية اليوم في أمس الحاجة لتطوير منتجاتها المالية، نتيجة لاشتداد المنافسة التي تشهدها الصناعة البنكية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

أهمية الابتكار المالي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية

تمهيد:

خلال العقود الأخيرة، شهدت عملية البحث والتطوير وتلاحق الابتكارات المالية في مجال الصناعة المالية والبنكية، تطورا ملحوظا من جوانب متعددة. ومن هذا المنطلق لا يمكن للبنوك الإسلامية أن تبقى بمعزل عن هذه التطورات السريعة والمتلاحقة، خاصة في ظل المتغيرات العالمية ونتيجة لعولمة النشاط البنكي الإسلامي، برزت تحديات تنافسية كبيرة للبنوك الإسلامية، والتي يأتي على رأسها تطوير وابتكار منتجات مالية إسلامية قادرة على المنافسة خاصة أنها تعمل في بيئة تنافسية شديدة فيما بينها وكذلك مع البنوك التقليدية، فيتعين على البنوك الإسلامية أن تحرص على ابتكار منتجات وأدوات مالية جديدة، التي تعتبر ضرورة حتمية لتحقيق الاستمرارية، إذ قدرتها على الابتكار في منتجاتها وتحسينها باستمرار من شأنها تزيد وتعزز من وضعها التنافسي، في إطار ما تم تسميته بالهندسة المالية الإسلامية، كأداة مثالية لإيجاد حلول مبتكرة التي تجمع بين ضوابط الشريعة واعتبارات الكفاءة الاقتصادية.

ونظرا لوجود العديد من المناقشات والاجتهادات الفكرية التي تناولت موضوع الابتكار المالي، نحاول من خلال هذا الفصل معرفة حقيقة الابتكارات المالية وتوضيح خلفيتها، بالتطرق إلى مفاهيم الهندسة المالية الإسلامية التي تمثل المدخل العلمي والتطبيقي لتطوير الصناعة المالية الإسلامية خاصة في ظل بيئة تنافسية شديدة وذلك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: علاقة الابتكار المالي بالمنتجات البنكية
- المبحث الثاني: الهندسة المالية الإسلامية بين المفهوم وواقع المنتجات المالية الإسلامية
- المبحث الثالث: الميزة التنافسية وعلاقتها بالابتكار المالي في البنوك الإسلامية

المبحث الأول: علاقة الابتكار المالي بالمنتجات البنكية

نظرا للتحولات التي عرفتها البيئة المالية العالمية الناتجة عن سياسات التحرير وحركة التكامل التي تشهدها الأسواق المالية المختلفة من تطورات متسارعة بشقيها الاستثماري والتمويلي، تعقد العمل المالي والبنكي وارتفعت مخاطره، مما ولد الحاجة إلى ابتكار منتجات مالية وتطوير الأدوات القائمة للاستجابة للمتطلبات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية الحالية.

المطلب الأول: ماهية الابتكار المالي

تعد دراسة الابتكار المالي كأحد أهم أدوات التمويل الحديثة في الاقتصاد أكثر من ضرورة في الوقت الراهن، وفي هذا الصدد ومن خلال هذا المطلب نسعى لتقديم مختلف تعاريف الابتكار المالي ثم ننظر إلى أهم الإيجابيات وسلبياته، ودوافع اللجوء إلى الابتكار المالي.

أولا. الابتكار في الأدبيات المالية:

تقتضي معرفة الابتكار المالي، التطرق إلى تعريف الابتكار لغة واصطلاحا، ومن ثم الإشارة إلى تعريف الابتكار في الاصطلاح المالي.

1.تعريف الابتكار:

لغة: يميل بعض الكتاب إلى التفريق بين مصطلحي الإبداع والابتكار ليعطي كل من المصطلحين دلالة مستقلة. إلا أن عامة الناس وبعض الباحثين يستخدمون المصطلحين للدلالة على نفس المعنى، وبالرجوع إلى المعاجم اللغوية ولتوضيح المعنى اللغوي لكل من كلمة إبداع وابتكار نجد أن كلمة إبداع بمعنى أبدع الشيء أي أنشأه على غير مثال وابتدع الشيء أي اخترعه.[1]

أما كلمة ابتكار من بكّر وابتكر، أي كل من بادر إلى شيء فقد أبكر إليه في أي وقت كان، وهو من الباكورة وأول كل شيء[2]، الابتكار مشتق من كلمة ابتكر، يبتكر ابتكارا. فهو مبتكر. وابتكر الجهاز أي

[1] عبد القادر بريش، زينب خلدون، الابتكار المالي في التمويل وأهميته في تحقيق كفاءة وفعالية أداء البنوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 2، العدد 2، جامعة الشلف، جوان 2016، ص 35.

[2] نعجة عبد الرحمن، لبيق محمد البشير، إدارة الابتكارات المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية التطورات المرتقبة والمخاطر المتوقعة -1-، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد 44، يناير 2016، متوفر على: www.kantakji.com، تاريخ الاطلاع: 2020/03/29.

اخترعه، ويستعمل الابداع في المعنى اللغوي كمرادف للابتكار، فيقال أبدع في الأمر أي اخترعه على غير مثال سابق.[1]

أما من ناحية الاصطلاح، ورد الابتكار بمعاني عديدة، فيراه" توم بيترز" **"t.peters"**: "التعامل مع شيء جديد، أي شيء لم يسبق اختياره". ويراه "روجرز **Rogers**": ظهور انتاج جديد نابع من التفاعل بين الفرد ظهور انتاج جديد نابع من التفاعل بين الفرد والخبرة. كما عرفه "ما كينون" بأنه عملية تمتد عبر الزمن تتميز بالأصالة والقابلية للتحقيق.[2]

حيث اتفق بن منصور ونايلي أن هناك فرق بين الإبداع والابتكار، حيث أن الإبداع يتمثل في التوصل إلى أفكار جديدة أو حل خلاق لمشكلة ما، في حين أن الابتكار هو التطبيق الملائم لها أي أن الابتكار ما هو إلى تحويل أفكار إبداعية إلى أعمال إبداعية.[3]

فالإبداع يعرف على أنه تبني فكرة جديدة، في حين يرى البعض هو التوصل إلى حل خلاق لمشكلة معينة، وأن الابتكار هو تطبيق هذا الحل. فالوصول إلى أفكار مبتكرة يسمى إبداعا أما تحويل هذه الأفكار إلى واقع مفيد فيسمى ابتكارا، ويمكن أن نعبر عن العلاقة بين الابتكار والإبداع بالمعادلة التالية: الابتكار= الإبداع + التطبيق. وبهذا فإن الابداع هو الجزء المرتبط بالفكرة الجديدة في حين الابتكار هو الجز الملموس المرتبط بتنفيذ أو تحويل الفكرة إلى منتج وعليه ينظر إلى الإبداع والابتكار كمرحلتين متعاقبتين.[4]

وكما يعرف الابتكار بأنه مسار كامل يبدأ بتحدي الفرص والاحتياجات، وبعدها اكتشاف وتطوير الحلول، ثم أخذ الشكل والتصميم النهائي للمنتج أو الخدمة، وأخيرا استعمال المنتج في السوق، ولا يفهم دوما من الابتكار أنه اختراع جديد بل يمكن أن يكون تطويرا لما هو موجود.[5]

---

[1] أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، مصر، 2008، ص 171.

[2] أسامة خيري، إدارة الإبداع والابتكارات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 68.

[3] موسى بن منصور، الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية بين الأصالة والتقليد، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول المنتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة سطيف، يومي 5-6 ماي 2014، ص2.

[4] سهام نايلي، أهمية الإبداع والابتكار في المنتجات المصرفية في إكساب المصارف ميزة تنافسية: دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، المجلد 2، العدد 2، المملكة المتحدة، جوان 2013، ص 80.

[5] Jamil Jaroudi, The challenge of innovation in Islamic Banking, Elaf Bank, 2008, p4.

كما اختلف تعريف الابتكار بحسب اهتمامات الباحثين العلمية، فحسب قنطقجي يعرف الابتكار بسمات الشخص المبتكر، وبإنتاجه، وبالعمليات التي أدت للابتكار، كما عرف بوصفه أسلوب حياة في بيئة معينة[1].

وبناء على ذلك الابتكار يشمل ما يلي[2]:

- تحديد وتوسيع نطاق المنتجات والخدمات، وما يرتبط بها من الأسواق.
- إنشاء وسائل وطرق جديدة للإنتاج والإمداد والتوزيع.
- إدخال تغييرات في الإدارة وتنظيم العمل، ظروفه ومهارات القوى العاملة.

2.الابتكار في الاصطلاح المالي :

ثمة تعريفات كثيرة للابتكار في الاصطلاح المالي باعتباره من المفاهيم المعاصرة في أدبيات المالية نذكر منها:

عرفه قاولند على أنه إدخال منتج جديد إلى السوق، أو إنتاج منتج موجود ولكن بطريقة جديدة[3]، وأضافا فرام ووايت بأنه أي جديد يسهم في خفض التكاليف والمخاطر[4]، يشمل المؤسسات مثل (أنواع جديدة من الشركات المالية)، والمنتج على سبيل المثال (أنواع جديدة من المشتقات أو الأصول المورقة وغير ذلك)، والعملية على سبيل المثال (الخدمات المصرفية عبر الأنترنت، أو الخدمات المصرفية عبر الهاتف أو غير ذلك من أشكال المعلومات والاتصال وتطبيقات التكنولوجيا)[5]. وفي نفس السياق يرى شرفي وعامر الابتكار المالي بأنه عبارة عن خدمات مالية تقدم للعملاء منتجا جديدا، أو إجراءات تهدف إلى تحسين الأدوات المالية، أو إجراء تغييرات في الهيكل التنظيمي للنظام وإدخال التكنولوجيا الحديثة[6]. في حين يرى زشاري أن الابتكار المالي هو عبارة عن عملية تغيير، تغيير في نوع وتنوع المنتجات المالية المتاحة، وأيضا تغيير في الوسطاء الماليين والأسواق

[1] سامر مظهر قنطقجي، فقه الابتكار المالي بين التثبت والتهافت، منشورات كاي، 2018، ص 27، متوفر على:www.kantakji.com ، تاريخ الاطلاع: 2020/04/05.

[2] Daniel Fasnach, Open innovation in the Financial services, Spring-verlag, Berlin, 2009, p37.

[3] Rogério Sobreira, Innovation financière et investissement le cas de la titrisation, De Boeck supérieur, innovation cahiers d'économie de l'innovation, N°19, 2004/1, p116.

[4] W.scott frame, Larry wall, Lawrence J.while, Technological change and financial innovation in Banking : some implication for fintech, Federal reserve Bank of Atlanta working paper series, October 2018, p4.

[5] Marek Dabrowski, Potential impact of financial innovation on financial services and monetary policy, case network studies and annalyses, N°488, 2017, p6.

[6] Assia Cherfi, Kamel Ameur, The reality of financial innovation in islamic finance, journal of accounting and managerial studies, vol 6, N°3, University Oum el bouaghi, December 2019, p 635.

نفسها[1] . كما يرى يوسفاوي ومخلوفي أن الابتكار المالي يؤدي إلى أي تطور في النظام المالي الوطني أو النظام المالي الدولي، والذي يجب أن[2]:

- يجلب إلى السوق جديدا متميزا عن غيره وله وزنه في الأهمية.
- أن تقدم فنا إنتاجيا متقدما.
- أن يفتح أسواقا جديدة.

ويرى توفانو أن الابتكار المالي ظاهرة واسعة الانتشار ويعتبره مجرد ظاهرة تاريخية فحسب[3]. ويشير ألماد أن المراجعة التحليلية للتاريخ الحديث للابتكار المالي ومراحله، أن اختراع النظرية المالية حدث على مدى قرون وبالتوازي مع العديد من الاختراعات في الرياضيات والنظرية الاقتصادية.[4]

في القرنين السابع عشر والثامن عشر، تم إدخال العقود المالية الجديدة "عقود الدين" مع الأسواق ذات السيولة العالية لجمع رأسمال لتمويل رحلة المحيطات والرحلات التجارية، ثم في القرن العشرين ظهرت شركات الأسهم الخاصة لتمويل مشروع استثمار التكنولوجيا العالية، وفي بداية القرن الحادي والعشرين، تتطور الشكل الجديد لشركات الاستثمار، منها شركة الأدوية التي قامت بتمويل التكنولوجيا الحيوية المبتكرة. لذلك فإن الابتكارات توسعت أهميتها في الآونة الأخيرة، حيث لوحظ منذ منتصف التسعينات السرعة المتزايدة في وتيرة الابتكارات[5]. حيث زادت سرعة ودرجة تعقيد في الابتكار المالي بسبب النمو الاقتصادي السريع في جميع أنحاء العالم، العولمة، التحرير المالي وإلغاء القيود، وتطوير أدوات جديدة، والأهم من ذلك التقدم التكنولوجي خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[6]

كما تجدر الإشارة إلى الابتكار من منظور المالية الإسلامية، خاصة مع تزايد الطلب على الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية بشكل كبير ومتنامي، في هذا الصدد حاولت عدة بحوث تناول الابتكار من منظور المالية الإسلامية، استند جلها إلى تعريفاته في الإطار المالي العام إضافة الالتزام بالشريعة الإسلامية.

---

[1] Zachary James Gulber, The financial innovation process and theory and application, Delaware journal of corporate Law, vol 36, N° 1, 2011, p62.

[2] سعاد يوسفاوي، عبد السلام مخلوفي، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، جامعة بشار، مارس 2017، ص 122.

[3] Joseph Lerner, Peter Tufano, The consequences of financial innovation A counter factual Research, NBER working paper, N° 16780, 2011, p2.

[4] Alamad Samir, Financial innovation and engineering in islamic finance, Springer, 2017, p97.

[5] Joanna Blach, Financial innovation and their role in the modern financial system identification and systematization of the problem, EFinance financial internet quarterly, vol 7, Issue 3, University of information technology and management Rzeszow, 2011, p 17-18.

[6] Marek Dabrowski, op.cit., p8.

فالابتكار المالي من المنظور الإسلامي هو مجموعة الإجراءات والتدابير التي مؤداها تلبية احتياجات المجتمع المالي، سواء بإعادة تأهيل منتجات قائمة أو بتطويرها أو بتصميم منتجات بديلة مبتكرة تكون قابلة للتنفيذ والتحقيق ضمن قواعد الشريعة الإسلامية وضوابطها.[1] وهو طريقة استخدام العقود الشرعية الإسلامية بوسائل جديدة لتطوير منتج مالي يتوافق مع الشريعة الإسلامية.[2]

ثانيا. إيجابيات الابتكار المالي وسلبياته:

في ظل الجدل حول الابتكار المالي هل هو شيء إيجابي أم سلبي، خاصة بعد التحولات الجذرية التي عرفتها المنظومة المالية الدولية من تجديدات وابتكارات مالية، وفي هذا السياق سنحاول النظر إلى أهم إيجابيات وسلبيات الابتكار المالي فيما يلي:

1.إيجابيات الابتكار المالي:

كتب دركر، مقالا حول الابتكار المالي في مجلة إيكونوميست بعنوان "الابتكار أو الموت"، يشير دركر في مقاله أن الصناعة المالية اليوم تعاني من التدهور والتراجع، السبب يراه هو أن المؤسسات المهيمنة على الخدمات المالية لم تقدم أي ابتكار على مدى 30 عام. فخلال العقدين ما بين 1950-1970 عرف بالابتكارات تلوه الأخرى، كما أن فترة الستينات شهدت ابتكار بطاقة الائتمان التي أصبحت استخداماتها في كل مكان، خاصة في البلدان المتقدمة، فالبطاقة الائتمانية مكنت إلى حد كبير البنوك التجارية من البقاء على الرغم من خدماتها التقليدية.[3]

كما يرى توفانو أن قيمة الابتكار المالي وأهميته تكمن في أنه وجد لاكتمال الأسواق هي بطبيعتها غير مكتملة، وهو وسيلة لمعالجة اهتمامات الأطراف ذات المصلحة ومشكل عدم تماثل المعلومات، فهو وسيلة تستطيع من خلالها الأطراف تقليل المعاملات والبحث والتسويق وهو رد على الضرائب والقوانين[4]. غير أن ميرتون يرى في الابتكارات المالية، قوة دافعة للنظام العالمي نحو هدفه المتمثل في زيادة الكفاءة الاقتصادية.[5]

---

[1] يوسف قاشي، زينب خلدون، الابتكار المالي في الصناعة المصرفية الإسلامية وأهميته في دعم التنمية الاقتصادية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، عدد خاص، جامعة جيجل، أفريل 2018، ص 188.

[2] Assia Cherfi, Kamel Ameur, Islamic finance status quo in the light of financial innovation Sukuk as a model, Al Bashaer Economic journal, vol 6, N° 1, University Bechar, 2020, p 938.

[3] Peter Drucker, Innovate or die, The economist, 1999, disponible sur le site : https://www.economist.com/unknown/1999/09/23/innovate-or-die, consulté le : 02/04/2020.

[4] عبد الصمد سعودي، مسعودة بن لخضر، أهمية الابتكار المالي ومنتجات الهندسة المالية في تنشيط الأسواق دراسة التجربة الكويتية لعقود خيار فرصة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 2، العدد 1، جامعة الوادي، جوان 2017، ص121.

[5] Robert Merton, Financial innovation and management and regulation of financing institutions, journal of Banking and Finance, Elsever, vol 19, Issue 3-4, 1995, p 470.

وفي نفس السياق يرى التيار المؤيد أن الأدوات المالية الجديدة حصيلة مجهودات كبيرة من الابتكار، حيث تساعد على حل المشكلات الاجتماعية وتساهم في النمو الاقتصادي، كما أن دورها في مجال إدارة المخاطر يأخذ ثلاثة أشكال، إمكانية تنويع المخاطر مما يسمح بالاستثمار في مشاريع جد خطيرة، إمكانية تحويل الخطر ما بين الأجيال والسيولة، وعلى هذا الأساس، العديد من الدراسات التجريبية تؤكد على الدور الإيجابي للابتكارات المالية في تعزيز النمو الاقتصادي.[1]

أما إيجابياته من المنظور الإسلامي، مكن المؤسسات المالية أن تستوعب شريحة كبيرة من طالبي التمويل والاستثمار من خلال تنويع الأدوات المالية والمنتجات المالية، واستحداث عقود جديدة غير العقود المسماة، وكذا التنويع الأسواق التي استوعبها هذا التمويل.[2]

2.سلبيات الابتكار المالي:

من وجهة نظر سويلم، الابتكار يتضمن التغيير، والتغيير يتضمن عدم الاستقرار، وعدم الاستقرار غير مرغوب بطبيعة الحال، ولهذا كانت الابتكارات المالية محل انتقاد بالرغم مما تتضمنه من الابتكار غير العادي، وذلك بسبب آثارها الاقتصادية السلبية.[3]

كما أشار المعارضين إلى مساهمة الابتكار المالي في هشاشة النظام المالي، كما قال في يوم من الأيام بول فولكر، رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي السابق للولايات المتحدة الأمريكية وهو يدعو البنكيين إلى الاستيقاظ والتنبه للعواقب السلبية للابتكارات المالية " أود أن يعطيني أي شخص دليلا يربط بين الابتكار المالي بأي فائدة للاقتصاد".[4]

كما أن الأزمة المالية العقارية التي اندلعت مع نهاية 2007 وبداية 2008 خير مرجع للوقوف على العواقب الوخيمة التي خلقها الإفراط في عمليات الابتكار، فحسب مهندسي الصناعة المالية فقد أشادوا بنمو علية التوريق، لأنها حسبهم وسيلة للحد من مخاطر النظام البنكي، ولكن عندما اندلعت الأزمة أصبح جليا أن التنويع لم يتحقق في الواقع، مما تسبب في حالة الذعر في القطاع المالي بأكمله، إضافة إلى التشابك المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي فرضتها العولمة المالية كان كفيلا لنقل العدوى من سوق العقارات في

---

[1] بلقاسم زايري، هل الابتكارات المالية نعمة أو نقمة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة بليدة، يومي 5 -6 ماي 2014، ص 8.

[2] سعيد بوهراوة، الابتكار في الاستثمار وتطوير المنتجات المالية الإسلامية، المؤتمر العالمي الحادي عشر في المالية الإسلامية، 2 نوفمبر 2016، ماليزيا، ص5، متوفر على: www.iefpedia.com، تاريخ الاطلاع: 2020/03/29.

[3] سامي سويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد للبحوث والتدريب، السعودية، 2007، ص 106.

[4] بلقاسم زايري، مرجع سبق ذكره، ص 9-10.

الو.م.أ إلى سائر أنحاء العالم، ومن ثم إلى سائر القطاعات وذلك مع بداية سنة 2009، لتتبعها بأزمة المديونية سنة 2010، فولدت أزمة ثقة لدى المؤسسات البنكية، فزعزعت استقرارها، لتلحق بموجة الانهيار الذي طال حتى المؤسسات الكبرى.[1]

علاوة على ذلك، يذهب الاقتصاديون إلى أبعد من ذلك ويجادلون في أن أي ابتكار مالي مذنب حتى تثبت براءته، حيث كتب كبير الاقتصاديين السابقين في صندوق النقد الدولي سايمون جونسون وجيمس كواك، مؤلفو مدونة Baseline Scenario الشهيرة، في العدد الصيفي من مجلة الديمقراطية أن الابتكار غالبًا ما يولد معاملات غير منتجة أو حتى مدمرة. وكتبوا "يجب أن يكون الافتراض أن الابتكار في المنتجات المالية مكلف ... ويجب أن يبرر نفسه مقابل هذه التكاليف".[2]

كما نجدر بالذكر، سلبيات الابتكار المالي من المنظور الإسلامي، وأبرزها ابتناؤه على الربا، والمضاربة السلبية المؤدية إلى المقامرة من خلال المعاوضة على المخاطر وليس السلع أو الخدمات، وكذا التلاعب الذي شهدته المؤسسات المالية التقليدية من خلال إعمالها لأحدث الوسائل المبتكرة، لتحرير هذا التلاعب، مما كانت له آثار اقتصادية عالمية واضحة من ارتفاع المديونية، واللجوء إلى الاقتصاد الوهمي بدل الاقتصاد الحقيقي.[3]

ثالثا. دوافع اللجوء إلى الابتكار المالي:

لقد تعددت دوافع اللجوء إلى الابتكار المالي، استجابة لقيود معينة تعوق تحقيق الأهداف الاقتصادية كالربح، السيولة وتقليل المخاطر من جهة[4]، واستجابة لمجموعة من المتطلبات والتحولات التي شهدها العالم في ظل التغيرات الدولية المعاصرة، وإعادة النظر في آليات عمل المؤسسات المالية والبنكية من جهة أخرى، ويمكن تلخيصها كما يلي:

تزايد احتياجات المستثمرين وطالبي التمويل، فالتزايد المستمر لاحتياجات المستثمرين والمصدرين وبحثهم الدائم عن الجديد والأفضل لتعظيم عوائدهم، جعل من العسير على الوسائط المالية بصورتها التقليدية ومهامها القديمة من تسهيل تحويل الأموال من وحدات الفوائض المالية إلى وحدات العجز المالي وإشباع الرغبات

[1] نجيم بن منصور، الإبداع والابتكار في التمويل المصرفي بين الواقع والمأمول، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، المجلد 2016، العدد 52، سوريا، سبتمبر 2016، ص 118.

[2] Josh Lerner, Peter Tufano, The consequences of financial innovation: A research agenda, annual review of financial economics, vol 3, 2009, p10.

[3] سعيد بوهراوة، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[4] سميرة حسيبة، دور الابتكار المالي في تطوير الصيرفة الإسلامية الصكوك الإسلامية –أنموذجا–، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 10، جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر قسنطينة، ديسمبر 2016، ص 341.

والاحتياجات المتعددة لهؤلاء المستثمرين والمصدرين والمشاركين في أسواق المال عموما، لهذا ظهرت الحاجة للابتكار[1]، وهذا ما تطرق إليه أبو عز الحاجة أم الاختراع وهذا الهدف يتطلب من المؤسسات المالية إعادة صياغة نفسها لتكون مبدعة، وإيجاد من يخطط ويعمل لاستغلال الفرص المعطلة، ولاختراع الآليات وابتكار الحلول والمنتجات الرائدة، خاصة أن الأنظمة والأوضاع التشريعية للمعاملات متغيرة، كما اتفق مع منصور أن المعاملات والاحتياجات العصرية آخذة بالتطور والتجدد بشكل متسارع، مما يجعل الحاجة إلى البحث والابتكار عن الحلول الملائمة ديدنا لا يفارقها.[2]

ظهور مفهومي الكفاءة والفاعلية كمعايير تراعي عند إصدارات الأدوات والأوراق المالية، يعني مفهوم الفعالية في سوق المال مدى مقدرة السوق على مقابلة احتياجات المشاركين فيه، بينما تعني الكفاءة المدى الذي تستطيع فيه هذه الأسواق مقابلة هذه الاحتياجات بتكلفة قليلة أو بفورات ملحوظة، وبسرعة ودقة عاليين، وهذين المعيارين (الكفاءة والفعالية) يأخذان أهمية أكبر في حالة توسع قاعدة المشاركين، وتوجه الأسواق عموما نمو درجات عالية من تقديم الخدمات للعملاء، ولذلك نجد في هذا الجو أدوات أو وسائل مالية (مثل تبادل أسعار الفائدة) تحل محل طرق تمويل قديمة نسبيا مثل إعادة تمويل القروض.[3]

وفي نفس السياق ترى فوسكو أهم الدوافع الداعية إلى الابتكارات المالية تعود إلى[4]:

- زيادة تقلبات في أسعار الفائدة، أسعار الأسهم وأسعار الصرف.
- التقدم في مجالي المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات.
- الانتقال من الاقتصاديات التي تعتمد على كثافة الحجم إلى اقتصاديات ذات الكثافة المعلوماتية.
- شراسة المنافسة في مجال الوساطة المالية.
- تطور التعليم والتدريب المهني للمشاركين في السوق، ورفع كفاءتهم.
- نمو حوافز الالتفاف على الأنظمة القائمة والقوانين الضريبية.

[1] موسى بن منصور، أهمية الابتكار المالية الإسلامية في تهيئة المناخ لتطوير سوق مالي إسلامي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 1، العدد 2، جامعة الجلفة، ديسمبر 2017، ص 4.

[2] علي محمد أحمد أبو عز، الابتكار في صيغ التمويل الإسلامي، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2016، ص 141، متوفر على: www.kantakji.com، تاريخ الاطلاع: 2020/03/29.

[3] موسى بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[4] Stefania Fusco, Is the use of patents promoting the creation of new types of securities, 2008, p113, disponible sur le site : www.academia.edu , consulté le : 03/04/2020.

ويشير ميلر إلى سبب آخر جوهري للابتكارات المالية، كونها ردود فعل للتشريعات بصفة عامة والتشريعات الضريبية بصفة خاصة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك السندات ذات الكوبون الصفري التي أخذت دفعة شديدة من جراء ثغرة في النظام الضريبي.[1]

من خلال ما تقدم اتفق قندوز وفوسكو في الدوافع وراء الابتكار المالي، أنه أصبحت التقلبات في الأسعار (الفائدة، الأسهم، الصرف) خاصة بعد التوجه العالمي لتعويم أسعار الصرف وكذلك رفع الحواجز أمام تدفقات رأسمال عبر الحدود الجغرافية والسياسية والتطور الهائل في سرعة الاتصال والانتقال، والتحول الاقتصادي من اقتصاديات تركز على العمالة إلى اقتصاديات كثيفة، فحسب قندوز كل هذا يشكل خطرا كبيرا على مؤسسات الأعمال، إذ هدد وجودها وترتب على ذلك بالتبعية ضرورة إنتاج منتجات مالية جديدة، وتطور قدرات عالية للسيطرة على المخاطر المالية، وأدى ذلك إلى تداول المنتجات والأدوات المالية الجديدة في الأسواق المالية للأوراق النقدية وفي أسواق رأس المال، وكذلك الأسواق الجديدة.[2]

كما تبرز دوافع الابتكار المالي من المنظور الإسلامي في النقاط التالية[3]:

انضباط قواعد الشريعة الإسلامية، إن قواعد الشريعة الإسلامية الخاصة بالتبادل وإن كانت معدودة، لكنها منضبطة ومحددة، وعليه فإن قبول التعاملات التي تلبي احتياجات الناس بصورة كفؤة اقتصاديا يظلم رهونا بعدم منافاته لهذه القواعد، واستيفاء هذا الشرط قد لا يكون عسيرا، لكنه بحاجة إلى استيعاب للقواعد والمقاصد الشرعية، وفي نفس الوقت إدراك وتقدير لاحتياجات الناس الاقتصادية.

تطور المعاملات المالية، لابد لمن يدرس فقه المعاملات المعاصرة أن يميز بين الثابت والمتطور، وأن ينظر إلى التكييف الشرعي للصور المستحدثة حتى يمكن بيان الحكم الشرعي، ومن ثم إيجاد البدائل إن أمكن.

[1] نعجة عبد الرحمن، لبيق محمد البشير، مرجع سبق ذكره، ص 141.

[2] عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، 2008، ص 34.

[3] سهام بوداب، دور الابتكارات المالية في حفظ تماسك الصناعة المالية الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 5، العدد 2، جامعة أم البواقي، جوان 2018، ص 841-842.

المطلب الثاني: تقسيمات الابتكار المالي

يظهر تنوع الابتكارات المالية صعوبة تقسيمها، فهناك عدة تقسيمات اعتمدها الباحثين وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أهمها فيما يلي:

يرى ديونيزيز وكوستا أن التقسيم الأكثر شيوعا للابتكارات المالية على أساس منتجات جديدة، خدمات جديدة ومنظمات جديدة[1].

نذكر منها[2]:

- تداول الأوراق المالية عن طريق الانترنت.
- الحفظ الالكتروني للأوراق المالية.

أما بالنسبة للمنظمات الجديدة تدل على وجه الخصوص:

- البنوك الالكترونية.
- التبادل الالكتروني للأوراق المالية.

كما أن هناك تقسيمات ولعل أفضلها لشريدر وهيدهوس[3]:

- الابتكارات المؤسسية (ابتكار النظام المالي): يؤثر هذا النوع من الابتكارات في القطاع المالي ككل، ومن ذلك في هيكل المؤسسة، وتسعى إلى إيجاد أنواع جديدة من مؤسسات الوساطة المالية أو تغييرات في الإطار الإشرافي والقانوني.
- الابتكار العملياتية: ويشمل هذا النوع من الابتكارات إدراج عمليات تجارية جديدة تؤدي إلى مزيد من الكفاءة، وتوسع في السوق ومن أمثلتها استخدام برامج الحاسب في المعاملات المالية وقواعد البيانات للعملاء وغيرها.
- ابتكار في المنتجات المالية: ويتضمن هذا النوع من الابتكارات إدراج أدوات مالية جديدة قد تكون أدوات تؤدي إلى استقطاب المزيد من الأموال للمؤسسة، أو تساعد على حسن توزيع الموارد المالية أو منتج تأميني أو إيجاري أو غير ذلك.

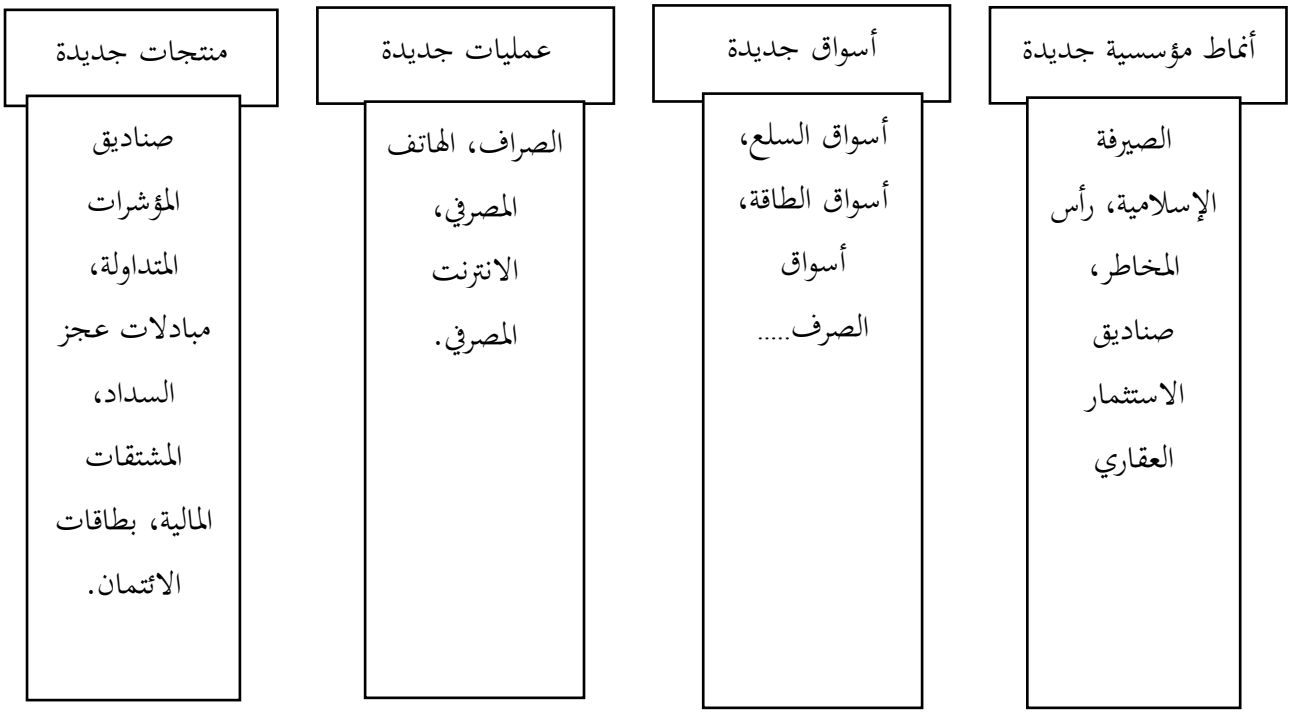
[1] Dionisis Th Philippas, Costas Siriopoulos, Is the progress of financial innovations a continious spiral process ?, Investment management and financial innovations, vol 9, Issue 1, 2012, p20.

[2] ناصر شارفي، دور الابتكارات المالية في رفع أداء البنوك والمؤسسات المالية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 2، العدد 1، جامعة البليدة 2، ديسمبر 2011، ص 122.

[3] أمال بوسواك، هشام بوريش، واقع الابتكارات المالية في البنوك: البنوك العمومية الجزائرية أنموذجا، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 7، العدد 2، جامعة الوادي، ديسمبر 2017، ص 90.

وأضاف قندوز لما سبق من التقسيمات الثلاثة، اكتشاف أو إيجاد أسواق جديدة، ويوضح الشكل التالي أهم تقسيمات الابتكارات المالية وبعض أشكالها.[1]

الشكل رقم (01-02): تقسيمات الابتكارات المالية وبعض أشكالها



المصدر: عبد الكريم قندوز، الابتكار المالي ومقدمة إلى الهندسة المالية، E-KTUB، لندن، 2017، ص 69.

وفي نفس السياق أشار جبار إلى الابتكار المالي من خلال تقسيمه وضمن نطاق التقسيم، أنه من الممكن تحويل الأصول المالية إلى منتجات أكثر تطورا وفقا لاحتياجات النهائيين ضمن مدة معينة كإبداع أدوات إدارة المحافظ الفردية والجماعية، وإيجاد آليات لتسعير الأدوات المالية، إضافة إلى تطوير التكنولوجيا اللازمة لتداول الأدوات وتوفير جميع المعلومات ذات الصلة.[2]

[1] عبد الكريم قندوز، الابتكار المالي ومقدمة إلى الهندسة المالية، E-KTUB، لندن، 2017، ص 69.

[2] دلشاد حبيب جبار، دور الابتكار المالي في تحقيق أبعاد التوجه الريادي "دراسة استطلاعية لآراء عينة من مديري مكاتب الصيرفة والحوالات المالية في محافظة دهوك"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، المجلد 3، العدد 3، العراق، 2018، ص 893.

كما قسم بنك التسويات الدولية الابتكارات المالية، والتي تتمثل فيما يلي[1]:

- ابتكارات تقليل المخاطر: وهي الابتكارات التي تقلل من المخاطر أو من حاملها من التحوط ضد خطر معين.
- ابتكارات تعزيز السيولة: وهي ابتكارات لها القدرة على توليد سيولة الأوراق المالية والأصول مثل الأصول المورقة تجعل من الممكن بيع القروض في السوق الثانوية مما يوفر لمؤسسات الإقراض القدرة على تغيير محفظتها.
- ابتكارات توليد الأسهم: هي أدوات تمنح خصائص الأسهم للموجودات، أن طبيعة خدمة الديون فيها محددة سلفا، كما يحدد معدل العائد لأصل مالي بناءا على أداء الجهة المصدرة مثل مبادلة الديون بالأسهم.

وأضاف جبار إلى ابتكارات مالية تشمل ما يلي[2]:

- ابتكارات التأمين: مثل عقود CDs حيث يدفع المشتري للبائع جزءا من أقساط التأمين مقابل أن يتعهد البائع بتعويض المشتري في حال حدوث خلل ما.
- ابتكارات إدارة الأصول والخصوم: وذلك من خلال اعتماد أساليب لإدارة المخاطر، وتنويع فرص الإقراض، فضلا عن العمل على الابتكارات التمويلية من خلال اعتماد الرهون العقارية وأساليب التوريق لبعض القروض.

كما اقترح بيرز عام 2002 تصنيفا بديلا للابتكارات المالية والتي تشمل ما يلي[3]:

- أدوات ابتكارية لمساعدة أنشطة حقيقية، مثل قروض البنوك، رأس المال الاستثماري.
- أدوات لمساعدة على النمو والتوسع، مثل السندات.
- تحديث الخدمات المالية، مثل دمج تقنيات جديدة كتحويلات البرقية إلى فحص الحسابات الشخصية، الخدمات المصرفية الالكترونية.
- أدوات هادفة للربح ونشر الاستثمار والمخاطر، مثل صناديق الاستثمار، السندات والاكتتاب، المشتقات.

[1] Yuan.K.achou, Martin S.chin, Financial and technological innovations as twin engines of economie growth, University of Melbourne, Australia, 2004, p9.

[2] دلشاد حبيب جبار، مرجع سبق ذكره، ص 893.

[3] Carlota Perez, Technological revolutions and financial, Edward Elgar, Chelteham, UK, 2002, p139.

- أدوات لإعادة تمويل الالتزامات أو تعبئة الأصول، مثل المبادلات، العقود الآجلة.
- ابتكارات مالية محل التساؤل، مثل مراجعة العملات الأجنبية، المبادلات الضريبية، الصفقات خارج الميزانية.

وحسب قندوز التقسيم الذي يحظى بالقبول لدى علماء المالية هو التقسيم الوظيفي أي تقسيم الابتكارات المالية بالنظر إلى النتيجة يمكن تحقيقها بفضل الابتكار وبالاعتماد على هذا المعيار، فقد وجدت تقسيمات كثيرة منها[1]:

- التقسيم الوظيفي للابتكار المالي حسب توفانو، والذي يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (01-02): التقسيم الوظيفي للابتكار المالي حسب توفانو

الوظائف	الأمثلة
يوجد الابتكار المالي لتكميل الأسواق غير الكاملة أصلا	السندات الصفرية، المشتقات المالية، عقود التبادل القابلة للتداول.
يستمر الابتكار المالي لضبط مشاكل الوكالة المتأصلة ومشاكل عدم تماثل المعلومات	الخيارات الضمنية، الشراء المباشر، الإصدار الآلي، التنقيط الائتماني.
يوجد الابتكار المالي بما يمكن الأطراف من تدنية تكاليف المعاملات والبحث والتسويق	الصراف الآلي، البطاقات الذكية، التجارة الالكترونية.
الابتكار المالي هو للضرائب والتنظيمات	السندات الصفرية، السندات الأوروبية المقومة بالدولار، الرهونات المدعومة بأصول، الأوراق المالية المدعومة بأصول.
يحفز الابتكار المالي الصدمات التكنولوجية	الاكتتاب العام المفتوح.

المصدر: عبد الكريم قندوز، مراجعة علمية لنظريات الابتكار المالي، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 2، جامعة خميس مليانة، جوان 2019، ص 238.

[1] عبد الكريم قندوز، مراجعة علمية لنظريات الابتكار المالي، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 2، جامعة خميس مليانة، جوان 2019، ص 237.

- التقسيم الوظيفي للابتكار المالي حسب غوتزمان، والذي يوضحه الجدول أدناه[1]:

الجدول رقم (02-02): التقسيم الوظيفي للابتكار المالي حسب غوتزمان

الوظائف
تسهل انتقال القيمة عبر الزمن
ابتكارات تتيح إمكانية التعاقد على قيم مستقبلية
تسمح بالتفاوض حول المطالبات

المصدر: عبد الكريم قندوز، الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص 51.

- التقسيم الوظيفي للابتكار المالي حسب ميرتون وكرين، والذي يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (02-03): التقسيم الوظيفي للابتكار المالي حسب ميرتون وكرين

الوظائف	الأمثلة
توفير طرق لتصفية وتسوية المدفوعات لتسهيل التداول.	البطاقة الائتمانية، بايبال، بورصة الأسهم.
توفير الآليات لتجميع الموارد وتقسيم الأسهم على مختلف المؤسسات	صناديق الاستثمار، التوريق.
توفير طرق لنقل وتحويل الموارد الاقتصادية خلال الزمن، عبر الحدود وعبر القطاعات.	حسابات الادخار، القروض.
توفير طرق لإدارة الأخطار.	التأمين، المشتقات المالية.
توفير المعلومات عن الأسعار لمساعدة دعم اتخاذ القرارات اللامركزية في مختلف قطاعات الاقتصاد.	رأس المال المغامر.
توفير طرق للتعامل مع أخطار عدم تماثل المعلومات وتكاليف الوكالة.	مؤشرات الأسعار، مقايضات عجز السداد

المصدر: عبد الكريم قندوز، مرجع سبق ذكره، ص 51-52.

[1] عبد الكريم قندوز، الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص 51-52.

المطلب الثالث: الابتكار في المنتجات البنكية

تعتبر المنتجات البنكية محور نشاط إدارة التسويق البنكي، فبواسطته يستطيع البنك إشباع رغبات الزبون الحالي والمرتقب، كما أن التوافق مع هذه الرغبات يتطلب الابتكار في هذه المنتجات، ولهذا بدا واضحا سعي البنوك في الاقتصاديات المعاصرة نحو الابتكار واعتماد استراتيجيات الابتكار في المنتجات البنكية، إذ لم يعد الابتكار في المنتجات البنكية شيئا ثانويا، بل أصبح عنصرا أساسيا للاستمرار.

أولا. مفهوم الابتكار في المنتجات البنكية:

هناك عددا هائلا من التعريفات التي تعرف الابتكار المالي من وجهات مختلفة غير أن هذا المصطلح لم يتم تطويره في القطاع البنكي فقط، وإنما تستعمله البنوك كنتيجة نهائية للابتكارات المتطورة في قطاعات أخرى، فغالبا ما تحدث الابتكارات نتيجة التفاعل مع الزبائن، أو تطور الابتكارات بالاشتراك مع شركات غير مالية على سبيل المثال.[1]

فيقصد بالابتكار في المنتجات البنكية، إضافة مزايا جديدة لمنتجات أو خدمات البنك بحيث تؤدي هذه المزايا إلى زيادة الطلب عليها، كما قد تعني عملية الابتكار طرح منتجات معروفة حاليا في السوق ولكنها جديدة على البنك، كما تعني طرح منتجات جديدة أصلا على كل من البنك والسوق.[2]

فالأعمال البنكية عموما هي تسهيل المعاملات المالية للعملاء وحفظ الأموال وتشغيلها، لهذا تصب كل الجهود الابتكارية في البنوك نحو تطوير أساليب جذب العملاء وتحسين طرق تشغيلها بما يحقق أقصى عوائد للبنك والعملاء والمجتمع ككل.[3]

كما تقوم البنوك باستخدام عدة أساليب للابتكار في المنتجات البنكية وهي[4]:

- أسلوب الابتكار من خلال التملك، من خلال استخدام واحدا أو أكثر من الأساليب التالية:
  - قيام البنوك بالبحث عن بنوك قائمة لشرائها.
  - قيام البنوك بشراء حقوق امتياز لتقديم خدمات البنوك أخرى قائمة.
  - قيام البنوك بشراء حقوق ابتكارات من بنوك أخرى (شراء جوهر تقنية الخدمة).

[1] أمال بوسواك، هشام بوريش، مرجع سبق ذكره، ص 90.

[2] سهام نايلي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[3] محمد لخضر بوسماحة، إبراهيم بلحيمر، تفعيل دور الرقابة الشرعية في الابتكار المصرفي الإسلامي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 10، العدد 1، جامعة بسكرة، جوان 2016، ص103.

[4] سهام نايلي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

- أسلوب الابتكار عن طريق تطوير خدمة جديدة تماما، من خلال أسلوبين هما:

- قيام البنوك بابتكار وتطوير خدمات جديدة معتمدة بالكامل على امكانياتها المادية والفكرية والبشرية.
- قيام البنوك بالاتصال بعدد من الباحثين والاستشاريين المستقلين أو بوكالات متخصصة في مجال تطوير خدمات جديدة.

ثانيا. العوامل المؤثرة على عملية الابتكار في المنتجات البنكية:

يمتاز الابتكار في البنوك بخصوصية واضحة مما يخضع للعديد من العوامل المؤثرة في عملية تحديد الابتكار الملائم للبنوك، على الرغم م التباين في مجاميع هذه العوامل المؤثرة على الابتكار من ناحية الكم والتصنيف، إلا أنه بالإمكان تحديدها بثلاث من ناحية طبيعتها وتصنيفها، وتكييفها وتصحيحها بالشكل الذي يتوافق مع طبيعة عمل البنوك، وهذه المجاميع تتمثل في[1]:

1.العوامل الخارجية:

وهي مجمل العوامل والمؤثرات البيئية الخارجية، كالظروف الاقتصادية والمالية السائدة، والاجتماعية والثقافية والتشريعية السياسية، وهذه المتغيرات تفرض الفرص والتهديدات وتحفز في اتجاه استراتيجيات ممكن من خلالها استغلال تلك الفرص وتجنب قدر ما يمكن من التهديدات.

2.العوامل الداخلية:

إن هذه العوامل تتعلق بالقدرات المادية والبشرية التي تتمتع بها البنوك، والهيكل التنظيمي، والثقافة التنظيمية، والنمط الإداري السائد، وحجم المؤسسة من عدد الفروع وتنوع الأنشطة البنكية، ودعم الإدارة العليا للابتكار وهذه تمثل نقاط القوة والضعف التي على أساسها يتم بناء العملية الابتكارية في البنوك، إن تحديد نقاط القوة، وبالتالي استخدامها بشكل علمي صحيح ومحاولة التغلب على نقاط الضعف فيها بما يكسبها القوة، وتعتبر أحد المؤشرات المهمة في صياغة العملية الابتكارية للبنوك.

[1] سرحان عطا الله فهد، دور الإبداع والابتكار التسويقي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه منشورة في فلسفة التسويق، جامعة عمان للدراسات العليا، الأردن، 2005، ص 47-48.

3.العوامل الخاصة:

وهي مجموعة من العوامل التي تؤثر في الابتكار مثل العوامل الشخصية والإدارية والسلوكية الخاصة بالمدراء، والموظفين الذين لديهم اتجاه نحو الابتكار، والتي تمثل محددات عوامل اتجاه نحو الابتكار، وهنا يبرز الثقافة التنظيمية للمؤسسة في عملية الابتكار الذي يكون له تأثير مباشر أو غير مباشر على المخرجات التنظيمية.

ثالثا. استراتيجيات الابتكار في المنتجات البنكية:

تقوم عملية الابتكار في المنتجات البنكية أساسا على دراسة تحليلية وواقعية لسوق المنتج ومعرفة المتغيرات المتعلقة به، وهناك العديد من الاستراتيجيات التي يمكن للبنك أن يتبناها للابتكار في منتجاته البنكية منها ما يتعلق بالابتكار في المنتج البنكي ذاته ومنها ما يتعلق بالابتكار في الأسواق المتعامل معها وهي كما يلي[1]:

- استراتيجية تنمية وتطوير السوق: وترتكز على قيام البنك بابتكار برنامج لمنتجاته يمكن من خلاله إشباع حاجات قطاعات جديدة من الزبائن.
- استراتيجية اختراق السوق: طبقا لها تبحث الإدارة عن الطرق التي تحقق زيادة في حجم تعامل البنك من منتجاته الحالية في سوقه الحالي.
- استراتيجية الابتكار في المنتجات: يقوم البنك بتطوير منتجات بنكية جديدة أو تعديل المنتجات الحالية لتلائم حاجات الزبائن.
- استراتيجية التنويع: تعتمد هذه الاستراتيجية على قيام البنك بابتكار منتجات بنكية جديدة في أسواق جديدة.

[1]عادل بن عطاء الله، محمد رشدي سلطاني، دور الابتكار في تعزيز الميزة التنافسية لمصرف أبو ظبي الإسلامي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 12، العدد 2، جامعة بسكرة، ديسمبر 2018، ص 142.

المبحث الثاني: الهندسة المالية الإسلامية بين المفهوم وواقع المنتجات المالية الإسلامية

تعتبر الهندسة المالية عموما، من القضايا المتقاربة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، حيث يسعى كلا الجانبين إلى تقديم أفضل المنتجات لعملائه، حيث تعتبر البنوك التقليدية أول من قدم خدمات مالية في شكل مؤسسي، تلا ذلك ظهور البنوك الإسلامية، حيث انتهجت البنوك الإسلامية بنهج البنوك التقليدية في إدارة عملياتها، مع العمل على موائمة ما هو موجود في البنوك التقليدية مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومع تقدم الزمن، أصبحت البنوك الإسلامية تمتلك الخبرة لإدارة عملياتها، بما يتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: علاقة الابتكار المالي بالهندسة المالية

أكدت العديد من النظريات والدراسات على أن أساس الهندسة المالية هو الابتكار المالي، وفي هذا الصدد سنحاول في هذ المطلب تقديم أغلب التعاريف التي قدمت لضبط مفاهيم الهندسة المالية التي جاءت مستوحاة من مختلف وجهات نظر الباحثين.

أولا. فلسفة الابتكار المالي والهندسة المالية:

من وجهة نظر ميرتون، إن هندسة المالية هي وسيلة لتنفيذ الابتكارات المالية، وإنما منهج مصوغ في صورة نظام أو مجموعة من الأفكار والمبادئ تستخدمه مؤسسات أو شركات الخدمات المالية لإيجاد حلول أفضل لمشاكل مالية معينة تواجه عملائها، بالتالي هما عمليتان متكاملتان تعتمد كل منهما على الأخرى، فالحاجة تدفع إلى الابتكار، والابتكار يعتمد على الهندسة المالية والتي يتوفر للقائمين عليها من المهندسين الماليين من الخبرات والمهارات والقدرة على توظيف النماذج الرياضية والإحصائية المعقدة ما يؤهلها لوضع هذه الابتكارات موضع التنفيذ، ليتم طرحها في الأسواق في صورة أدوات مالية وخدمات، تسابق المؤسسات المالية المنافسة على أن يكون لها فضل السبق في تقديمها للعملاء.[1]

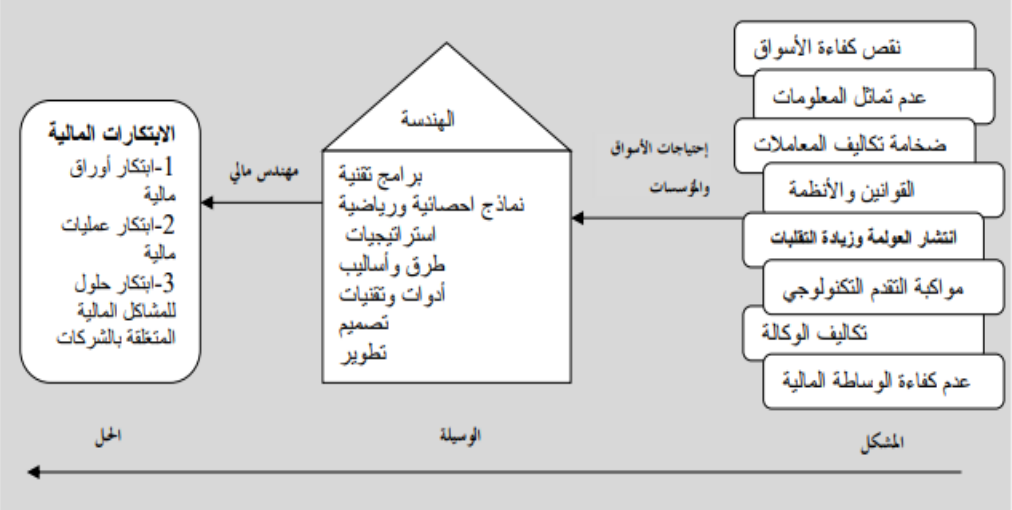
كما أشارت بوعكاز أن الابتكار بطبيعته لا يمكن التنبؤ به، ولولا ذلك لما سمي ابتكارا، وبالتالي ينبغي توجيه الاهتمام نحو الأدوات والتقنيات الابتكار والإبداع، نتحدث هنا عن الفرق بين أدوات الابتكار نفسه، وقد صاغ بونو سنة 1970 مصطلح "التفكير الجانبي" لوصف استراتيجيات التفكير والتقنيات التي تسمح بتشجيع الابتكار، فالابتكار هو نتيجة وليس هو نفسه موضوع التحليل، وبالمثل تتعلق الهندسة المالية

[1] رضوان سمير عبد الحميد، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها: دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية، دار النشر للجامعات، مصر، 2009، ص 83.

بالأدوات والتكنولوجيا والطرق لتطوير أدوات خلاقة ومنتجات مبتكرة، فالهندسة المالية يذكر الحلول المالية بدلا من الأدوات والعقود.[1]

ولخصت الباحثة علاقة الهندسة بالابتكارات المالية في الشكل التالي:

الشكل رقم (02-02): علاقة الهندسة المالية بالابتكارات المالية



المصدر: بوعكاز نوال، دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الابتكارات المالية: دراسة وتقييم لصكوك الإجارة الإسلامية في مملكة البحرين، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 4، العدد 1، جامعة سطيف، جوان 2018، ص 32.

أما من وجهة نظر قندوز، فقد أكد في دراساته أن الابتكار المالي ضمن الهندسة المالية، فحسب الباحث عادة ما يتم التعبير عن الابتكار المالي بالهندسة المالية، ولعل أن الفرق بين مصطلحين لا يكاد يجد افتراقا بينهما، حيث ركز لمعرفة العلاقة بين المفهومين هو أن الهندسة المالية لها مفهومين الواسع والضيق، كما أشار على أن العديد من الباحثين يدرجون على استخدامهما مترادفين.[2]

كما أضاف بدروني وغربي أن الابتكار المالي هو الهندسة المالية[3]، ويتفق بوعزة ومسعودي في دراستهما مع ما طرحه الباحثين أنه يتم استخدام مصطلح ابتكار مالي بدلا من مصطلح هندسة مالية.[4]

---

[1] نوال بوعكاز، دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الابتكارات المالية: دراسة وتقييم لصكوك الإجارة الإسلامية في مملكة البحرين، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 4، العدد 1، جامعة سطيف، جوان 2018، ص 31.

[2] عبد الكريم قندوز، الابتكار المالي ومقدمة إلى الهندسة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[3] عيسى بدروني، حمزة غربي، أثر الابتكار المالي على تنافسية الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 2، جامعة البويرة، ديسمبر 2019، ص 141.

[4] عبد القادر بوعزة، محمد مسعودي، قراءة في ماهية الابتكار المالي والهندسة المالية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 2، العدد 3، جامعة أدرار، ديسمبر 2014، ص 4.

ويشير هارون في دراسته من المصطلحات المرادفة لمعنى الابتكار المالي ما يطلق عليه اليوم مفهوم الهندسة المالية، والذي يتعلق بالمنتجات والخدمات البنكية[1]. وهنا يمكن تعريف الهندسة المالية من خلال ما يلي:

تعريف الجمعية الدولية للمهندسين الماليين: تتضمن الهندسة المالية التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة ولاستغلال الفرص المالية، فالهندسة المالية ليست أداة، بل هي المهنة التي تستعمل الأدوات، علما أن الهندسة المالية تختلف عن التحليل المالي، فمصطلح تحليل يعني تشتيت الشيء لفهمه، أما مصطلح نقصد به بنية.[2]

كما يعرف بعض الباحثين الهندسة المالية على أنها التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وآليات مالية مبتكرة، والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل.[3]

عرفها توفانو على أنها التطبيق العملي لمبادئ رياضية أو عملية لحل مسائل أو لتصميم منتجات وخدمات مفيدة.[4]

كما عرفت الهندسة المالية أنها فن صياغة المدخلات المالية لتلبية حاجات وميول مستخدمي الأموال فيما يخص المجازفة وفترة الاستحقاق والعائد.[5]

ومن خلال التعاريف السابقة، نرى أنه تعددت تعاريف الهندسة المالية تبعا لعدة وجهات نظر الباحثين والمهتمين بها، نرى أن فينتري قد وضع تعريفا شاملا وإطارا محددا لها، كما أن الهندسة المالية لها علاقة بمصطلحات الرياضات المالية باعتبارها مجالا فرعيا للهندسة المالية. واستنادا على ما سبق، نرى أن استخدام الهندسة المالية والابتكار المالي مصطلحين لمعنى واحد، وذلك بناءا على الأدبيات المالية السابقة التي اعتمدت عليها الدراسة. ومن هذا المنطلق، نشير أن علاقة الابتكار المالي والهندسة المالية تضمن الأنشطة أو المجالات التالية:

---

[1] هارون الرشيد يونس، دور الابتكارات المالية الإسلامية في تعزيز القدرة التنافسية: دراسة حالة المصارف الإسلامية في أندونسيا، أطروحة مقدمة لاستكمال درجة الدكتوراه فلسفة المصارف، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2016، ص 21.

[2] بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق جبار، إدارة المخاطر: إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 406.

[3] Joh D.Finnerty, Financial engineering incorporate finance : An overview financial management, vol 17, N°4, 1988, p14.

[4] Tufano Peter, How financial engineering can advantage corporate strategy, Harvard business review, from the January- February issue 1996.

[5] قاسم الحصادي ايمان، الصهبي فخر الدين علي، الهندسة المالية الإسلامية وأهميتها للمصارف الإسلامية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 3، العدد 1، جامعة مسيلة، مارس 2018، ص 92.

المجال الأول: يتمثل في ابتكار أدوات مالية جديدة، مثال ذلك تقديم أنواع مبتكرة من السندات أو الأسهم الممتازة والعادية، وعقود المبادلة، التي تغطي احتياجات منشآت الأعمال.[1]

المجال الثاني: يتمثل في ابتكار عمليات جديدة من شأنها أن تخفض تكاليف المعاملات، مثال ذلك التسجيل من على الرفء، التداول الالكتروني للأوراق المالية وابتكار فكرة سمسار الخصم، هذا فضلا عن الأساليب المبتكرة للاستخدام الكفء للموارد المالية بما فيها[2]:

- تطوير الخدمات المالية بالبنوك ومؤسسات الادخار والإقراض.
- تخطيط الخدمات المالية للأفراد وإعداد المخطط المالي القانوني.
- خلق مؤسسات مختصة في كل من إدارة محافظ الأوراق المالية والتحليل المالي والقانوني.
- تصميم وتشغيل ومراقبة التدفقات النقدية وشبه النقدية باستخدام الأدوات الكمية والكمبيوتر والنماذج الاقتصادية والمحاسبية.
- تقديم الخدمات المالية للمكاتب والشركات العقارية وأمناء الاستثمار والتأمين.
- إدارة الأعمال المالية لأي نوع من الأعمال المالية والتجارية الخاصة والعامة، المحلية والدولية، لغرض الربح أو غير ذلك.

المجال الثالث: ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة، أو الديون، أو إعداد صيغ تمويلية لمشروعات معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع.[3]

كما نجدر بالذكر، أن الهندسة المالية تتجسد في مجال إدارة المخاطر، فحسب البديوي تمتد إلى تطوير وابتكار منتجات وخدمات مالية جديدة، لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها المنشآت، نتيجة لانحسار الأسواق التي تسعى إليها لتسويق منتجاتها[4]، وأشار عامر أنه من خلال تطوير مجموعة من الأدوات الجديدة تساعد المتعاملين في الأسواق المالية على التكيف مع الظروف فائقة التعقيد وسريعة التغير التي تتسم بها هذه الأسواق في الوقت الحاضر، وتؤدي هذه الظروف إلى فقدان الدقة والموضوعية في إمكانية باتجاه ومقدار تحرك المتغيرات المالية المؤثرة في عمل المنشآت، ومن ثم زيادة حالة عدم التأكد والتي تعني زيادة المخاطرة التي تواجهها هذه

[1] وسيلة نجاة بلغنامي، حماد فردي، الهندسة المالية الإسلامية بين الإنجاز وآفاق واعدة للتنمية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 2، العدد 3، جامعة مستغانم، سبتمبر 2017، ص 66.

[2] موسى بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[3] عبد الحليم غربي، الابتكار المالي في البنوك الإسلامية واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 9، العدد 9، جامعة سطيف، جوان 2009، ص 223.

[4] البديوي محمد فتحي، استخدام الهندسة المالية في إعادة هيكلة المشروعات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2011، ص 15.

المنشآت[1]. كما يتفق سامح فما طرحه الباحثين بخصوص أنه عن طريق الهندسة المالية وأدواتها يمكن التحوط من المخاطر المالية، ويضيف عندما تنجح المنشأة في التحكم في المخاطر المالية فإنه يمكن للإدارة بعد ذلك التفرغ لإدارة مخاطر التشغيل، وتعتبر جميع الأدوات المالية الجديدة وسائل لشراء مخاطر مستقبلية وبيعها، وتساعد الأدوات المالية على سيولة الأسواق وتستخدمها البنوك كضمانات ضد مخاطر المعلومات المالية، كما تعتبر وسائل لتحقيق أرباح المستثمرين مقابل تحمل مخاطر محسوبة من خلال السياسات المالية والتقنيات المالية الجديدة.[2]

ثانيا. الهندسة المالية الإسلامية:

وحال الصناعة المالية الإسلامية، تم تداول مصطلح الهندسة المالية الإسلامية في الأدبيات المالية الإسلامية، وقد تعددت تعريفات الهندسة المالية الإسلامية، وفي هذا الصدد سنتطرق إلى مختلف التعاريف وخصائصها، والنظر إلى الفروقات بين الهندسة المالية الإسلامية والتقليدية.

1.تعريف الهندسة المالية الإسلامية:

هناك جملة من التعريفات التي تنطوي خصوصية شرعية منها:

تعرف الهندسة المالية الإسلامية بأنها مجموعة من الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجهات الشرع الحنيف[3]. ويشير بونقاب الهندسة المالية الإسلامية تتضمن ما يلي[4]:

- ابتكار أدوات مالية جديدة.
- ابتكار حلول مبتكرة لمشاكل التمويل.
- ابتكار منتجات تمويلية.
- يجب أن يكون الابتكار متوافق مع الشريعة الإسلامية.

من خلال قراءة تعريف الهندسة المالية الإسلامية والتقليدية، نجد تقارب في المعنى ولا يختلفان في المفهوم حيث تتفقان في ابتكار أدوات مالية جديدة، وابتكار حلول لمشاكل التمويل، إلا أن الهندسة المالية الإسلامية

[1] كمال عامر، إسهامات الهندسة المالية لإدارة المخاطر في الأسواق المالية وتحسين أدائها، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 8، العدد 2، جامعة خميس مليانة، جوان 2017، ص 81.

[2] سامح محمد رضا رياض، الابتكارات المالية والمشتقات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 4، 2013، ص 15.

[3] مرضي بن مشوح العنزي، فقه الهندسة المالية الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية، دار الكنوز إشبيليا، الرياض، 2015، ص 29-30.

[4] مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر صيغ التمويل الإسلامي دراسة حالة بنك البركة وعينة من المصارف الإسلامية 2013-2016، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة ورقلة، 2018، ص 34.

تراعي فيه التزام منتجاتها بالضوابط في المعاملات، وبالتالي المنتجات المبتكرة تكون بعيدة عن المعاملات المحرمة التي نهت عنها الشريعة الإسلامية.

2.خصائص الهندسة المالية الإسلامية:

تتميز الهندسة المالية الإسلامية بمجموعة من الخصائص أهمها:

المصداقية الشرعية: تعني المصداقية الشرعية أن تكون منتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن، وهذا يتضمن الخروج من الخلاف الفقهي قدر المستطاع، إذ ليس الهدف الأساسي من الصناعة المالية الإسلامية ترجيح رأي فقهي على آخر، وإنما التوصل إلى حلول مبتكرة تكون محا اتفاق قدر الإمكان.[1]

وعليه أكد سويلم أنه ينبغي التفريق بين دائرة ما هو جائز شرعا، وبين ما تطمح إليه الصناعة الإسلامية، فالصناعة الإسلامية تطمح لمنتجات وآليات نموذجية بمقياس العصر الحاضر، وما ليس كذلك. السبب أن الشرع جاء للجميع في كل زمان، وظروف الأفراد والمجتمعات تتفاوت وتتباين، فقد لا تكون الحلول النموذجية الآن ملائمة لعصر آخر، بينما الحلول التي تقدمها الصناعة الإسلامية ينبغي أن تكون نموذجا للاقتصاد الإسلامي، فينبغي اختيار أفضل تلك النماذج وأحسنها تعبيرا عن الإسلام. [2]

الكفاءة الاقتصادية: المقصود بها تلبية احتياجات المتعاملين بأقل تكلفة ممكنة، وحتى يحقق المنتج الإسلامية الكفاءة الاقتصادية يتوجب على المهندس المالي دراسة الاحتياجات التمويلية والاستثمارية بدقة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يربط بين الاحتياج الحقيقي والتمويل النقدي، ليؤدي في النهاية إلى الوصول إلى تشكيلة متنوعة من المنتجات التي تتيح إمكانية تلبية مختلف الرغبات وبالتالي حل المشكلات.[3]

كما أن خاصيتين المصداقية والكفاءة الشرعية ليستا منعزلتين عن بعضهما، بل في غالب الحالات نجد أن البحث عن الكفاءة لا يؤدي إلى المصداقية والعكس صحيح.[4]

الابتكار الحقيقي بدل التقليد: يعتبر التنوع في المنتجات المالية الإسلامية تنوعا حقيقيا وليس صوريا كما في أدوات الهندسة المالية، حيث أن كل أداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص

[1] عائشة بنو جعفر، الهندسة المالية الإسلامية كأداة لتطوير المنتجات المالية الإسلامية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 3، جامعة أدرار، سبتمبر 2017، ص 113.

[2] سامي سويلم، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المشورة للتدريب، 2004، ص 16-17.

[3] عديلة خنوسة، محمد زيدان، منتجات الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 9، العدد 1، جامعة الشلف، جانفي 2017، ص 77.

[4] عاشور يوسفي، جازية أمير، مرجع سبق ذكره، ص 278.

تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى، سواء تعلق الأمر بمخاطر الضمانات أو التسعير، وهذا من منطلق أن المقصود بالهندسة المالية هو ما يلبي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار.[1]

3.الفرق بين الهندسة المالية الإسلامية والتقليدية:

بالرغم من اشتراك المدرستين في الحاجة للابتكار في وجود قيود تنظيمية، لكن الابتكار في الهندسة المالية الإسلامية لا يؤدي إلى تجاوز الأحكام الإسلامية على النحو الذي يجري في الهندسة المالية التقليدية، ويمكن التماس السبب في الجوانب الآتية:

الجانب الأول: أن حوافز الانضباط بالنظم الإسلامية أكبر من تلك المتعلقة بالنظم غير الإسلامية، فحافز التدين عميق لدى المسلمين، ومن شأنه أن يحد من محاولات الالتفاف على الأحكام الشرعية الصريحة، بينما نجد الهندسة المالية التقليدية لا تملك حوافز ذاتية للالتزام بروح الأحكام واللوائح القانونية، وعليه فبمجرد بروز فرصة للربح كاف في الالتفاف عليها وبالتالي لابد من انضباط بالنظم الإسلامية.

الجانب الثاني: أن الأحكام الشرعية نفسها أكثر انضباطا وإحكاما وتناسقا من الأنظمة البشرية ويترتب على ذلك أن المحافظة على الأحكام الشرعية أيسر من المحافظة على الأنظمة الوضعية نظرا لتطرق الخلل والتناقض للأخيرة بما لا يسمح للمتعاملين بالمحافظة عليها، خلافا للأحكام والقواعد الشرعية.

الجانب الثالث: أن الأحكام الشرعية تهدف إلى تحقيق مصلحة المتعاملين بها، فالالتزام بها يحقق هذه المصالح بما يجعل المتعاملين أكثر رضا وقناعة بها، هذا في الوقت الذي تتسبب فيه الهندسة المالية التقليدية في حدوث الانهيارات في البورصات وإفلاس الشركات، ففي الأنظمة الوضعية لا تفرق بين المصالح الجزئية والمصالح الكلية، وبين مصالح جماعات الضغط والمصالح العامة، وتبعا لذلك ينشأ التنافر بين مصلحة المتعاملين وبين هذه الأنظمة[2]، وبالتالي نما الاقتصاد الوهمي أكثر من الاقتصاد الحقيقي، في حين تأخذ الهندسة المالية الإسلامية البعد الأخلاقي في الاعتبار لتحقيق التنمية المستدامة في تمويل المشاريع وتشجيع الحقيقي الاستثمار القائم على السلع.[3]

---

[1] سعاد يوسفاوي، عبد السلام مخلوفي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[2] صبرينة عتروس، سهيلة عتروس، واقع البدائل الشرعية للمشتقات المالية في ضوء منتجات الهندسة المالية الإسلامية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 1، العدد 2، المركز الجامعي ميلة، ديسمبر 2015، ص 85-86.

[3] Aza Alhasadi, Iman Ilhusadi, Financial Engineering and its Importance for Islamic Banks, p23, disponible sur le site: https://www.asstudies.com, consulté le : 15/04/2020.

المطلب الثاني: مبادئ وضوابط الشرعية للهندسة المالية الإسلامية

اتضح أنفا أن الهندسة المالية الإسلامية، تهدف إلى تحقيق مصلحة المتعاملين بها، ولتحقيق هذا الهدف لابد من التزامها بمجموعة من المبادئ، كما يجب أن تراعي الشروط الشرعية التي تتعلق بمجمل عقود المعاملات.

أولا. مبادئ الهندسة المالية الإسلامية:

يمكن تحديد أربعة مبادئ رئيسية للهندسة المالية الإسلامية، اثنان منها يتعلق بالأهداف وهما التوازن والتكامل، والاثنان الباقيان يختصان بالمنهجية الحل والمناسبة[1]، إذ نوردهم فيما يلي:

1.مبدأ التوازن:

ويقصد بهذا المبدأ هو التوازن بين مختلف الحوافز الإنسانية، سواء يخص المصالح الشخصية والمصالح الاجتماعية، وما يتعلق بتحقيق الربح، وما يتعلق بالأعمال الخيرية، المنافسة والتعاون، فالشريعة الإسلامية قد وازنت بين جميع المصالح.[2]

وعلى ذلك، فصناعة المنتجات المالية الإسلامية لا تهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح فقط، بل لابد أن تراعي أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية معا، بحيث أن هذه المنتجات تحقق أرباحا ولكنها في نفس الوقت لا تضر بمصلحة المجتمع، أو تحقق منفعة محصورة على فئة معينة دون الفئات الأخرى، مما يدفع باتجاه تحقيق الوضع الأمثل.[3]

2.مبدأ التكامل:

مبدأ التكامل يحكم تطوير المنتجات المالية، إنه التكامل بين المصالح الشخصية مع الاعتبارات الموضوعية، بين تفضيلات الزمن والمخاطرة وبين توليد الثروة الحقيقية.[4]

---

[1] Sami Al suwailem, Financial engineering : an Islamic perspective, jurnal SINERGI, vo 9, N° 1, January 2007, p 89.

[2] Asakri Hossein, Zamir Iqbal,Abbas Mieakhor, Globalization and islamic finance : convergence, prospects and challenges, Joh wiley, 2010, p166.

[3] هارون الرشيد يونس، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[4] زوليخة بختي، دور البيئة المصرفية في صناعة الهندسة المالية الإسلامية ماليزيا نموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد 8، جامعة سيدس بلعباس، أفريل 2013، ص 17.

3.مبدأ الحل:

يشترط في عملية تطوير وابتكار المنتجات المالية موافقتها بمبادئ الشريعة الإسلامية، انطلاقا من قاعدة الأصل في المعاملات الإباحة والجواز والأصل في العبادات الوقف.[1]

4.مبدأ المناسبة:

فلابد أن يكون هناك تناسب بين محتوى العقد مع الهدف المقصود منه، بحيث القصد مناسبا وملائما للنتيجة المطلوبة مع الهدف المقصود منه، وهذا مدلول القاعدة الفقهية " العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني".[2]

كما أضاف شكير إلى هذه المبادئ، الحذر من تصميم المنتجات، من خلال تجنب التعرض المؤسسات أو المستثمرين للمخاطر، كما أن تطوير المنتجات الإسلامية يتطلب ربطها وتنسيقها بفرق البحث والتطوير، وفريق متعدد التخصصات في مجال التمويل الإسلامي لتجنب رفض المنتج على أساس عدم الامتثال.[3]

ثانيا. الضوابط الشرعية للهندسة المالية الإسلامية:

تضمنت الشريعة الإسلامية ضوابط شرعية الضرورية لقيام الهندسة المالية الإسلامية، ويمكن تفصيل هذه الضوابط فيما يلي:

1.تحريم الربا والغرر:

يقصد بالربا في اللغة الزيادة، وهو في الشرع الزيادة على أصل المال من غير عقد تبايع، أما كلمة الغرر في اللغة تعني الخطر والجهالة، ومن أمثلة بيع الغرر البيوع المجهولة كبيع السمك في الماء والطير في الهواء، وما كان له ظاهر يغري المشتري وباطن مجهول، فالغرر إذن هو ما كان مجهول العاقبة والذي يدري أيحصل أو لا، وهو يكون في المبيع وفي ثمنه، والغرر يغتفر فيما بابه البر والإحسان، ويؤثر فيما بابه المعاوضات.[4]

---

[1] ناصر بوشارب، حسناوي بلبال، الهندسة المالية بين الواقع التقليدي والبديل الإسلامي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 3، العدد 3، جامعة أدرار، سبتمبر 2015، ص 160-161.

[2] محمد كريم قروف، الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، بحث مقدم في الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011، ص13.

[3] Ahmed Chakir, L'ingénierie financière islamique entre les contraintes et les risques de dérive, conférence internationale sur les produits et applications innovation et l'ingénierie financière entre l'industrie financière traditionnelle et islamique, Université de Sétif, 4-5 mai 2014, p5.

[4] مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي دراسة حالة بنك البركة الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 3، العدد 5، جامعة ورقلة، ديسمبر 2016، ص 51.

2.التيسير والحرج:

وقد عبر العلماء عن هذا الضابط بقولهم " المشقة توجب التيسير"، ويظهر أثر هذه القاعدة جليا في التكاليف الشرعية، حيث جعل الله سبحانه وتعالى باب التعاقد مفتوحا أمام العباد وجعل الأصل في هذا الباب الإباحة، ولم يضع من القيود إلا تلك التي تمنع الظلم أو تحرم أكل أموال الناس بالباطل.[1]

3.حرية التعاقد:

والمقصود به إطلاق الحرية للناس في أن يعقدوا من العقود ما يرون، وبالشروط غير مقيدين إلا بقيد واحد، وهو ألا تشتمل عقودهم على أمور قد نهى عنها الشارع، وحرمها كأن يشتمل العقد على الربا، أو نحوه مما حرمه في الشرع الإسلامي.[2]

4.التحذير من بيعتين في بيعة واحدة:

لأنه صلى الله عليه وسلم نهى بيعتين في بيعة، والبعة إنما تكون بين طرفين، فإن تضمنت بيعتين علم أنها بين طرفين، فإذا كانت إحدى البيعتين مع طرف والأخرى مع طرف آخر لم تدخل في النهي، وباختصار فإن أي بيعتين بين طرفين تكون محصلتهما بيعة من نوع ثالث، ينبغي النظر إليها بمقياس البيعة الثالثة، وفي هذه الحالة الحكم تبعا لحكم البيعة الثالثة، فإن كانت (أي البيعة الثالثة) ممنوعة شرعا كانت البيعتان كذلك، وإن كانت البيعة الثالثة مقبولة شرعا لم يكن هناك حاجة لبيعتين، وأمكن تحصيل المقصود من خلال البيعة الثالثة مباشرة.[3]

إضافة إلى هذه الشروط الشرعية هناك أربعة متطلبات أساسية خاصة للهندسة المالية الإسلامية، ما يسمى شروط خاصة للهندسة المالية الإسلامية ويمكن تقسيمها إلى ما يلي[4]:

- الوعي: ويقصد بها الوعي بالسوق، وأن تكون الحاجات التي يتطلبها السوق معروفة لمن يقوم بالابتكار والتطوير للأدوات المالية، بالإضافة إلى تحقيق التراضي بين الأطراف، فأضاف إقبال أن الهندسة المالية تهدف أساسا إلى تلبية الاحتياجات المختلفة لجميع الأعوان الاقتصاديين، كما أن الهندسة المالية يجب أن تحقق الفائدة والمنفعة للجميع.

[1] ناصر بوشارب، حسناوي بلبال، مرجع سبق ذكره، ص 162.

[2] قاسم الحصادي ايمان، الصهبي فخر الدين علي، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[3] نور الدين بوشلاغم، بوفحص حاكمي، الهندسة المالية الإسلامية بين الحيل الوضعية والضوابط الشرعية التورق المصرفي أنموذجا، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، أكتوبر 2018، ص 166.

[4] Iqbal Munawar, Financial engineering and evaluation of new instruments, IRTL, Islamic Development Bank, DLC Lecture, 2004.

- الوضوح: ويؤدي الوضوح (الإفصاح) إلى تحقيق رضا جميع الأطراف، وذلك ببيان المعاملات المالية التي يمكن أن تؤديها تلك الأدوات التي يتم ابتكارها، أو حتى تطويرها، وذلك لسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها المتلاعبون أو المضاربون لاستخدام تلك الأدوات لتحقيق غايات لم تكن تهدف إليها أصلا أو التحايل على الربا والقمار، هذا مع الإشارة دائما إلى أن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، أو ما اتفق على تسميته بميزة المصداقية الشرعية للهندسة المالية الإسلامية، يشكل صمام الأمان للمنتج المبتكر لانضباطه بقواعد الشريعة الإسلامية.
- القابلية: وهي المقدرة أو القدرة، أو وجود مقدرة رأسمالية تمكن من الشراء والتعامل، أو كما تسمى في علم الاقتصاد الطلب الفعال، حيث يوجد رغبة في اقتناع سلعة ما، وعدم وجود قدرة على شرائه، وكذلك المنتج المبتكر الجديد، يجب أن يولد طلب فعال في البنوك الإسلامية، من حيث الرغبة فيه، والقدرة على شرائه.
- الالتزام: إن الأساس العام الذي يقوم عليه ابتكار أدوات مالية جديدة، أو صيغ تمويلية جديدة في البنوك الإسلامية، يجب ألا يخرج بأي حال من الأحوال عن أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: المنتجات المالية الإسلامية ومناهج تطويرها في ضوء معالم الهندسة المالية الإسلامية

تتنوع منتجات الهندسة المالية الإسلامية تنوعا واسعا، حيث تتكون من منتجات أصيلة تم استنباطها من مختلف كتب الفقه، ومنتجات أخرى تقوم على محاكاة المنتجات التقليدية مع إضفاء الصبغة الشرعية لها.

أولا. منتجات الهندسة المالية الإسلامية:

تهدف الهندسة المالية الإسلامية هو إيجاد منتجات مالية تساعد على جعل الأسواق أكثر تكاملا وكفاءة وأكثر سيولة وبالتالي أكثر استقرارا، وفيما يلي سنعرض أهم المنتجات الهندسة المالية الإسلامية.

1.الصكوك:

صكوك هي كلمة عربية أصلها من كلمة صك التي أداة مالية أو شيك[1]، فمصطلح الشيك هو فارسي وقد طور العرب المصطلح ليطبق على جميع أنواع الحوالات والالتزامات[2]. أما من الناحية التقنية الصكوك الإسلامية هي وثائق ذات قيمة متساوية تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله[3]، وكما يتم طرح الصكوك الإسلامية في السوق وفقا لعقود مختلفة مثل صكوك الإجارة، صكوك المضاربة أو صكوك المشاركة[4].كما يمكن تحديد أربعة مراحل رئيسية لتطور الصكوك الإسلامية، مع مستويات متفاوتة إلى حد كبير من عدد الإصدرات، الانتشار الجغرافي...، ونحصرها فيما يلي[5]:

- الفترة التمهيدية (1977 -1999).
- نمو سوق الصكوك الإسلامية (2000-2007).
- التراجع في سوق الصكوك الإسلامية (2008-2009).
- الصكوك الإسلامية والعودة إلى المسار الصحيح (2010-2018).

[1] Shafiu Ibrahim Abdullahi., Sukuk as an alternative source of finds for Nigerian government, essentials of Islamic banking and Finance in Nigeria, Benchmark publishers limited, May 2013, p214.

[2] Zeinab Rezaei, Sukuk: An Islamic financial instrument, management and administrative science review, vol 2, issue 3, 2013, p 261.

[3] أحمد رشاد مرداسي، حسين بن الطاهر، أثر تطبيقات منتجات الهندسة المالية الإسلامية في الأسواق المالية الإسلامية، جلة التنمية الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، جامعة الوادي، جوان 2017، ص 269.

[4] Ahcene Lahsana, Mkabir Hassan, Ribi Ahmad, Forward lease Sukuk in Islamic capital markets structure and governing rules, Palgrave Macmillan, 2018, p 1.

[5] Salim Al-ali, Raising capital on Sukuk markets structural, legal and regulatory issues, Palgrave Macmillan, 2019, p 40.

2.المنتجات المالية المستحدثة:

من بين ما أفرزته جهود المهندسين الماليين مجموعة من المنتجات المالية المستحدثة التي تلبي احتياجات ورغبات فئة معينة من المتعاملين، وقد تم تقسيم هذه المنتجات إلى عدة أنواع نوردها فيما يلي:

أ.المنتجات التمويلية:

يشبه هذا النوع من التمويل إلى حد كبير التمويل التقليدي، حيث يقدم أوراق للتمويل مباشرة والتي تؤدي إلى الزيادة في رأسمال المدين[1]، ونجد من بينها:

- التورق المصرفي: وهو أن يقوم البنك الإسلامي بالاتفاق مع شخص ممن يحتاجون إلى النقد على أن يبيعه سلعة إلى أجل بثمن أعلى من سعر يومها، ثم يوكل المشتري البنك الإسلامي ليبيع له السلعة بثمن نقدي أقل عادة من الثمن المؤجل الذي اشترى به السلعة ليحصل المتورق بذلك على الثمن النقدي، وتبقى ذمته مشغولة للبنك بالثمن الأكثر لهذه المعاملة.[2]
- الإجارة الموصوفة بالذمة: هي عقد مسمى بالفقه الإسلامي، يشتمل على معنيين من معاني العقود المسماة بالفقه الإسلامي، وهما عقد السلم وعقد الإجارة، أي أنه يمكن تعريف عقد الإجارة الموصوفة بالذمة بأنه "بيع منافع مستقبلية بثمن حال" أو هي "سلم في المنافع" سواء كانت منافع أعيان أو منافع أعمال. أو هي "إجارة الذمة" لأن المنفعة المستوفاة متعلقة بذمة المؤجر وليست متعينة، أو الإجارة الواردة على منفعة مضمونة، لأن المنفعة فيها يضمن المؤجر تقديمها في كل الحالات، وهي متعلقة بذمته.[3]
- شهادات الإيداع للتداول: تعتبر شهادات الإيداع القابلة للتداول أوراقا مالية تصدر من قبل البنوك في مقابل الودائع الاستثمارية المودعة لديها، حيث تقوم على أساس المضاربة باعتبار حملها رب المال والبنك مضاربا بها، وتعطي الحق لحاملها في الحصول على الربح قبل تاريخ استحقاق الورقة المالية

[1] مصطفى رديف، مراد إسماعيل، الابتكارات في الصناعة المالية الإسلامية إشارة إلى تجربتين السعودية والإيرانية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد 1، جامعة أم البواقي، جوان 2016، ص 157.

[2] نور الدين بوشلاغم، بوفحص حاكمي، مرجع سبق ذكره، ص 169.

[3] نور الدين بوشلاغم، الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتطوير صناعة المنتجات المالية " دراسة لنماذج مالية إسلامية مبتكرة"، أطروحة لنيل على شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية جامعة وهران 2، 2018-2019، ص 189-190.

وبالنسب المتفق عليها، كما تعطيه الحق في بيعها من أجل الحصول على السيولة التي يحتاجها خلال مدة استحقاقها.[1]

ب.المشتقات المالية الإسلامية:

تبرز ضرورة الاستفادة من المشتقات المالي في النظام المالي الإسلامي في أنها تقدم أدوات فعالة لإدارة المخاطر العامة، كما يمكن الاستفادة من التوفير الكبير في تكاليف المعاملات وفي التكامل مع المنظومة المالية الدولية، والاستفادة من فرص الاستثمار الأموال الإسلامية، ومن فرص التمويل المتاحة في سوق رأس المال العالمي والذي يحتاج إليه الشركات والمؤسسات وكذلك حكومات الدول الإسلامية في تنمية اقتصادياته[2]. وتنقسم المشتقات المالية الإسلامية إلى[3]:

- الخيارات: من أهم العقود التي اقترحت لتكون بديل عن عقود الخيارات، الخيارات في إطار الوعد، الخيار في إطار خيار الشرط والخيار في إطار بيع العربون.
- المستقبليات والعقود الآجلة: وهي المستقبليات في إطار عقد الاستصناع، العقود الآجلة في إطار عقد السلم.

ج.المنتجات المالية المركبة:

وهي منتجات للهندسة المالية تقوم على ابتكار أدوات مالية استثمارية يكون فيها التركيب من عقدين أو أكثر ما لم يؤدي هذ التركيب إلى أمور محرمة شرعا كالربا والغرر وغيرها، ومن أمثلة المنتجات المالية المركبة نجد بيع المرابحة للآمر بالشراء من خلال عقد المشاركة، المغارسة المشتركة.[4]

[1] عزيزة بن سمينة، منجية بورحلة، نحو منتجات مالية إسلامية مبتكرة في ظل البيئة المالية والاستثمارية المعاصرة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 7، العدد 15، جامعة الجلفة، أفريل 2011، ص 268.

[2] أحمد رشاد مرداسي، حسين بن الطاهر، دور الهندسة المالية الإسلامية في استقرار النظام المالي الإسلامي، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 5، العدد 8، جامعة الأغواط، جانفي 2017، ص 317.

[3] أبوبكر بوسالم، حسينة ساعد بخوش، دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط السوق المالية الإسلامية دراسة حالة سوق ماليزي خلال الفترة 2005-2016، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد 4، العدد 1، جامعة عين تيموشنت، ديسمبر 2019، ص6.

[4] حمزة بن لشهب، أبوبكر بوسالم، مناهج واستراتيجيات تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 5، العدد 8، جامعة الأغواط، جانفي 2017، ص 296.

ثانيا. مناهج تطوير المنتجات الهندسة المالية الإسلامية:

تتعدد مناهج تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية باختلاف الطرق الممكن استخدامها من طرف المؤسسات المالية الإسلامية في إقامة هذه المنتجات، لكنها في الغالب لا تخرج عن أحد المناهج التالية:

- المحاكاة: والذي يعني أن يتم سلفا تحديد النتيجة المطلوبة من منتج صناعة الهندسة المالية الإسلامية، وهي عادة التقليدية، بحيث أن الأسلوب المتبع في توليد (خلق) الأوراق والأدوات المالية قائم على المحاكاة والتقليد للمنتجات المالية التقليدية.[1]
- الأصالة والابتكار: ويعني البحث عن الاحتياجات الفعلية للعملاء والعمل على تصميم المنتجات المالية المناسبة لها، شرط أن تكون مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا المنهج يتطلب دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها وذلك لضمان الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية.[2]
- التحوير: ويعني البدء من منتج مقبول شرعا ثم تحويل بعض عناصره أو أجزائه محاولة للوصول لمنتج جديد، ويمكن تطبيق هذا المنهج في اشتقاق منتج جديد من منتجين أو أكثر.[3]

[1] وسيلة نجاة بلغنامي، حماد فردي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2] خنيوة محمد الأمين، حنان علي موسى، منتجات الهندسة المالية الإسلامية الواقع والتحديات ومناهج التطوير، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 4، العدد 2، جامعة غرداية، جانفي 2012، ص 658-659.

[3] شيرين محمد سالم أبوقعنونة، الهندسة المالية الإسلامية ضوابطها الشرعية وأسسها الاقتصادية، أطروحة مقدمة لاستكمال لمتطلبات درجة دكتوراه، تخصص الفقه وأصوله، جامعة العلو الإسلامية، الأردن، 2014، ص 41.

المبحث الثالث: الميزة التنافسية وعلاقتها بالابتكار المالي في البنوك الإسلامية

في ظل التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية والمنافسة الكبيرة التي يشهدها القطاع المصرفي والمالي، يحرص المديرين والمهتمين والباحثين في المجال المصرفي الإسلامي حسب مفهوم التنافس على العمل المستمر سعيا إلى تحقيق ميزة تنافسية وإيجاد مصادر تشكل الدعامة لها، ولعل من أبرز هذه المصادر الابتكار كأحد المصادر الأساسية للمنافسة في ظل بيئة تنافسية قوية.

المطلب الأول: ماهية الميزة التنافسية

تعتبر الميزة التنافسية إحدى أهم التحديات التي تواجه المنظمات عموما، وقد شغلت الكثير من الباحثين في مجال الاقتصاد وإدارة الأعمال، خاصة أن التنافس لم يعد يقتصر على حرية الدخول والخروج من السوق، وإنما إمكانية البقاء، فأصبحت الميزة التنافسية حاجة ملحة للمنظمات لكي تنمو وتستمر وقدرتها على مواجهة كافة التحديات.

أولا. مفهوم الميزة التنافسية:

يمكن إرجاع المفهوم الأساسي للميزة التنافسية إلى شامبرلين سنة 1939، أما سلزينك سنة 1957 ربط مفهوم الميزة بالكفاءة، بعد ذلك جاء هوفر وشاندل اللذان وصفا أن الميزة التنافسية بأنها الوضع الوحيد الذي تطوره المؤسسة في مواجهة منافسيها، كما اعتبرا أن الميزة والكفاءة من المتغيرات المستقلة والأداء باعتباره متغير تابع.[1]

كما جاء مفهوم الميزة التنافسية ليحل محل الميزة النسبية الذي كان سائدا بين الاقتصاديين الصناعيين ومختصي التجارة الدولية خلال الستينات، كما يعود تاريخها في أواخر السبعينات من خلال شركة ماكينزي للاستشارات، اعتمادا على النجاح الذي حققه اليابانيون في غزو الأسواق العالمية[2]، على الرغم من التغير في الظروف البيئية، وكان ذلك بفعل قدرتهم على معرفة واختيار ميادين التنافس.[3]

---

[1] Reed Richard, Robert J.Deffilipi, Causual ambiguity barriers to imitation and sustainable competitive advantage, Academy of management review, vol 15, N° 1, 1990, p 90.

[2] Mohamed lamine Bakhelili, abdelkadeur Chelali, strategic flexibility and competitive advantage (Case Study of Al Baskaria Cement company), Aggregates og knowledge Review, vol 6, N° 2, University center-Tindouf, 2020, p274.

[3] وائل محمد الصبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 308.

وارتبط التركيز بشكل كبير على الميزة التنافسية بظهور كتابات مايكل بورتر أستاذ الإدارة الاستراتيجية بجامعة هارفرد بشأن الاستراتيجية التنافسية، وكذلك الميزة التنافسية في الثمانينات[1]. حيث يرى بورتر أن الميزة التنافسية هي صميم أداء الشركة في أسواق تنافسية.[2]

عرفت الميزة التنافسية من عدة وجهات نظر الباحثين، فالميزة التنافسية هي ميزة تنفرد بها المؤسسة على المنافسين التي تكتسبها مما يوفر للمستهلكين أكبر قيمة، إما عن طريق خفض الأسعار ومن خلال توفير المزيد من الفوائد والخدمات التي تبرر ارتفاع الأسعار، والمؤسسة التي لديها ميزة تنافسية تنفذ استراتيجياتها عندما يكون المنافسين غير قادرين على تكرارها أو يجدونها مكلفة جدا في حالة تقليدها، يمكن للمؤسسة أن تكون على ثقة من أن استراتيجيتها قد باءت بالفشل، وسرعة المنافسين لتكرار الاستراتيجية يحدد مدى استمرارية المزايا التنافسية للمؤسسة.[3]

كما عرفت الميزة التنافسية على أنها العملية التي يكافح فيها كيان ما للتفوق على الآخر، وهذا الكيان يمكن أن يكون شخصا أو منظمة أو دولة والهدف هو الفوز، ولكي تكون المنظمة منافسة ينبغي عليها أن توفر عدة عوامل مثل القدرة والرغبة في الفوز والولاء أو الالتزام وتوفر الموارد المحددة.[4]

كما اتفق الباحثين ماكميلان وتيريزا على أنها الوسيلة التي تتمكن المؤسسة من خلالها الفوز في منافستها على الآخرين[5]، أي قدرة المؤسسة على التفوق على منافسيها في نفس الصناعة.[6]

ويقال إن المؤسسة التي لديها ميزة تنافسية مقارنة بمنافسيها عندما تكون ربحيتها أكبر من متوسط ربحية ونمو أرباح الشركات الأخرى التي تتنافس معها في نفس الصناعة، وعندما تتمتع المؤسسة بميزة تنافسية مستدامة في استراتيجياتها تمكنها من تحقيق أعلى متوسط الربحية لعدد من السنوات، فإذا كانت المؤسسة لديها ميزة تنافسية مستدامة، من المرجح أن تكسب حصة سوقية وتنمو أرباحها أسرع من منافسيها[7]. ويضيف بارني أنه

---

[1] النشمي مراد محمد، المليكي عبده محمد، الميزة التنافسية وعلاقتها برضا العملاء في المصارف الإسلامية في اليمن، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 44، جامعة العلوم والتكنولوجيا، جانفي 2015، ص 128.

[2] Porter Michael E, Competitive advantage creating and sustaining superior performance, Macmillan, New york, 1985, p xxi.

[3] Jeff Bordes, Strategic management assignment building and sustaning competitive advantage, Atlantic international university Honolulu, Hawai, May 2009, p 3.

[4] عز الدين علي سويسي، الخفاجي نعمة عباس، الميزة التنافسية وفق منظور استراتيجيات التغيير التنظيمي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 70-71.

[5] Macmillan Huge, Tampoe Mahen, Strategic management process content and implementation, Oxford university press, Usa, 2001, p 89.

[6] Teresa de Lemos, Luis Almeida, Martin Betts, David Eaton, An examination on the sustainable competitive advantage of private finance initiative projects, construction innovation, vol 3, N° 3, 2003, p 250.

[7] Beldjazia Omar, Mebirouk mohamed bachir, Relationship between generic strategies competitive advantage and organizational performance, Economic studies, vol 4, N° 8, University Djelfa, April 2009, p 352.

يقال إن المؤسسة التي تتمتع بميزة تنافسية عندما تقوم بتطبيق استراتيجية لخلق القيمة لا يتم تنفيذها في نفس الوقت من قبل أي متنافسين حاليين أو مرتقبين. ويقال إن المؤسسة التي تتمتع بميزة تنافسية مستدامة عندما تقوم بتطبيق استراتيجية لخلق القيمة لا يتم تنفيذها في نفس الوقت من قبل أي متنافسين حاليين أو مرتقبين وعندما تكون المؤسسات الأخرى غير قادرة على تطبيق فوائد هذه الاستراتيجية.[1]

علاوة على ذلك، يمكن القول إن الميزة التنافسية تحدث عندما تخلق الشركة قيمة اقتصادية أكثر من منافسيها. أيضا يحدث التكافؤ التنافسي عندما تخلق الشركة نفس القيمة الاقتصادية مثل منافسيها، في حين أن العيب التنافسي يحدث عندما تخلق الشركة قيمة اقتصادية أقل من منافسيها.[2]

وهناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتسم بها الميزة التنافسية لتحقيق المنفعة للمنظمة من أجل التفوق على منافسيها وضمان نموها واستمراريتها وقد حددت فيما يلي[3]:

- أن تتمتع بالاستمرارية بمعنى أن تحقيق المنظمة للميزة التنافسية يجب أن يكون على المدى البعيد وليس المدى القصير فقط.
- المرونة، ويكون ذلك من خلال تمكن المنظمة من استبدال وإحلال ميزات تنافسية بأخرى أو تطوير الميزة التنافسية الحالية بما يتناسب مع التطورات والتغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية وفي ذات الوقت ليتوافق مع قدرات وجداريات المنظمة الداخلية.
- أن تنعكس على كفاءة أداء المنظمة وأعمالها أو في قيمة للزبائن. كما تتسم الميزة التنافسية بالنسبية عند مقارنتها بالمنافسين أو مقارنتها في فترة زمنية مختلفة.

كما تسعى المؤسسات إلى تحقيق أهداف من خلال الميزة التنافسية تتمثل في[4]:

- خلق فرص تسويقية جديدة.

---

[1] Barney jay, Firm ressources and sustained competitive advantage, journal of management, vol 17, N° 1, 1991, p102.

[2] Altamony Hamzah, Masa'deh Ka'ed, Muhammad Turki Alshurideh, Bader Obeidat, Information systems for competitive advantage implementation of an organizational strategic management process, conference paper : the 18th IBIMA conference on innovation and sustainable economic competitive advantage, Turkey, May 2012, p 588.

[3] سلطان أحمد الباشير مبروك، أثر إدارة رأس المال البشري في تحقيق الميزة التنافسية دراسة تطبيقية على المصارف الأردنية الإسلامية، أطروحة مقدمة لاستكمال درجة الدكتوراه الفلسفة في الإدارة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2017، ص 57. وأبو طه نهى أحمد يونس، الخصائص الريادية للمنظمات وأثرها على تحقيق الميزة التنافسية الدور الوسيط للبراعة المنظمية دراسة تطبيقية على شركات الاتصال الأردنية، أطروحة مقدمة لاستكمال درجة الدكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2018، ص 87.

[4] إلياس بوضياف، طارق بلحاج، علاقة الوظائف الداعمة لإدارة علاقة الزبون بتحقيق الميزة التنافسية في قطاع الاتصالات، مجلة الاقتصاد المال والأعمال، المجلد 2، العدد 4، المركز الجامعي بميلة، ديسمبر 2018، ص 475-476.

- اختراق مجال تنافسي جديد مثل الدخول إلى أسواق جديدة أو التعامل مع نوعية جديدة من العملاء، أو نوعية جديدة من المنتجات.
- تكوين رؤية مستقبلية جديدة للأهداف التي تزيد المنظمة بلوغها وللفرص الكبيرة التي ترغب في اقتناصها.
- إقامة علاقات تحالفية مع الموردين مما يسير لها الحصول على احتياجاتها منهم بطرق أكثر مرنة وسهولة وكفاءة وأقل تكلفة.

ثانيا. محددات الميزة التنافسية:

تتحدد الميزة التنافسية من خلال متغيرين أو بعدين هامين هما: حجم الميزة التنافسية ونطاق التنافس.

1.حجم الميزة التنافسية:

يتحقق للميزة التنافسية سمة الاستمرارية إذا أمكن للمؤسسة المحافظة على ميزة التكلفة الأقل أو ميزة التمييز في مواجهة المؤسسات المنافسة وبشكل عام كلما كانت الميزة أكبر كلما تطلبت جهودا أكبر من المؤسسات المنافسة للتغلب عليها، ومثلما هو الحال بالنسبة لدورة حياة المنتجات فإن للميزة التنافسية دورة حياة تبدأ بمرحلة التقديم أو النمو السريع ثم يعقبها مرحلة التبني ثم مرحلة التقليد وأخيرا مرحلة الضرورة[1]، وفيما يلي نستعرض هذه المراحل[2]:

- مرحلة التقديم أو النمو السريع: في هذه المرحلة تحتاج الميزة التنافسية لكثير من الأموال والموارد البشرية الماهرة والمؤهلة، وهي بذلك تعتبر مكلفة جدا بالنسبة للمؤسسة، ونظرا لكونها تعرف انتشارا واسعا مع مرور الزمن نتيجة القبول الذي تحظى به من قبل الزبائن المتزايدين، فهي تعتبر من أطول المراحل بالنسبة للمؤسسة المنشئة للميزة التنافسية.
- مرحلة التبني: تمثل بداية تعرف المنافسين على الميزة التنافسية للمؤسسة ومدى تأثيرها على المستهلك وعلى حصصهم السوقية، فيحاولون بشتى الطرق العمل على تبني هذه الميزة التنافسية أو تحسينها، وهنا تعرف الميزة نوعا من الاستقرار والثبات والتشبع بفعل تزايد عدد المنافسين.

[1] نذير بوسهوة، رأس المال الفكري كأداة لتحقيق الميزة التنافسية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 10، العدد 20، جامعة الجلفة، أوت 2013، ص 79.

[2] منال كباب، دور الابتكار التسويقي في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة دراسة حالة متعاملي الهاتف النقال بولاية سطيف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2016-2017، ص 192. ولويزة فرحاتي، رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة دراسة حالة شركة الاسمنت عين التوتة باتنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص تنظيم الموارد البشرية، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص 166.

- مرحلة التقليد: هنا يتراجع حجم الميزة التنافسية وتتجه شيئا فشيئا نحو الركود، وهذا بسبب قيام المؤسسات المنافسة بتقليد الميزة التنافسية ومحاولة التفوق عليها، وهذا الوضع يحتم على المؤسسة تطوير ميزتها التنافسية وتحسينها حتى تتمكن من البقاء في السوق.
- مرحلة الضرورة: تأتي هنا تحسين الميزة التنافسية الحالية وتطويرها بشكل سريع، أو إنشاء ميزة تنافسية على أسس جديدة تختلف عن أسس الميزة الحالية، وهنا تكون الحاجة الملحة إلى تقديم تكنولوجيا جديدة من أجل تخفيض التكاليف أو تدعيم ميزة تميز المنتج.

2.نطاق التنافس:

يعتبر النطاق عن مدى أنشطة وعمليات الشركة بغرض تحقيق مزايا تنافسية، فنطاق النشاط على مدى واسع يمكن أن يحقق وفرات في التكلفة عن الشركات المنافسة، ومن أمثلة ذلك الاستفادة من تقديم منافذ التوزيع نفسها كخدمة قطاعات سوقية مختلفة أو مناطق مختلفة وفي مثل هذه الحالة تتحقق اقتصاديات وخاصة في وجود علاقات متداخلة ومترابطة بين القطاعات السوقية أو المناطق أو الصناعات التي تغطيها عمليات الشركة، ومن جانب آخر يمكن للنطاق الضيق تحقيق ميزة تنافسية من خلال التركيز على قطاع سوق معين وخدمة بأقل تكلفة أو تقديم منتج مميز له.[1]

ثالثا. تصنيفات الميزة التنافسية:

لم يتوصل إلى تصنيف واضح للمزايا التنافسية إلا في عقد التسعينات، حيث مازال قيد الاجتهادات الفردية دون أسس واضحة لكن هناك محاولات لم تحظى بالاتفاق، تذكر منها نموذجين:

- النموذج الأول: يعتمد على الموارد كأساس للميزة التنافسية، حيث يرى مدخل الموارد المنظمات كوحدات مختلفة بالقدرات والموجودات المادية الملموسة والغير الملموسة وبالموارد البشرية والمادية، إذ لا يوجد منظمتان متشابهتان كليا وذلك لسبب اختلاف الموارد والتجارب والمهارات المتاحة والثقافات التنظيمية[2]. وتتمثل الموارد وفقا لهذ النموذج في جميع أصول المؤسسة بما فيها الإمكانيات والتجهيزات

[1] تيسير علي خلف المومني، قدري سليمان مصطفى شكري، أثر نظم المعلومات المحاسبية على الميزة التنافسية الغير قابلة للتقليد والاستراتيجية البنكية النجاعة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 4، العدد 1، جامعة الوادي، أكتوبر 2019، ص 141.

[2] ليلى بوحديد، واقع التدريب ودوره في تفعيل الميزة التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية دراسة حالة، مجلة أفاق للعلوم، المجلد 3، العدد 2، جامعة الجلفة، مارس 2018، ص 107.

والممتلكات المادية والبشرية والكفاءات والقدرات وهي أصول ملموسة وتتمثل أصول غير ملموسة تكمن في تقديم خدمات ما بعد البيع، الإشهار..إلخ.[1]

النموذج الثاني: وجاء بهذا التصنيف الاقتصادي بورتر ويعتمد في تصنيفه على ما يحققه المشتري من مزايا والتي تشمل تخفيض التكلفة، تحقيق قيمة مضافة.[2]

رابعا. أبعاد الميزة التنافسية:

من خلال الاطلاع على أدبيات الميزة التنافسية، تبين أن هنالك آراء متعددة حول أبعاد الميزة التنافسية وهو أمر منطقي ومقبول في الدراسات العلمية بسبب تباين أهداف تلك الدراسات، والجدول التالي يوضح مجموعة من الأبعاد التي تناولها الباحثين في دراساتهم.

الجدول رقم (04-02): أبعاد الميزة التنافسية من وجهة نظر مجموعة من الباحثين

المصدر	السنة	الأبعاد
Eidizabeh[3]	2017	تكلفة أقل، السرعة في التسليم، المرونة، الجودة.
Hendry[4]	2009	السعر، السرعة في التسليم، المرونة، الجودة، العلاقات مع العملاء
Ismail, Rose, Abdullah[5]	2012	التكلفة، الجودة، المرونة، سرعة التسليم، الإبداع.
مبروك، شراد[6]	2019	الجودة، سيطرة على الأسواق، الإبداع والتطوير، كفاءة العمليات

[1] زهية لعراف، مفتاح لعراف، بيصار عبد المطلب، آليات تنشيط الخدمة المصرفية لتفعيل الميزة التنافسية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 2، العدد 1، جامعة المسيلة، مارس 2018، ص 292.

[2] مرجع سابق، ص 292.

[3]Eidizadeh Rosa, Salehzadeh Reza, Chitsaz Esfahani Ali, Analysing the role of business intelligence knowledge sharing and organizational innovation on gaining competitive advantage, journal of workplace learning, vol 29, N° 4, 2017, p 250-267.

[4] Linda.C Hendry, Product cusomisation an empirical study of competitive advantage and repeat business, International journal of production research, Taylor and Francis, vol 48, N° 13, 2010, p 3845-3865.

[5] Alimin Ismadi Ismail, Raduan che rose, Jegak Uli, Haslinda Abdullah, The relationship between organizational ressources capabilities system and competitive advantage, Asian academy of management journal, vol 17, N0 1, January 2012, p 151-173.

[6] صليحة مبروك، صابر شراد، تكنولوجيا المعلومات كأداة لتحقيق الميزة التنافسية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 2، العدد 2، جامعة الوادي، ديسمبر 2019، ص 241-254.

الفريحات[1]	2013	الكفاءة التشغيلية، الجودة، رضا العملاء
كباب[2]	2017	الجودة، التميز، الاستجابة لحاجات العملاء
Al Alak, Tarabieh[3]	2011	توجه العملاء، تمايزالابتكار، تمايز السوق.
Vahid[4]	2013	الجودة، الكفاءة، الابتكار، رضا العملاء.

المصدر: من إعداد الطالبة وبالاعتماد على مجموعة من الدراسات.

وفي دراستنا الحالية سيتم تناول ثلاثة أبعاد أساسية قد يكون معظمها عاملا مشتركا بين العديد من الباحثين.

- بعد تكلفة أقل: ينظر إلى أية مؤسسة عليها أن تركز على بعد الكلفة من أجل أن تجعل تكاليف إنتاج وتسويق منتجاتها أدنى من المؤسسات المنافسة لها، حيث أن المؤسسات التي تسعى إلى الحصول على حصة سوقية أكبر كأساس لتحقيق نجاحها وتفوقها هي التي تقدم منتجاتها بتكلفة أدنى من المنافسين لها، وأن التكلفة الأقل هي الهدف العملياتي الرئيسي للمؤسسات التي تتنافس من خلال

[1] خلود الفريحات، مستوى الابتكار في الخدمات المصرفية وعلاقته بالميزة التنافسية للبنوك التجارية في الأردن من وجهة نظر المدراء، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2013، ص 90-91.

[2] منال كباب، مرجع سبق ذكره، ص 311.

[3] Basheer Abbas Al-Alak, Saeed (M.Z).A Tarabieh, Gaining competitve advantage and organizational performance through customer orientation innovation differentiation and market differentiation, International journal of economics and management sciences, vol 1, N° 5, 2011, p 80-91.

[4] Motjaba Dahghanpour Vahid, Fahimeh Sadat Mirzajani, Shahran Izadi, Mohammad Bagher Honarmandyar, Ali asghar Negahdary, Evaluation of the relationship between competitive advantage and export performance case stydy Iranian firms exporting biotech products, European journal of experimental biology, 2013, p 364-370.

- أنظر:

Emad Ali kasasbeh, Yoshi Fumi Harada, Idris Md Noor, Factors influencing competitive advantage in banking sector a systematic litteratue review, Research journal of business management, March 2017, p70.

التكلفة[1]. فالتميز والتفوق قد يأتيان من خلال تصميم وإنتاج وتسويق المؤسسات لمنتج أو خدمة معينة بكفاءة عند تكلفة تقارب أو تقل إلى حد ما عما يفصح عنه المنافسون وهي ميزة أقل تكلفة.[2]

- بعد الجودة: تعتبر الجودة بمثابة سلاح تنافسي فعال في السوق، يعتمد على تقديم منتجات من طرف المؤسسة بمواصفات توافق أن تفوق توقعات المستهلكين وتلبي احتياجاتهم[3]، كما أضاف بورتر للحفاظ على الميزة التنافسية يجب على المؤسسات تحقيق مزايا تنافسية من خلال توفر منتجات وخدمات عالية الجودة وأكثر كفاءة[4]. كما يشير عوني أن تخفيض التكلفة لا تعني إلغاء صفة الجودة فيها فوجود الحد الأدنى يزيد من درجة الإقبال عليه ولا تلغي ميزة خفض التكلفة، كما وقد تأتي ذلك من خلال الأداء الجيد للمنتج والوظيفة التي يقوم بها أو القدرة التأقلم والتكيف في الطلب والاستجابة لها[5]. ولقد زادت أهمية الجودة في مجال بناء المزايا التنافسية بشكل كبير في السنوات الماضية، ولا شك أن اهتمام الكثير من المؤسسات بجودة المنتج لا يمكن قصر النظر إليه على أنه مجرد طريقة لاكتساب المزايا التنافسية، إذ أن ذلك أصبح في كثير من المجالات أمرا حتميا من أجل البقاء والاستمرار.[6]
- بعد رضا العملاء: أكد العديد من الباحثين على أن العميل يحدد الجودة، وبالتالي فإن الجودة تخلق رضا العملاء الذي يؤدي إلى وضع تنافسي جيد[7]، حيث تنبع أهمية رضا العملاء من أهمية استمرارية المؤسسة وتحقيقها للربح وكسبها لميزة تنافسية، فعلى الإدارة أن تعرف إذا كان هدفها اكتساب رضا العميل وجودة الخدمة المقدمة أصبحا هدفا مؤسسيا بشكل متزايد لدى جميع المؤسسات، فالرضا يساعد المؤسسة على الاستمرار في دنيا الأعمال، واكتساب ميزة تنافسية وتحقيق ربح طويل الأجل،

[1] الصرايرة شادي أرشيد، أثر إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية دراسة ميدانية على المصارف التجارية الأردنية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 8، العدد 1، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2019، ص 269.

[2] منى عوني الغالية، أثر المسؤولية الاجتماعية على التنافسية في المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة لاستكمال درجة الدكتوراه في المصارف الإسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2017، ص 93.

[3] كريمة جلام، العجال عدالة، دراسة فاعلية التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي في دعم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة بعض المؤسسات الهاتف النقال في الجزائر، مجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 13، العدد 2، جامعة وهران 2، ديسمبر 2019، ص 104.

[4] Porter Michael E, The competitive advantage of nations, Free press, New York, 1998.

[5] منى عوني الغالية، مرجع سبق ذكره، ص 93-94.

[6] Charles w.l Hill, Gareth Jones, Strategic management theory an integrated approach, South –Western college pub, 2009, p 88.

[7] Soumeya Fettouche, Ismail Hedjazi , The role of competitive intelligence in creating a competitive advantage : empirical study of Algeria Telecom, Al bashaer economic journal, vol 4, N° 3, February 2019, p731.

ومن أجل الحصول على رضا العملاء لابد من السعي لتحقيق ذلك بشكل جاد وجعله تماما كاستثمار يتم جني ثماره مستقبلا.[1]

المطلب الثاني: الميزة التنافسية وعلاقتها بالاستراتيجية التنافسية في البنوك الإسلامية

يمكن أن تبرز استراتيجية التنافس في البنوك الإسلامية في المجالات التي تركز عليها سعيا إلى تحقيق التفوق على المنافسين، ويمكن توضيح من خلال هذا المطلب الميزة التنافسية ومداخل تطويرها في البنوك الإسلامية، وكذا الاستراتيجيات التنافسية في البنوك الإسلامية.

أولا. الميزة التنافسية في البنوك الإسلامية:

تعتبر الصناعة البنكية هي واحدة من أكثر الصناعات ذات استراتيجية تنافسية في العالم، فالعوامل الرئيسية التي تميز البنوك هي قدراتهم على اكتساب الميزة التنافسية[2]. فالميزة التنافسية للبنك الإسلامي هو الوضع الذي يتيح له مع مختلف الأسواق البنكية ومع عناصر البيئة المحيطة بصورة أفضل من منافسيه، بمعنى أن الميزة التنافسية تعبر عن مدى قدرة البنك الإسلامي على الأداء بطريقة يعجز منافسيه عن القيام بمثلها.[3]

كما أشارت الشريدة أن الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية هي عبارة عن مجموعة معايير وخطط عمل وطرق وأساليب وإجراءات تلتزم البنوك الإسلامية بتطبيقها واتباعها باستمرار، وتشمل كافة أنشطتها ومنتجاتها، وذلك لتلبي رغبات عملائها بأعلى جودة وبمضمون وبأسلوب مختلف ومتميز عن منافسيها، مع الاستمرار بعمليات إدارة مواردها وقدرتها بكفاءة لتحقيق أهدافها بفاعلية عن طريق تطوير نقاط القوة لديها والاستفادة من الفرص في البيئة المحيطة بها لتعزيز ميزتها التنافسية.[4]

---

[1] خلود، الفريحات مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] Martin Ogutu, Veronica Nyatichi, Competitive strategies adopted by multinational banks in Kenya, DBA Africa management review, vol 2, N° 1, 2012, p 99.

[3] ربيعة ملال، مغنية هواري، أثر الاستراتيجية البنكية على الميزة التنافسية دراسة حالة البنوك الجزائر سعيدة، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 5، العدد 1، جامعة المدية، جانفي 2017، ص 169.

[4] الشريدة نادية عبد الجبار محمد، أثر الالتزام بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام على تحقيق الميزة التنافسية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في مملكة البحرين، أطروحة مقدمة لاستكمال درجة الدكتوراه في الفلسفة تخصص مصارف إسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2018، ص 66.

ثانيا. مداخل تطوير الميزة التنافسية في البنوك الإسلامية:

إن البنوك على اختلاف أنواعها تسعى إلى امتلاك ميزة تنافسية، لذلك ظهرت مداخل تساهم في تطوير الميزة التنافسية في البنوك الإسلامية وهي:

- تلبية حاجات العملاء: فالبنوك الإسلامية لكي تنجح في اختراق الأسواق البنكية، عليها أن تعمل باستمرار على تلبية حاجات العملاء والتي هي في تطور وتغير مستمر وذلك من خلال استعمال كل الوسائل التكنولوجية، ومن هذه الاحتياجات:
  - تحقيق رضا العملاء، حيث أن قدرة البنك الإسلامي على تحقيق ميزة تنافسية مقارنة بالمنافسين مرهون بإشباع حاجات العملاء المتعددة.
  - سرعة تلبية حاجات العملاء من خلال تقديم الخدمات البنكية ذات الجودة العالية في الوقت والمكان المناسبين وبالسعر المناسب.
- تنمية القدرات التنافسية: وتنمية التنافسية للبنوك الإسلامية تكون من خلال عدة عوامل، وهذه العوامل تكون حافزا لتطوير الميزة التنافسية للبنك الإسلامي، من بين هذه العوامل:
  - المرونة: ويقصد بها قدرة البنوك الإسلامية على تنويع منتجاتها وتسويقها في الوقت المناسب الذي يكون المستهلك بحاجة إليها.
  - الإنتاجية: وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لموارد الإنتاج واستخدام التكنولوجيا الحديثة من أجل زيادة الإنتاجية وتحقيق الجودة العالية للمنتجات.[1]
- عامل الزمن: حيث يعد عامل الزمن عاملا مهما في تنمية وزيادة الميزة التنافسية من خلال[2]:
  - تخفيض الزمن في تقديم المنتجات الجديدة من خلال اختصار من دورة حياة المنتج والخدمة البنكية.
  - تخفيض زمن تحويل وتغير العمليات.
  - تخفيض زمن الدورة بالنسبة للعميل بين تقديم الطلب وتقديم الخدمة.

[1] زهية لعراف، مفتاح لعراف، بيصار عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 293-294.

[2] القضاة بلال جميل سليمان، تنافسية المصارف الإسلامية في الأردن دراسة تحليلية رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة آل البيت، الأردن، 2019، ص 27-28.

ثالثا. الاستراتيجيات التنافسية الرئيسية للميزة التنافسية في البنوك الإسلامية:

تعد الاستراتيجيات التنافسية من الخصائص التنافسية للبنوك الإسلامية، لأن من خلالها تسعى البنوك الإسلامية إلى موائمة بين خبرتها ومواردها من جهة والفرص والتهديدات ضمن البيئة التنافسية من جهة أخرى سعيا إلى تحقيق أهدافها.[1]

كما اقترح مجموعة من الباحثين مجموعة من الاستراتيجيات التنافسية التي تتمثل في:

- الاستراتيجيات العامة لمايلز وسنو: حيث حدد مايلز وسنو أربعة استراتيجيات رئيسية سنة 1978 والتي تشمل[2]:
  - استراتيجية الباحثون الذين يحاولون باستمرار الاستفادة من فرص السوق وتقديم منتجات جديدة.
  - استراتيجية المدافعون الذين يعملون على المحافظة على حصتهم السوقية.
  - استراتيجية المحللون يمزجون بين استراتيجية البحث والدفاع باستخدام نقاط قوة كل منهما.
  - استراتيجية غير الفعالون الذين لا يقدمون إجابات محددة لأسئلة تنظيم المشاريع.
- الاستراتيجيات العامة لبورتر: اقترح بوتر ثلاثة استراتيجيات عامة للتنافس بغرض تحقيق أداء أفضل عن بقية المنافسين وتشمل ما يلي:
  - استراتيجية قيادة التكلفة: والغرض من هذه الاستراتيجية هو تقديم منتجات منخفضة التكلفة، فاستراتيجية قيادة التكاليف تتم من خلال التجربة والاستثمار في المرافق وحفظ ورصد دقيق على إجمالي تكاليف التشغيل.[3]

[1] وليد عباس جبر، أحمد حسين جلاب، بشرى محمد كاظم، المزايا التنافسية للمنتجات في السوق العراقية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 13، 2009، ص 186.

[2] Mohammad Abdolshab, Mostafa Moghini, Seyed amir mohamed Khalibi, Investigating competitive advantage in banking industry based on porter's generic strategies Iran 's newly established private banks, International journal of applied management and engineering, vol 5, N° 1, 2018, p 53.

[3] أحمد يوسف، محمد الأمين دلهوم، تحليل القوى المؤثرة على الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال عرض نموذج Porter دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الأدوية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 8، العدد 1، جامعة البليدة 2، جوان 2019، ص 158.

- استراتيجية التميز: من خلال تقديم تشكيلات وخدمات ممتازة للمنتج، الريادة التكنولوجية، السمعة الجيدة، ويتزايد نجاحها بزيادة تمتع المؤسسات بالكفاءات التي يصعب على المنافسين محاكاتها.[1]
- استراتيجية التركيز: تعود جهود المؤسسة حسب هذه الاستراتيجية إلى مجال تنافسي ضيق أو جزء محدد من السوق، لكي تحصل على مزايا تنافسية في ذلك الجزء المستهدف، ويكون التركيز إما من خلال التكلفة المنخفضة أو التركيز على التميز من خلال مؤسسة محددة، وتسعى هذه الاستراتيجية إلى خلق تفوق تنافسي والوصول إلى موقع أفضل في السوق من خلال إشباع حاجات خاصة لمجموعة معينة من الزبائن أو بواسطة التركيز على سوق جغرافي محدد أو استخدامات معينة للمنتج.[2]

وفي هذا الصدد، يمكن للبنوك الإسلامية أن تستند إلى تطبيق استراتيجية معينة في ظل المنافسة الشديدة التي تواجهها، من خلال توجيه وتسخير جميع إمكانياتها وقدراتها للاستفادة من مزايا الاستراتيجيات التنافسية ليضمن لها البقاء والديمومة والنمو، إضافة إلى حصولها على ثقة الأطراف المتعاملة معها وزيادة حصتها السوقية.

[1] أبوبكر خوالد، تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2019، ص 75.

[2] أحمد إبراهيم أحمد، عبد الحميد عبد الفتاح شعلان، الرشيدي بدر، مدخل الميزة التنافسية واستراتيجياتها دراسة تحليلية ورؤية تكاملية، مجلة كلية التربية ببنها، العدد 120، جامعة بنها، أكتوبر 2019، ص 400.

المطلب الثالث: الابتكار المالي كمفتاح لتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية

يعتبر تحقيق الميزة التنافسية في البنوك الإسلامية ليس بالأمر السهل خاصة في ظل الضغوط التنافسية الحادة التي تشهدها البيئة البنكية الحالية، الأمر الذي يجعل المنافسين قادرين على تقليد الميزة التنافسية، لذلك ظهرت أهمية الابتكار المالي في البنوك الإسلامية كضرورة حتمية للمحافظة على مكانتها وبقائها في السوق.

أولا. شروط الابتكار المالي لتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية:

وجب على البنوك الإسلامية أن تهتم بوظيفة الابتكار، لأنها الوسيلة الوحيدة التي تمكنها من البقاء والاستمرار وسط بيئة تنافسية قوية، وتزايد الطلب على خدماتها ومنتجاتها، خاصة في ظل اعتمادها على منتجات بنكية تقليدية أصبحت غير صامدة حين مقارنتها مع منتجات البنكية التقليدية، وبالتالي يمكن القول أن الابتكار المالي يحتاج لتحقيق ميزة تنافسية في البنوك الإسلامية لمجموعة من الأركان[1]:

- وجود إدارة مؤمنة بأهمية الابتكار وضرورته: على إدارة البنك الإسلامي أن تجعل عنصر الابتكار بندا مهما في خطتها العملية واستراتيجيتها التطويرية.
- وجود عاملين تتوفر فيهم روح الإبداع: الإبداع ليس نشاطا أو عملا، بل هو القدرة على تحليل الواقع والبيئة بما يسمح بخلق أفكار ورؤى تتوج بربط الفكرة بالواقع، وهاته العملية تحتاج لشخص غير عادي لا في تفكيره ولا في رؤيته للواقع.
- البيئة المناسبة للتطوير: حين تتوفر الإدارة المؤمنة بأهمية الابتكار والتطوير في البنك، ما يجعلها تبحث عن الكوادر الفنية المؤهلة للقيام بالإبداع.
- المستوى الشرعي للكوادر المبدعة: في البنكية الإسلامية تحكم منتجاتها الضوابط الشرعية، قد لا يلزمنا فقط توفر روح الإبداع في العامل والكادر، بل يجب أن يكون ملما بالقواعد الشرعية التي من شأنها أن تحدد دائرة الإبداع والابتكار بجملة القيود الشرعية.
- مراعاة متطلبات واحتياجات العملاء: الهدف من الابتكار أن نوفر الخدمة والمنتج الذي يرغب فيه العملاء، سواء كانوا مودعين أو طالبي التمويل، ووفق تلك الطلبات والرغبات يتم توجيه عجلة الابتكار والتطوير.

[1] سهام نايلي، مرجع سبق ذكره، ص 86-87.

ثانيا. أهمية الابتكار المالي لتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية:

يساهم الابتكار المالي في تحقيق الميزة التنافسية في المجالات البنكية والمالية، بحيث تكسب البنوك الإسلامية الحصة السوقية المرغوبة بين منافسيها من البنوك الأجنبية القوية[1]، فالابتكار المالي يدعم البنوك الإسلامية، ولعل المواقف المطلوبة هي الاستمرارية والبقاء وهذا يعتمد على استمرارية دورة حياة المنتج وتنشيط هذه الدورة لأطول مدة زمنية ممكنة، ولا يخفى هنا أهمية مزايا الحجم الكبير في زيادة القدرة التنافسية في السوق في إطار مواجهة البنوك التقليدية كبيرة الحجم[2]، خاصة أن البنوك الإسلامية تواجه زيادة مستمرة في المنافسة خاصة بعد دخول البنوك التقليدية في السوق البنكي الإسلامي في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى العديد من البنوك التجارية في الكثير من البلدان الإسلامية بفتح مصرفية إسلامية، أو تقوم بفتح نوافذ إسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية.[3]

فمقدرة البنوك الإسلامية على تحقيق الاستفادة من الابتكار المالي في مجال أعمالها يرتبط بالبيئة التي تعمل فيها هذه البنوك ومدى اهتمامها بالابتكار والتطوير لأعمالها، لذلك فإن الابتكار المالي سيجعلها أكثر جذبا وتنافسية من نظريتها التقليدية[4]. ومن هنا يمكن القول إن الابتكار المالي فرصة لتعزيز الميزة التنافسية، فالابتكار المالي يرتبط بالتفوق التسويقي وهذا ينعكس إيجابيا على القدرة التنافسية، ومن الواضح أن الميزة التنافسية تلعب دورا مهما في تعزيز قدرة البنوك الإسلامية على مواجهة البنوك التقليدية، والتي تعمل غالبا بأصول كبيرة لا ينقصها الخبرة والكفاءة، ويزداد أهمية الابتكار المالي في ظل ترابط أسواق التمويل الدولية التي تعتمد على التكنولوجيا والاتصال، إلى جانب أن البنوك الإسلامية تعمل في ظل نظام مصرفي غير ملائم لطبيعتها وهو ما يجعلها لحاجة الابتكار.[5]

وفي نفس السياق البنوك الإسلامية دون عنصر الابتكار لا وجود لها، لأن المنتجات والخدمات المتجددة والمحسنة تمكن من اكتساب ميزة تنافسية للقيام بالأعمال البنكية على أكمل وجه، وبالتالي فإن

[1] سفيان نقماري، الإبداع والابتكار في النظام المصرفي ودوره في تحسين الميزة التنافسية، ملتقى الدولي الأول حول اقتصاديات المعرفة والإبداع، جامعة البليدة 2، يومي 17-18 أفريل 2013، ص 18.

[2] ياسر عبد الكريم الحوراني، التمويل الإسلامي وسياسة الابتكار المالي، المؤتمر الاقتصادي الأول نحو تطوير الواقع الاقتصادي، كلية الإمام مالك للشريعة والقانون، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2017، ص 86.

[3] هارون الرشيد يونس، مرجع سبق ذكرهن ص 41.

[4] خصاونة يحي، الهندسة المالية وأثرها في تطوير الأعمال المصرفية الإسلامية، المؤتمر العلمي الدولي العاشر استشراف مستقبل التجارة الدولية في ضوء منظمة التجارة العالمية، الأردن، يومي 3-4 كانون الأول 2014، ص 17-18.

[5] ياسر عبد الكريم الحوراني، مرجع سبق ذكره، ص 87.

للابتكارات أهمية حيوية، لضمان العمل البنكي الإسلامية ونمو أرباحه، وأما بالنسبة للزبائن فابتكار آليات جديدة بجودة عالية يزيد من قيمة المنتوج المالي. كما يرى كل من باتريك فيرمولين ويورغ راب في معرض حديثهما بشأن الجهود الإبداعية من قبل البنوك، أن الابتكار المالي أمر مهم لبقاء المؤسسة المصرفية على قيد الحياة، لأنها في أمس الحاجة لتجديد المنتجات والخدمات التي تعرضها في السوق للتغلب على منافسيها.[1]

[1] نعجة عبد الرحمن، لبيق محمد البشير، مرجع سبق ذكره، ص 148.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن ذكر أهمها:

يعتبر الابتكار المالي أهم المجالات التي تهتم بها إدارات المؤسسات المالية الناجحة، لأن الابتكار المالي يجعل المؤسسة المالية أو البنك متواجدا بشكل فعال وكفؤا في السوق المالية والبنكية. كما يعد الابتكار في المنتجات البنكية عملية ضرورية التي تسعى منها خلال البنوك باختلاف أنواعها إلى تحقيق رضا الزبائن.

كما توصلنا في هذا الفصل أن مفهوم الهندسة المالية والابتكار المالي مسميان لشيء واحد، كما لا يقف مفهوم الهندسة المالية ابتكار أدوات مالية أو عمليات جديدة، بل أنها تشمل إدارة السيولة وكذلك تقنيات إدارة المخاطر والتحوط.

وحال الصناعة المالية والبنكية الإسلامية نجد مصطلح الهندسة المالية الإسلامية التي تختلف عن نظيرتها التقليدية، التي تجمع بين الشرعية في عمليات البنوك الإسلامية وكفاءة استغلال الموارد المتاحة للبنك الإسلامي، كما يجب إعادة النظر في خطوات عمليات تطوير المنتجات المالية الإسلامية وتحقيق الاستقلالية عن المنتجات التقليدية لاسيما تلك التي تعتمد على المحاكاة، وإعادة النظر في عمليات البحوث والتطوير التي تستند إليها المنتجات الإسلامية.

إضافة إلى احتدام المنافسة في مختلف المنظمات، ظهر مفهوم الميزة التنافسية الذي يعتبر ثورة حقيقية في مجال الأعمال، فهي تعد بمثابة العامل الرئيسي الذي يساعد المؤسسة على تحقيق التميز والتفوق على منافسيها، وبالتالي البنوك الإسلامية بحاجة إلى تنمية ميزتها التنافسية من أجل النجاح والاستمرار، ولضمان البقاء والديمومة والتميز البنوك الإسلامية أمام البنوك التقليدية، ظهرت أهمية التطوير والابتكار لأعمالها ومنتجاتها، وأن تجد لها سبل تعمل على التجديد المستمر لطرقها وأساليبها البنكية بمراعاة مجموعة من الشروط الشرعية للابتكار المالي بهدف تحقيق الميزة التنافسية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

وفي هذا السياق، إن مستقبل الصناعة البنكية الإسلامية في ظل التطورات المعاصرة في الجزائر، بحاجة ملحة إلى تفعيل الابتكار المالي، لذلك فإن التحديات المتعلقة بالمنافسة تفرض على البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر تطوير أساليبها التمويلية، التي أصبحت ضرورة حتمية لتحقيق استمرارية نشاطها، وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر

تمهيد:

يتناول هذا الفصل لمحة عن البنوك الإسلامية في الجزائر مع تبيان الواقع التنافسي لها، كما سنعرض وصفا لمنهجية الدراسة التي اتبعتها الباحثة ووصف مجتمع الدراسة وتحديد عينتها، كما يبين هذا الفصل مصادر جمع البيانات وخطوات تصميم أداة الدراسة، ثم التحقق والتأكد من صدق وثبات الدراسة، وتقديم وصفا لخصائص عينة الدراسة، والأهمية النسبية لفقرات الدراسة، وكذلك تم توضيح الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل إجابات أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات واستخلاص النتائج وذلك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: نبذة عن الصيرفة الإسلامية في الجزائر
- المبحث الثاني: عرض وتحليل الدراسة التطبيقية
- المبحث الثالث: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

المبحث الأول: نبذة عن الصيرفة الإسلامية في الجزائر

كانت بداية الصيرفة الإسلامية مقتصرة فقط على تجربة بنك البركة الجزائري الذي يعتبر أول مؤسسة بنكية تعمل وفقا للتعاليم الشريعة الإسلامية، بعدها تم تسجيل إنشاء بنك جديد وهو مصرف السلام، الذي يعمل على توفير الخدمات المالية وفقا للأحكام الشريعة، ليكون بذلك ثاني بنك إسلامي يدخل السوق البنكية، وفي إطار جهود الحكومة الجزائرية في امتصاص الكتلة النقدية خارج القطاع البنكي، دخلت الجزائر عالم الصيرفة الإسلامية، بعد صدور النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020، الذي يشرح عمليات تبني النوافذ الإسلامية في المنظومة البنكية الجزائرية وسبل تطبيقها تلبية لمتطلبات واحتياجات زبائن هذا التوع من العمليات.

المطلب الأول: لمحة عن البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر

سنتناول في هذا المطلب نبذة عن البنوك الإسلامية محل الدراسة بنك البركة الجزائري ومصرف السلام من خلال تقديم بطاقة تعريفية لكليهما، والتطرق إلى متطلبات نجاح البنوك الإسلامية في الجزائر.

أولا. بنك البركة الجزائري:

يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك برأسمال مختلط (عام وخاص)، تم إنشاؤه في 20 ماي 1991، برأسمال قدره ب 500.000.000دج، وبدأ بمزاولته نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، أما فيما يخص المساهمين فهما: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر)، ومجموعة البركة المصرفية (البحرين)، وفي إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات، وذلك بالتوافق مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية. وأهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري:

- 1991 تأسيس بنك البركة الجزائري.
- 1994 الاستقرار والتوازن المالي للبنك.
- 2000 المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص.
- 2002 إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد.
- 2006 زيادة رأسمال البنك إلى 2،5 مليار دينار جزائري.
- 2009 زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري.

- 2012 تفعيل أول منظومة بنكية شاملة ومركزية متطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- 2016 الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري.
- 2017 زيادة ثالثة لرأسمال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري.
- 2018 أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي (Global Finance تصنيف مجلة.
- 2018 من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية.
- 2018 من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية.[1]

ثانيا. مصرف السلام الجزائر:

مصرف السلام الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد البنك من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات بنكية مبتكرة. كما يضع مصرف السلام الجزائر تحت تصرف الزبائن، خدمات توافق ومعايير بنكية معاصرة وتقنيات عالمية مبتكرة:

- خدمات تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي.
- الخدمات المصرفية عن بعد "السلام مباشر".
- خدمة المبايل بنكنغ.
- خدمة مايل سويفت "سويفتي".
- بطاقة الدفع الالكترونية "آمنة".
- بطاقة الدفع الدولية.
- خدمة الدفع الانترنت "E-Amina".
- خزانات الأمانات "الأمان".
- ماكينات الفع والصراف الآلي.[2]

[1] لمحة سريعة، موقع بنك البركة الجزائري، www.Elbaraka-bank.com، تاريخ الاطلاع 2020/08/08.

[2] لمحة سريعة، موقع مصرف السلام الجزائر، www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع 2020/08/08.

ثالثا. متطلبات نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

إن انفتاح النظام البنكي الجزائري على العمل البنكي الإسلامي سيمكن الجزائر من الاستفادة مما تتيحه البنوك الإسلامية في مختلف الحالات، خاصة وأن الجزائر في مرحلة نمو تحتاج إلى كل ما يدعم ويعزز هذا النمو والتنمية، ففي مجال تعبئة المدخرات تساهم البنوك الإسلامية في زيادة وترقية الادخار المحلي، خاصة وأن الكثير من الجزائريين يفضل اكتناز أمواله، على أن يودعها لدى البنوك التقليدية التي تتعامل بالربا، وفي مجال التمويل سيكون للبنوك الإسلامية دورها في توفير التمويل اللازم م للقطاع الفلاحي الذي أنفقت عليه الدولة المليارات ولم يحقق أهدافه المنوطة به، بل لم يؤد ذلك سوى إلى ارتفاع مستمر في أسعار الخضر والفواكه محلياً، وإلى ارتفاع مستمر لفاتورة الغذاء المستورد خاصة الحبوب، كما ستوفر هذه البنوك التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر حجر الزاوية في تحقيق التنمية وتشغيل اليد العاملة، وذلك من خلال الصيغ التمويلية المتنوعة التي توفرها هذه البنوك، والتي تصلح لتمويل هذا القطاع الحيوي.[1]

ولنجاح نموذج البنوك الإسلامية لابد تحقيق ما يلي[2]:

- استعمال أحدث التكنولوجيات في البنوك الإسلامية، فالمجتمع الجزائري شغوف بكل ما هو جديد وبحث عن فرص لاستثمار بعيد عن ربا، وهذه البنوك أو مؤسسات المالية تمكنها من ربح ثقة الزبائن إذا اتبعت التشريع الإسلامي من جهة وأدخلت المبتكرات التكنولوجيا الحديثة في تقديم خدماتها.
- تغير وترشيد فكر الجزائريين اتجاه البنوك الإسلامية، إن فتح مجال الحرية في الاختيار بين البنوك التقليدية والإسلامية وعدم خلق حرب باردة بينهم من شأنه تطوير العمل البنكي ككل والأدوات المالية الإسلامية بالأخص.
- توفير البيئة القانونية التي تسمح له بالعمل وفق الشريعة الإسلامية، ونوعية الجمهور بأهمية البنوك الإسلامية.
- فتح رأس مال هذا النوع من البنوك للاكتتاب العام بنسبة 50 بالمائة و50 تكون من مساهمات قطاعات الدولة كوزارة الشؤون والشركات الإنتاجية الكبرى التابعة للدولة.

[1] سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، المجلد 7، العدد 7، جامعة ورقلة، جوان 2009، ص 311.

[2] ميدون سيساني، إسماعيل بن قانة، آفاق البنوك الإسلامية في العالم مع الإشارة للتجربة الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية المجلد 5، العدد 2، جامعة ورقلة، ديسمبر 2018، ص 79-80. وإكرام بن غرة، فتحي بلدغم، مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي تقييم تجربة الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 3، العدد 1، جامعة المسيلة، نوفمبر 2018، ص 88.

- إنشاء لجنة وطنية وعلى مستوى البنوك الإسلامية وتقديم أفضل الخدمات الإسلامية للعملاء وباستعمال التكنولوجيا العالية عالميا والأكثر أمانا.
- تكوين خبراء في مجال البنوك الإسلامية.
- خلق فروع للبنوك الإسلامية في كل الولايات.
- اعتماد الصكوك الإسلامية كمنتجات رسمية في بلادنا.
- إطلاق التأمين التكافلي لأنه شرط أساسي لنجاح الصيرفة الإسلامية بمعنى الكلمة .
- الاهتمام بالمورد البشري المتخصص في الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي من خلال التكوين المتخصص داخل وخارج الجامعة.
- إعداد هذه البنوك للعمل كممول للاقتصاد الوطني ولخدمة المجتمع والأفراد.
- مشاركة البنوك الإسلامية في الاستثمارات الدولية مع الشركات المتعددة الجنسيات في قطاعات معينة.
- الاستفادة من تجارب البنوك الإسلامية الرائدة في هذا المجال على المستوى العربي والدولي.

المطلب الثاني: المركز التنافسي للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر

من خلال هذا المطلب نسعى إلى تسليط مكانة البنوك الإسلامية محل الدراسة ضمن النشاط البنكي ككل، من حيث حجم الأصول، الودائع والتمويل على النحو التالي.

أولا. الحصة السوقية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من إجمالي الأصول البنكية:

من خلال المعطيات المتوفرة حول أصول البنوك الإسلامية تعرف زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى ولكنها تبقى ضعيفة مقارنة بالبنوك التقليدية التي تسيطر على القطاع البنكي.

والجدول رقم (01-03) يوضح حصة السوقية للبنوك الإسلامية محل الدراسة من إجمالي الأصول البنكية، كما يلي:

الجدول رقم (01-03): الحصة السوقية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من إجمالي الأصول البنكية (بمليار دج)

السنة	أصول البنكية الإسلامية	معدل نمو الأصول البنوك الإسلامية	مجموع الأصول البنكية	الحصة السوقية للبنوك الإسلامية	معدل نمو الأصول البنكية
2014	199.08	-	11976.4	%1.66	-
2015	234.14	%17.61	12508.7	%1.87	%4.44
2016	266.44	%13.79	12881.0	%2.06	%2.97
2017	334.40	%25.50	14098.4	%2.37	%9.45
2018	381.10	%13.96	15514.3	%2.45	%10.04

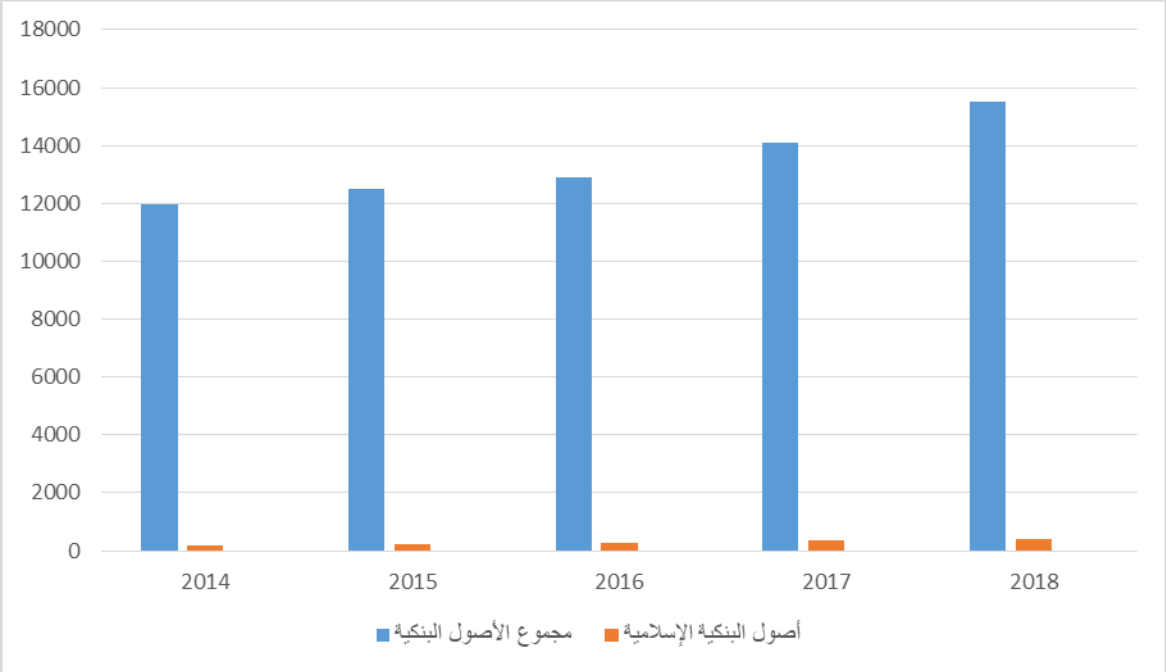
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر وتقارير بنك الجزائر

بناء على الجدول أعلاه، نلاحظ أن معدل نمو الأصول البنوك الإسلامية محل الدراسة 17.61%، 13.79%، 25.50%، 13.96% في السنوات 2015، 2016، 2017، 2018 على التوالي أكبر من المحقق من قبل الأصول البنكية ككل، ويعود سبب الارتفاع لمعدل نمو الأصول البنوك الإسلامية محل الدراسة إلى زيادة وتوسع نشاطاتها، وتطور أعمالها ومنافستها للصيرفة التقليدية، كما بلغت نسبة الحصة السوقية للبنوك الإسلامية محل الدراسة 1.66%، 1.87%، 2.06%، 2.37%، 2.45%، في السنوات 2014، 2015،

2016، 2017، 2018 على التوالي وهي نسب صغيرة جدا، وهذا راجع أن البنوك العمومية التي تسيطر على النشاط البنكي لأسباب تاريخية وحكومية، جعلتها تحتكر النشاط لفترة طويلة من الزمن، ثم مكنتها من احتكار المعاملات البنكية للمؤسسات العمومية سواء في ودائعها أو تمويلاتها، ويمكن القول على رغم أن نسبة مساهمتها من إجمالي الأصول البنكية ضعيفة إلى أنها تميل إلى الزيادة من سنة إلى أخرى.

ويمكن توضيح الحصة السوقية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من إجمالي الأصول البنكية بيانيا، نجد الشكل التالي:

الشكل رقم(01-03): الحصة السوقية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من إجمالي الأصول البنكية (بمليار دج)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01-03).

ثانيا. الحصة السوقية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من الودائع:

سجلت ودائع البنوك الإسلامية محل الدراسة ارتفاعا ملحوظا من سنة إلى أخرى خاصة سنة 2017 نتيجة تركيز البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر على استقطاب متعاملين جدد تزامنا مع الوضع الاقتصادي والمالي الصعب الذي عرفته الجزائر في سنة 2017، مما يدل على قدرتها على جمع المدخرات وكما أن حصتها السوقية للودائع مرشحة للتزايد في المستقبل.

والجدول رقم (02-03) يوضح حصة السوقية للبنوك الإسلامية محل الدراسة من إجمالي الودائع البنكية، كما يلي:

الجدول رقم (02-03): الحصة السوقية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من الودائع البنكية (بمليار دج)

السنة	ودائع البنوك الإسلامية	معدل نمو الودائع البنوك الإسلامية	مجموع الودائع البنكية (ودائع تحت الطلب+ ودائع لأجل)	الحصة السوقية للبنوك الإسلامية	معدل نمو الودائع البنكية
2014	163.67	-	8518.5	%1.92	-
2015	184.68	%12.83	8335.1	%2.21	-%2.15
2016	204.25	%10.59	8141.7	%2.50	-%2.32
2017	272.15	%33.24	9702.5	%2.80	%19.16
2018	309.42	%13.69	10113.8	%3.05	%4.23

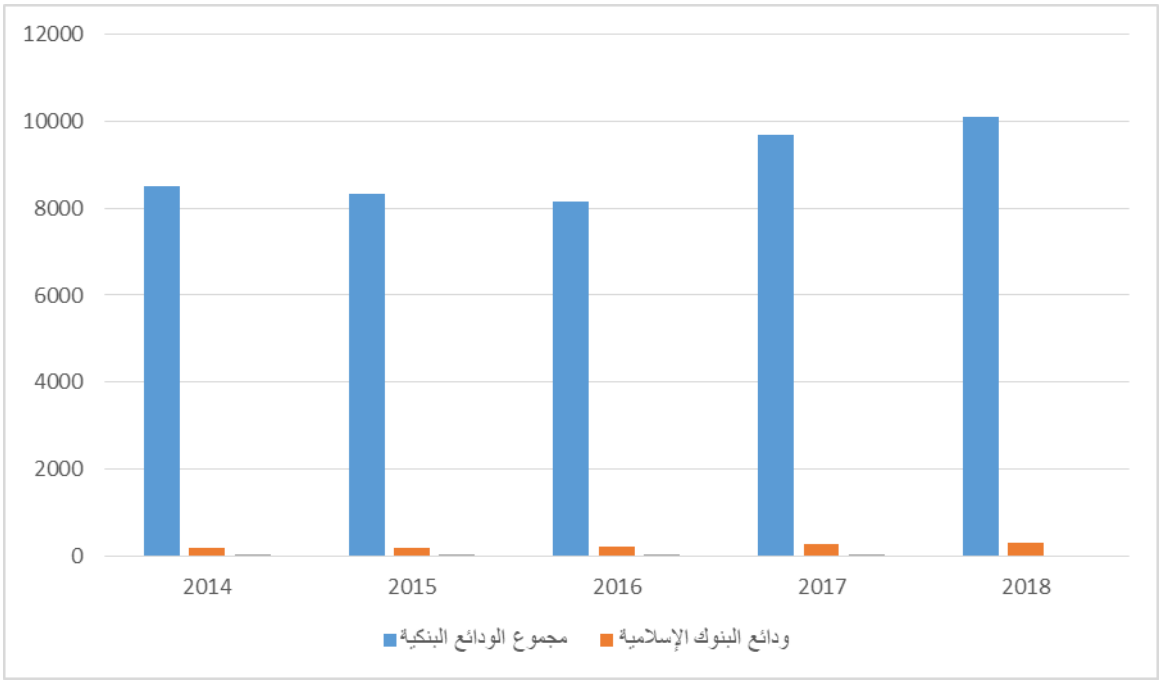
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر وتقارير بنك الجزائر.

بناء على الجدول أعلاه، نلاحظ أن معدل نمو ودائع البنوك الإسلامية محل الدراسة 12.83%، 10.59%، 33.24%، 13.69% في السنوات 2015، 2016، 2017، 2018 على التوالي أكبر من المحقق من قبل الودائع البنكية ككل، ويعود ارتفاع معدل نمو الودائع البنوك الإسلامية محل الدراسة إلى زيادة ثقة العملاء في البنوك الإسلامية وتحسن صورتها لدى عملائها، كما عملت البنوك الإسلامية محل الدراسة على تركيز جهودها على استقطاب متعاملين جدد وتوطين عملياتهم الجارية محققة بذلك قفزة نوعية لعملائها من

خلال إطلاق منتجات جديدة كالتوطين الالكتروني، وإبرام اتفاقيات مع كبار المتعاملين العموميين، إضافة إلى زيادة فروعها مغطية بذلك عدة مناطق مما أدى إلى زيادة الإقبال على التعامل معها بفتح مختلف الحسابات التي تتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما بلغت نسبة الحصة السوقية للبنوك محل الدراسة 1.92%، 2.21%، 2.50%، 2.80%، 3.05% في السنوات 2014، 2015، 2016، 2017، 2018 على التوالي وهي نسب صغيرة جدا، ونعزو تواضع حصة البنوك محل الدراسة من إجمالي الودائع البنكية، راجع لتميز النظام البنكي الجزائري بسيطرة البنوك العمومية على النشاط البنكي ادخارا.

ويمكن توضيح الحصة السوقية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من إجمالي الودائع البنكية بيانيا، نجد الشكل التالي:

الشكل رقم(02-03): الحصة السوقية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من الودائع البنكية (بمليار دج)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-03).

ثالثا. الحصة السوقية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من التمويل الكلي:

نظرا لازدياد وعي الأفراد وإقبالهم نحو منتجات خالية من الربا، وفي ظل توجه الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية، نلاحظ البنوك الإسلامية محل الدراسة تستحوذ على نسبة متزايدة من التمويل الكلي وذلك باعتمادها على مختلف الصيغ التمويل الإسلامية (المرابحة، المضاربة، الاستصناع، الإجارة....).

والجدول رقم (03-03) يوضح حصة السوقية للبنوك محل الدراسة من إجمالي التمويل البنكي، كما يلي:

الجدول رقم(03-03): الحصة السوقية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من التمويل البنكي (بمليار دج)

السنة	تمويل البنوك الإسلامية	معدل نمو تمويل البنوك الإسلامية	إجمالي التمويل البنكي (موجهة للقطاع الخاص والعام)	الحصة السوقية للبنوك الإسلامية	معدل نمو التمويل البنكي
2014	103.77	-	6502.90	%1.59	-
2015	117.72	%13.44	7275.60	%1.61	%11.88
2016	140.08	%18.99	7907.8	%1.77	%8.68
2017	185.13	%32.16	8877.9	%2.08	%12.26
2018	231.8	%25.20	9974.01	%2.32	%12.34

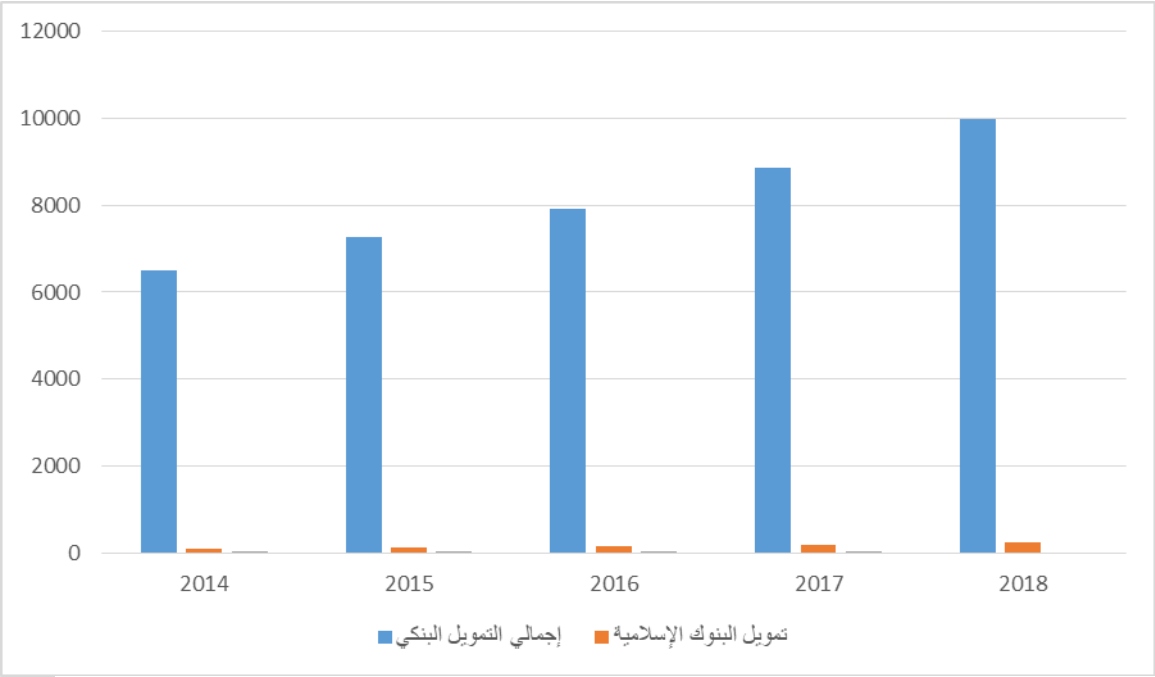
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر وتقارير بنك الجزائر.

بناء على الجدول أعلاه، نلاحظ أن معدل نمو التمويل البنوك الإسلامية محل الدراسة 13.64%، 18.99%، 32.16%، 25.20% في السنوات 2015، 2016، 2017، 2018 على التوالي أكبر من المحقق من قبل التمويل البنكي ككل، ونفسر ارتفاع معدل نمو تمويل البنوك الإسلامية لانتهاجها لاستراتيجية تسعى من خلالها تمويل مختلف العمليات الإنتاجية للمؤسسات والاستهلاكية للأفراد التي عرفت إقبالا خلال السنوات الأخيرة، كما عملت على استحداث صيغ تمويلية جديدة، إضافة إلى عزوف شريحة معتبرة من العملاء على التوجه لطلب التمويل التقليدي، ونلاحظ ارتفاع التمويلات خاصة في سنة 2017، تزامنا مع الوضع الاقتصادي والمالي الصعب في الجزائر، نتيجة لانخفاض أسعار النفط وتراجع مداخيله منذ سنة 2014 الذي يعتبر الايراد الأساسي لميزانية الدولة، وبالتالي زيادة الاعتماد على البنوك الخاصة في تمويل المشاريع، كما

بلغت نسبة الحصة السوقية للبنوك محل الدراسة 1.59%، 1.61%، 1.77%، 2.08%، 2.32%، في السنوات 2014، 2015، 2016، 2017، 2018 على التوالي وهي نسب صغيرة جدا، وبالرغم من تزايد التمويل الممنوح للزبائن من طرف البنوك الإسلامية، إلا أنه تبقى نسبة مساهمتها في إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد ضئيلة جدا حيث قدرت بحوالي 2.32% مقابل 97.68% بالنسبة للبنوك العمومية، ويرجع ذلك لهيمنة البنوك العمومية في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى للدولة واقتصار البنوك الإسلامية عادة على تمويل دورات الاستغلال أكثر من الاستثمارات، كما أن أغلب تمويلاتها قائمة على صيغ المداينات أكثر منها على المشاركات نظرا لارتفاع المخاطر في هذه الأخيرة مقارنة بصيغ المداينات التي يعتبر العائد فيها أكثر ضمانا بالرغم من قلته.

ويمكن توضيح الحصة السوقية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من إجمالي التمويل البنكي بيانيا، نجد الشكل التالي:

الشكل رقم(03-03): الحصة السوقية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر من التمويل البنكي (بمليار دج)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-03)

المطلب الثالث: القدرات التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر

في هذا المطلب سنحاول تبيان مدى تنافسية البنوك الإسلامية محل الدراسة من خلال محصلة نشاطاتهم خلال الفترة (2014-2018).

أولا. محصلة نشاط بنك البركة الجزائري:

من خلال التقارير المنشورة في موقع بنك البركة الجزائري، يمكن أن نلخص بعض نشاطاته خلال الفترة (2014-2018).

والجدول رقم (04-03) يوضح محصلة بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2014-2018)، كما يلي:

الجدول رقم (04-03): محصلة بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2014-2018) (بالمليون دج)

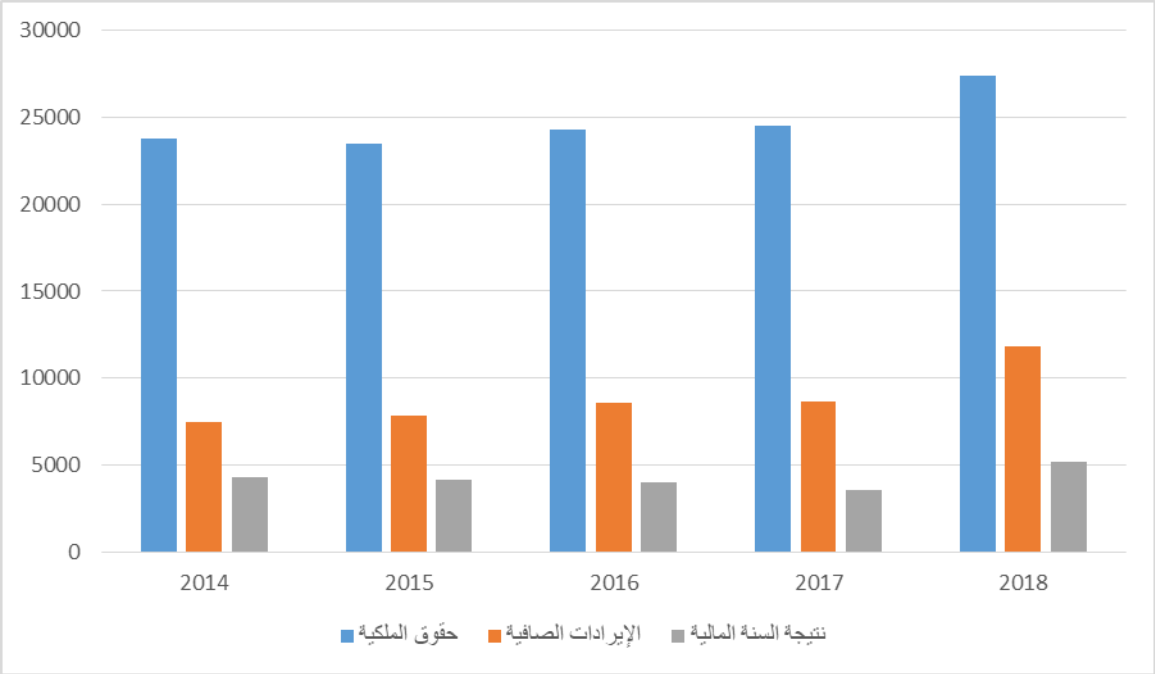
السنة		2014	2015	2016	2017	2018
حقوق الملكية	المبالغ	23810	23463	24312	24546	27429
	معدل النمو	-	-%1	%4	%1	%12
الإيرادات الصافية	المبالغ	7474	7818	8539	8669	11850
	معدل النمو	-	%5	%9	%2	%37
نتيجة السنة المالية	المبالغ	4306	4108	3984	3548	5167
	معدل النمو	-	-%5	-%3	-%11	%46

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك البركة الجزائري

من خلال معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن حقوق الملكية بلغت سنة 2014 ب 23810 مليون دج لتبلغ 27424 مليون دج سنة 2018 التي شهدت ارتفاعا قدره 2888 مليون دج مقارنة بسنة 2017 وبارتفاع بنسبة 12%، وبالنسبة للإيرادات الصافية تقدر ب 11850 مليون دج سنة 2018 مقابل 8669 مليون دج بارتفاع بنسبة 37% مقارنة بسنة 2017، مما يدل إلى أن بنك البركة الجزائري يحقق إنجازات كثيرة ونجاحات متميزة تزامن معها نمو مستدام في الأعمال والربحية، أما بالنسبة للنتيجة المالية قدرت ب 5167 مليون دج مقابل 3548 مليون دج بالنسبة لسنة 2017، ويفسر هذا بتزايد متابعة جهوده في تحقيق أهدافه الاستراتيجية ليؤكد مقدرته على تنويع مصادر دخله، حيث يمكن القول إن بنك البركة الجزائري يحقق نمو إيجابي في تحقيق أهدافه.

ولتوضيح محصلة نشاط بنك البركة الجزائري بيانيا، نجد الشكل التالي:

الشكل رقم (04-03): محصلة بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2014-2018) (بالمليون دج)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04-03).

ثانيا. محصلة مصرف السلام الجزائر:

يمكن أن نلخص محصلة بعض نشاطات مصرف السلام الجزائر خلال الفترة (2014-2018) من خلال التقارير المنشورة في موقع السلام، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05-03): محصلة مصرف السلام خلال الفترة (2014-2018) (بالمليون دج)

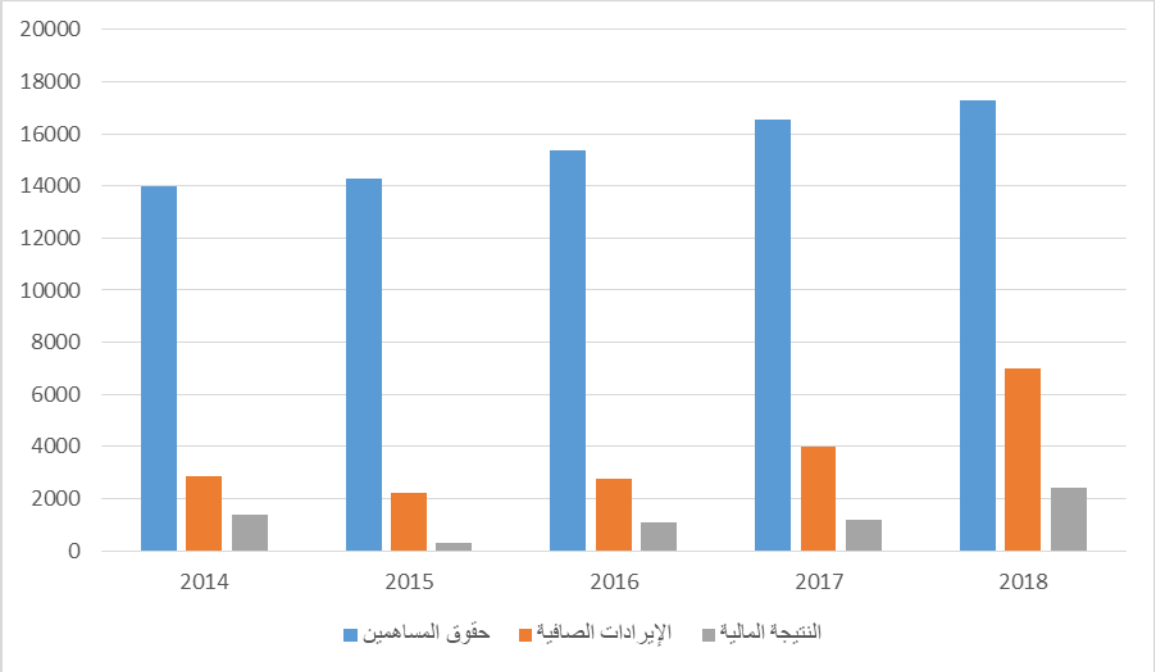
السنة		2014	2015	2016	2017	2018
حقوق المساهمين	المبالغ	14000	14301	15381	16563	17305
	معدل النمو	-	%2	%8	%8	%4.5
الإيرادات الصافية	المبالغ	2859	2214	2769	3990	7016
	معدل النمو	-	-%23	%25	%44	%76
النتيجة المالية	المبالغ	1383	301	1080	1181	2418
	معدل النمو	-	-%78	%258	%9	%105

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير مصرف السلام الجزائر.

من خلال الجدول أعلاه، سجلت حقوق المساهمين خلال سنة 2018 نموا ب 4.5% مقارنة بسنة 2017، الذي يعتبر أحد المؤشرات المهمة في تعزيز ملاءة مصرف السلام وقدرته على مواجهة المخاطر وحماية أكبر لأموال المودعين، كما أن المداخيل الصافية لعمليات مصرف السلام الجزائر خلال سنة 2018 سجلت نموا ب 76% مقارنة سنة 2017، وهذا راجع في زيادة مستوى جودة الخدمات البنكية التي تعمل على تحسين أداء مصرف السلام مما ينعكس إيجابيا على الأرباح السنوية، وفي الأخير عرفت النتيجة المالية الصافية خلال سنة 2018 نموا ب 105% مقارنة بسنة 2017، ويفسر بتميز مصرف السلام الجزائر بالأداء الجيد بتحقيق نتائج إيجابية ونجاحا ملحوظا سنة 2018، كما أنه عزز مكانته وتواجده في السوق البنكي الجزائري.

ولتوضيح محصلة نشاط مصرف السلام بيانيا، نجد الشكل التالي:

الشكل رقم (05-03): محصلة مصرف السلام خلال الفترة (2014-2018) (بالمليون دج)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05-03).

المبحث الثاني: عرض وتحليل الدراسة التطبيقية

يتناول هذا المبحث إجراءات الدراسة التطبيقية من خلال وصف دقيق لمنهجية الدراسة باعتباره محورا رئيسيا ليتم من خلاله إنجاز الجزء التطبيقي بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة، حيث سيتم التعرف إلى مجتمع وعينة الدراسة، إضافة إلى أداة الدراسة المستخدمة ومن ثم التحقق من صدق وثباتها.

المطلب الأول: منهجية، مجتمع وعينة الدراسة

يتم في هذا المطلب تحديد المنهج المتبع وكذلك تحديد عينة الدراسة المختارة.

أولا. منهج الدراسة:

يعكس منهج الدراسة الطريقة التي تم اعتمادها للوصول إلى هدف الدراسة، المتمثل في التعرف على مدى أهمية الابتكار المالي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، حيث قامت الطالبة بتصميم وصياغة الدراسة بما يتلاءم مع ظروف عملية جمع المعلومات وتحليلها بطريقة تتناسب مع أهداف الدراسة، ومن أجل تحقيق هذه الأخيرة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف في الواقع إلى تحديد الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها.

ثانيا. مجتمع وعينة الدراسة:

يتضمن مجتمع الدراسة، جميع موظفي البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر والبالغ عددها بنكين، بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر، وبذلك تتضمن شريحة الموظفين من إطارات، أعوان التحكم، والأعوان التنفيذيين. وقد بلغ عدد أفراد مجتمع الدراسة 1476 موظف.

في حين ونظر لكبر حجم مجتمع الدراسة، فإن الباحثة سوف تقوم باختيار عينة تكون ممثلة لمجتمع الدراسة، بحيث تمكن الباحثة من تعميم النتائج التي تتحصل عليها، وتعتبر العينة من أكثر الأدوات استعمالاً في مثل هذه البحوث نظرًا لصعوبة الاتصال بكل الموظفين، ولما تحققه من نتائج صادقة وملموسة، وقد تم اختيار عينة عشوائية تتكون من الموظفين في المستويات الإدارية العليا والوسطي والتنفيذية.

ولضمان جودة النتائج المتحصل عليها، ولمعرفة حجم العينة المناسبة لدراستنا قمنا بحساب عينة الدراسة بالاعتماد على المعادلة ستيفن ثامبسون[1]:

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times \left(d^2 \div z^2\right)\right] + p(1-p)\right]}$$

N حجم المجتمع

P نسبة توفر الخاصية والمحايدة وتساوي 0.50

d نسبة الخطأ المسموح به وتساوي 0.05.

z الدرجة المعيارية المقابلة لمعامل الثقة الذي تعمم به النتائج وهو (95%) وبذلك تكون الدرجة المعيارية (1.96).

وبالتعويض في المعادلة السابقة يكون حجم عينة البحث هو (304) مفردة من الموظفين في البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.

بالإضافة إلى القانون المستخدم أعلاه فقد تم التأكد من حجم العينة من خلال الرجوع إلى مقال (krejcie, Morgan, 1970)[2]، الذي يعطينا حجم العينة المناسب لكل حجم مجتمع معلوم، ومنه بما أن حجم مجتمع دراستنا بلغ 1476 فإن حجم العينة المطلوبة للدراسة 304 على الأقل.

[1] بشماني شكيب، دراسة تحليلية مقارنة للصيغ المستخدمة في حساب حجم العينة العشوائية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات، المجلد 36، العدد 5، جامعة تشرين، 2014، ص 91.

[2] Robert V. Krejcie, Daryle W. Morgan, Determining sample size for research activities, Educational and psychological measurment, 1970, p 608.

الجدول رقم (06-03): حجم العينة لحجم مجتمع محدود

المجتمع	العينة	المجتمع	العينة	المجتمع	العينة
1	10	220	140	1200	291
15	14	230	144	1300	297
20	19	240	148	1400	302
25	24	250	152	1500	306
30	28	260	155	1600	310
35	32	270	159	1700	313
40	36	280	162	1800	317
45	40	290	165	1900	320
50	44	300	169	2000	322
55	48	320	175	2200	327
60	52	340	181	2400	331
65	56	360	186	2600	335
70	59	380	191	2800	338
75	63	400	196	3000	341
80	66	420	201	3500	346
85	70	440	205	4000	351
90	73	460	210	4500	354
95	76	480	241	5000	357
100	80	500	217	6000	361
110	86	550	226	7000	364
120	92	600	234	8000	367
130	97	650	242	9000	368
140	103	700	248	10000	370
150	108	750	254	15000	375
160	113	800	260	20000	377
170	118	850	265	30000	379
180	123	900	269	40000	380
190	127	950	274	50000	381
200	132	1000	278	75000	382
210	136	1100	285	1000000	384

Source : Robert V. Krejcie, Daryle W. Morgan, Determining sample size for research activities, Educational and psychological measurment, 1970, p 608.

وبناء عليه قررت الطالبة توزيع 250، اعتمادا على العينة العشوائية متناسبة مع موظفي البنوك محل الدراسة، حيث استرجع منها 234، بعدها تم استبعاد 18 لعدم قابليتها للتحليل الإحصائي.

المطلب الثاني: مصادر جمع البيانات وأداة الدراسة

من خلال هذ المطلب سنتطرق إلى مصادر جمع البيانات وتحديد أداة الدراسة المعتمدة من طرف الباحثة على النحو الآتي.

أولا. مصادر جمع البيانات:

تعتمد الدراسة للحصول على البيانات على مصدرين أساسين هما:

- المصادر الأولية: والمتمثلة في الاستبيان الموزع على موظفي البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر بمختلف المستويات الإدارية العليا والوسطى.
- المصادر الثانوية: المتمثلة في الكتب والمراجع العربية والأجنبية، المقالات والأطروحات والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، بالإضافة إلى بعض المواقع على شبكة الأنترنت.

ثانيا. أداة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم إعداد الاستبيان وتم تصميمه وتطويره من خلال الاستعانة بالدراسات السابقة، إضافة إلى عرضه على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص الأكاديمي.

ويعتبر الاستبيان الأداة الرئيسية لجمع البيانات الأولية بالإضافة تم الاستعانة بأداة أخرى التي تمثلت في المقابلة تجنبا لأي غموض حول أسئلة الدراسة من خلال تبسيط بعض المصطلحات أو توضيح فكرة معينة، إلى جانب الاطلاع على مختلف التقارير المنشورة للبنوك محل الدراسة. واحتوى استبيان الدراسة على ثلاثة أجزاء:

- الجزء الأول: يتعلق بالبيانات الديموغرافية وهي: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي وسنوات الخبرة.
- الجزء الثاني: يقيس المتغير المستقل، المتمثل في الابتكار المالي والمتكون من ثلاثة أبعاد فرعية: الابتكار المالي في مجال التمويل، في مجال السيولة وفي مجال إدارة المخاطر.
- الجزء الثالث: خصص لأسئلة قياس التي تناولت المتغير التابع، المتمثل في الميزة التنافسية والمتكون من ثلاثة أبعاد فرعية: تكلفة أقل، الجودة، رضا العملاء.

وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي الذي يتضمن خمس مستويات أدناها (1) وأعلاها (5) على النحو التالي: موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق بشدة (1).

وبعد جمع البيانات وتفريغ الاستبيان تم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS لتحليل البيانات وإثبات الفرضيات واستخلاص النتائج.

المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة

يتم التطرق في هذا المطلب إلى التحقق من صدق أداة الدراسة وذلك لأن دقة وصحة النتائج والاستنتاجات مرتبط بشكل كبير بصدق أداة الدراسة ومن ثم تم التأكد من ثبات أداة الدراسة.

أولا. صدق أداة الدراسة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة (الصدق الظاهري) فقد تم عرضها بصورتها الأولية على عدد من المحكمين ذوي الصلة بالموضوع والبالغ عددهم خمسة ذوي الخبرة والاختصاص كما هو موضح في الملحق رقم (02)، ووفقا لآرائهم والأخذ بملاحظاتهم واقتراحاتهم بعين الاعتبار، قامت الباحثة بإجراء ما يلزم من تغييرات ليخرج الاستبيان بصورته النهائية كما هو موضح في الملحق رقم (01).

ثانيا. ثبات أداة الدراسة:

لاختبار ثبات أداة الدراسة تم استخدام مقياس ألفا كرونباخ، حيث تكون نتيجة المقياس ضعيفة إذا كانت قيمة معامل الثبات أقل من (0.60)، بينما إذا كانت القيمة بحدود (0.70) تعتبر مقبولة، وكلما اقتربت القيمة من 100 دلّ هذا على درجات ثبات أعلى لأداة الدراسة، والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم (07-03): معامل الثبات ألفا كرونباخ

الرقم	البيان	قيمة ألفا
1	الابتكار المالي في مجال التمويل	0.898
2	الابتكار المالي في مجال السيولة	0.906
3	الابتكار المالي في مجال إدارة المخاطر	0.873
4	جميع فقرات الابتكار المالي	0.938
5	تكلفة أقل	0.850
6	الجودة	0.887
7	رضا العملاء	0.892
8	جميع فقرات الميزة التنافسية	0.939
9	الاستبيان ككل	0.962

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ تراوحت بين (0.962-0.850)، وبالتالي فاقت المعدل الذي يمثل الحد الأدنى المتعارف عليه في العلوم الاجتماعية والمقدرة ب 0.6، وهذا يعني ثبات أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد عليها لإجراء التحليل الإحصائي.

المبحث الثالث: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

سيتم التعرف من خلال هذا المبحث على خصائص وسمات عينة الدراسة، بحساب التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، إضافة إلى تحليل محاور الاستبيان، وفي الأخير تم اختبار فرضيات الدراسة والتعليق عليها.

المطلب الأول: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة

يتضمن هذا المطلب وصفا لخصائص عينة الدراسة وهي الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي وسنوات الخبرة، بتوضيح توزيع أفراد عينة الدراسة من خلال الإجابات العينة على الأسئلة المتعلقة بالعوامل الديموغرافية.

أولا. الجنس:

كان توزيع أفراد العينة حسب الجنس، كما هو موضح في الجدول التالي:

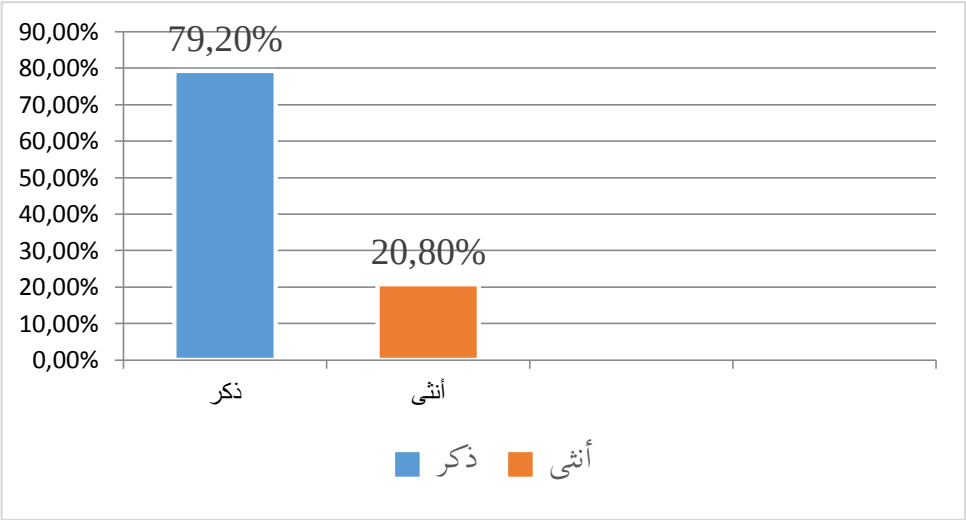
الجدول رقم (08-03): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

		التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	171	79.2
	انثى	45	20.8
	المجموع	**216**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (08-03)، يتضح أن أفراد العينة ذكورا بنسبة (79.2%)، وهذا راجع لتوزيع القوى العاملة الخدمية وتحديدا القطاع البنكي من حيث الجنس، حيث يتطلب عنصر الذكور نظرا لصعوبة العمل البنكي وساعات عمله الطويلة والذي قد لا يتماشى مع طبيعة جنس الإناث.

الشكل رقم (06-03): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

ثانيا. العمر:

كان توزيع أفراد العينة حسب العمر، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-09): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

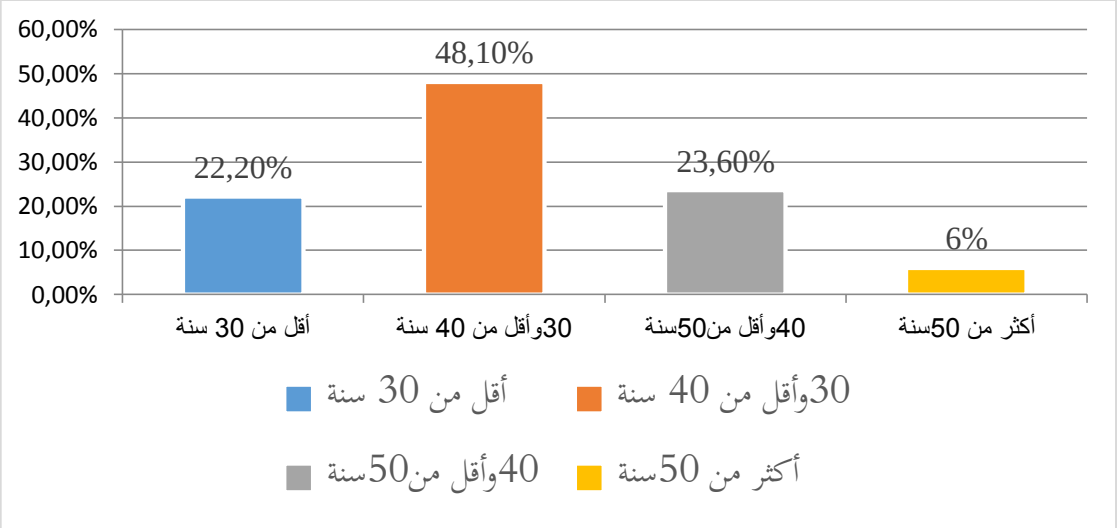
		التكرار	النسبة المئوية
العمر	أقل من 30سنة	48	22.2
	30وأقل من 40 سنة	104	48.1
	40وأقل من50سنة	51	23.6
	أكثر من 50سنة	13	6
	المجموع	**216**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول رقم (03-09)، بأن أغلبية أفراد العينة من 30 سنة وأقل من 40 سنة بنسبة (48.1%)، وشكل أفراد العينة من الفئة 50سنة فأكثر بنسبة (6%) النسبة الصغرى، يدل أن البنوك الإسلامية محل الدراسة تركز على توظيف الأفراد بغض النظر عن العمر، مما يتوفر لديها من جميع الفئات العمرية، ويمكن القول أيضا أن معظم أفراد العينة هي فئة شباب، وهذا يعني سعي هذه البنوك الإسلامية

العاملة في الجزائر على استقطاب فئة الشباب للعمل، خاصة نحو توجهها لتطبيق الابتكار المالي الذي يحتاج إلى أفكار وجهود الفئات العمرية الشابة، إضافة إلى توفر الفئة العمرية التي تتمتع بالخبرة الكافية لإنجاز العمل.

الشكل رقم (07-03): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

ثالثا. المؤهل العلمي:

كان توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي، كما هو موضح في الجدول التالي:

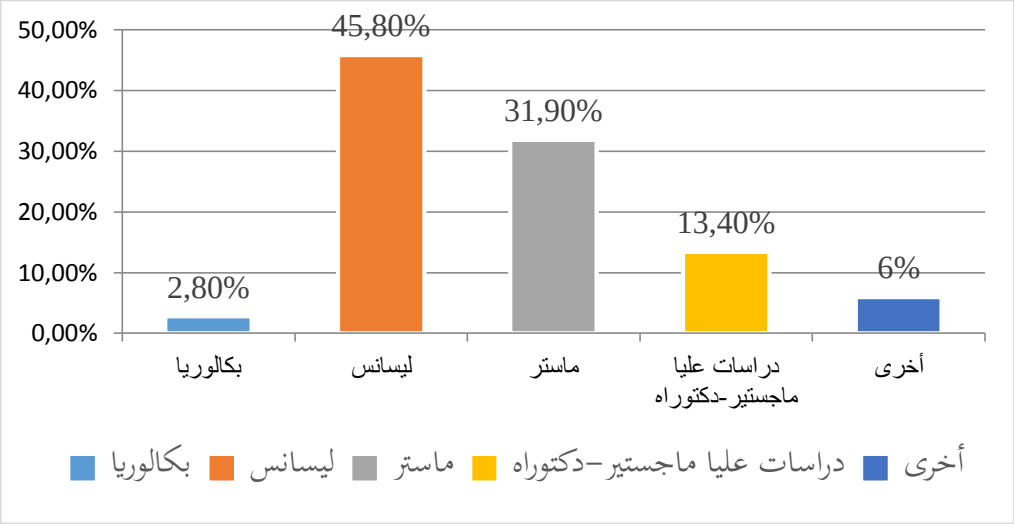
الجدول رقم (03-10): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

		التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	بكالوريا	6	2.8
	ليسانس	99	45.8
	ماستر	69	31.9
	دراسات عليا ماجستير– دكتوراه	29	13.4
	أخرى	13	6
	المجموع	**2016**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (10-03)، أن أفراد عينة الدراسة موزعين حسب متغير المؤهل العلمي على نحو أن أكبر توزيع كان لأفراد عينة الدراسة الذي يحملون شهادة ليسانس والتي بلغت نسبة (45.8%)، تلاهم حملة الماستر بنسبة (31.9%)، يتضح أن أغلبية أفراد العينة من مستوى جامعي وهذا يتوافق مع التوجه العام في القطاعين العام والخاص في استقطاب الموارد البشرية ذات الشهادات الجامعية، أما حملة البكالوريا شكلت النسبة الصغرى بنسبة (2.8%) وهذا تماشيا مع القطاع البنكي لتوظيف هذه الفئة كحد أدنى.

الشكل رقم (08-03): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

رابعا. المستوى الوظيفي:

كان توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي، كما هو موضح في الجدول التالي:

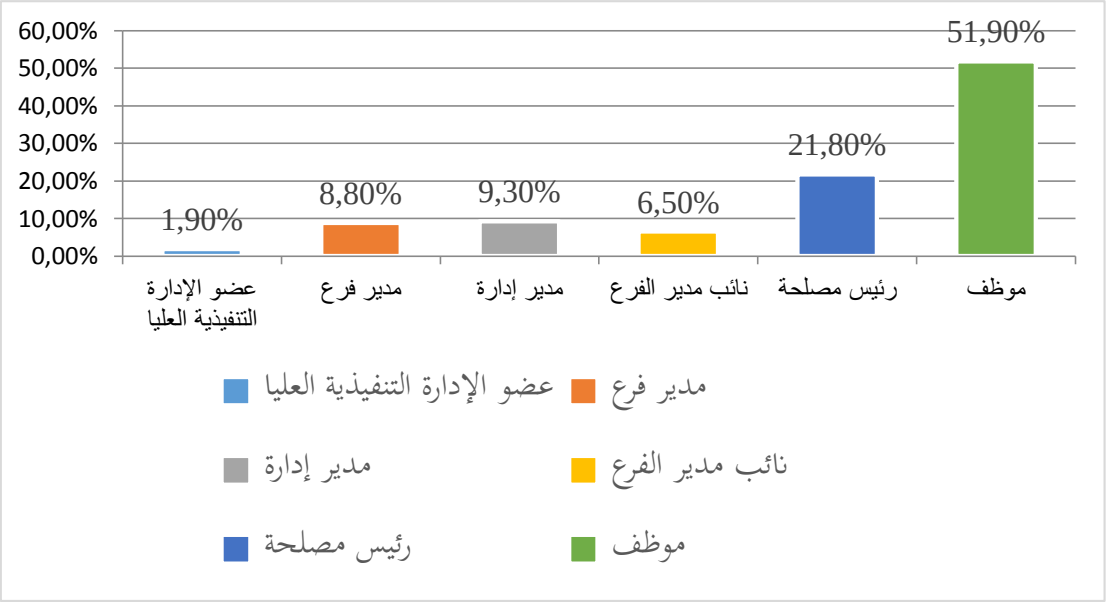
الجدول رقم (11-03): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الوظيفي

		التكرار	النسبة المئوية
المستوى الوظيفي	عضو الإدارة التنفيذية العليا	4	1.9
	مدير فرع	19	8.8
	مدير إدارة	20	9.3
	نائب مدير الفرع	24	6.5
	رئيس مصلحة	47	21.8
	موظف	112	51.9
	المجموع	**216**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن فئة الموظفين قد شكلوا النسبة الكبرى والتي بلغت (51.9%)، في حين شكل أعضاء الإدارة التنفيذية العليا نسبة (1.9%)، وهذا يتوافق مع الهرم الإداري في المنظمات، خاصة في القطاع البنكي حيث يزداد العدد كلما اتجهنا نحو قاعدة الهرم.

الشكل رقم (03-09): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

خامسا. سنوات الخبرة:

كان توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة، كما هو موضح في الجدول التالي:

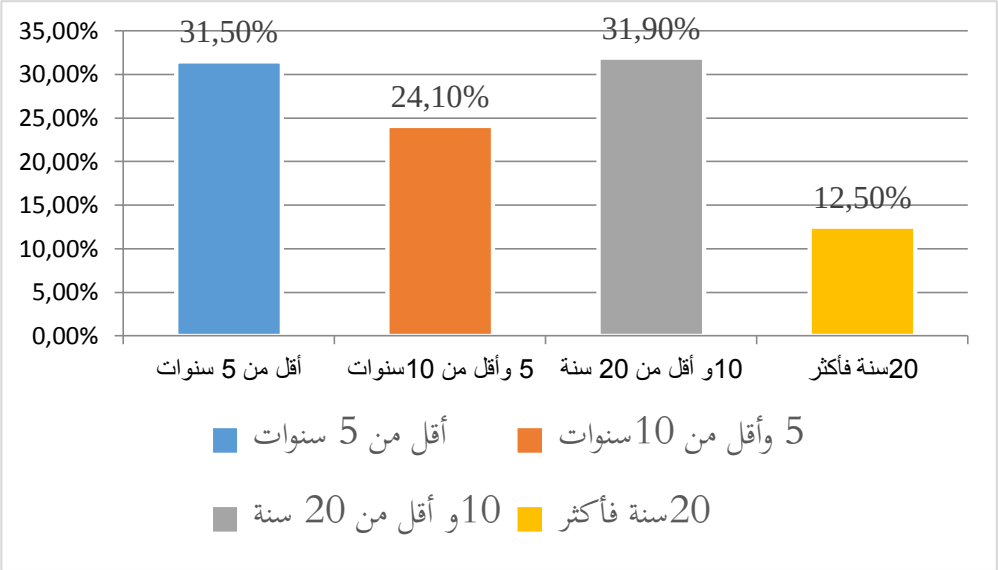
الجدول رقم (03-12): توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة

		التكرار	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	أقل من 5سنوات	68	31.5
	5 وأقل من 10سنوات	52	24.1
	10و أقل من 20 سنة	69	31.9
	20سنة فأكثر	27	12.5
	المجموع	**216**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (03-12)، أن توزيع أفراد العينة من حيث سنوات الخبرة بالبنوك الإسلامية محل الدراسة جاءت فئة الثالثة من 10 وأقل من 20 سنة المرتبة الأولى بنسبة (31.9%)، وشكل أفراد العينة من الفئة 20 سنة فأكثر النسبة الصغرى التي بلغت (12.5%)، وهذا يدل على البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يتوفر لديها موظفين يتمتعون بالخبرات اللازمة.

الشكل رقم (03-10): توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لمحاور الاستبيان

للتعرف على اتجاهات أفراد العينة من متغيرات نموذج الدراسة، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والترتيب والأهمية النسبية عند كل فقرة.

أولا. تحليل فقرات الاستبيان للمحور الأول (الابتكار المالي):

من خلال تحليل فقرات المحور الأول المتعلق بالابتكار المالي، سنحاول معرفة ما مستوى الاهتمام بالابتكار المالي في البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر. ولتحديد الأهمية النسبية تم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي لوصف قيم المتوسطات الحسابية وهي كما يلي:

الجدول رقم (03-13): مقياس ليكارت الخماسي

الاتجاه	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المستوى	1	2	3	4	5
المتوسط الحسابي	1.79-1	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5-4.20

المصدر: عز حسين عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي ولاستدلالي، خوارزمية العلمية للنشر والتوزيع، جدة السعودية،2007، ص541.

وبناء على ذلك يكون تطبيق المقياس كما يلي:

- من (1-أقل من 1.79) ضعيف جدا.
- من (1.8-أقل من 2.59) ضعيف.
- من (2.6-أقل من 3.39) متوسط.
- من (3.4-أقل من 4.2) مرتفع.
- من (5-4.2) مرتفع جدا.

1.الابتكار المالي في مجال التمويل:

الجدول رقم (14-03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات الابتكار المالي في مجال التمويل

الفقرات	استجابة أفراد العينة (النسبة المئوية والتكرار)					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الأهمية النسبية
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1.تسعى إدارة البنك إلى إيجاد أدوات تمويلية جديدة لحل مشاكل التمويل	%0	%1.9	%5.1	%67.6	%25.5	4.17	0.595	موافق	مرتفعة
	0	4	11	146	55				
2.يتعاون البنك مع خبرات واستشارات من أجل تقديم صيغ تمويلية جديدة ومبتكرة	%0	%2.8	%8.8	%63	%25.5	4.11	0.666	موافق	مرتفعة
	0	6	19	136	55				
3.يعمل البنك على توفير المناخ التنظيمي المناسب للإبداع	%0.5	10.2%	%21.3	%52.3	15.7%	3.73	0.865	موافق	مرتفعة
	1	22	46	113	34				
4.يعمل البنك على استقطاب المبدعين في مجال الأعمال المصرفية	%1.4	%8.3	%31	%74.7	%11.6	3.60	0.852	موافق	مرتفعة
	3	18	67	103	25				
5.يخضع موظفي البنك لدورات تدريبية حول تنمية أساليب التفكير الابتكاري	%2.3	%14.4	%27.3	%43.1	%13	3.50	0.969	موافق	مرتفعة
	5	31	59	93	28				

6.يشجع البنك التنافس الإبداعي بين فرق العمل الداخلية لتطوير المنتجات والخدمات الجديدة	%1.9	%16.2	%27.3	%40.7	%13.9	3.49	0.983	موافق	مرتفعة
	4	35	59	88	30				
7.يحرص البنك على جعل الابتكارات كمسار لاحتلال المركز التنافسي لها	%0.9	%12.5	%18.5	%52.8	%15.3	3.69	0.910	موافق	مرتفعة
	2	27	40	114	33				
8.يعمل البنك على توفير روح الابتكار بين العاملين فيه	%0.9	%16.2	%26.9	46.8%	%9.3	3.47	0.904	موافق	مرتفعة
	2	35	58	101	20				
9.يوجد في البنك وحدة متخصصة تهتم برعاية الابتكار وتطوير الأفكار الابتكارية	%5.6	%24.5	%29.6	%34.7	%5.6	3.10	1.016	محايد	متوسطة
	12	53	64	75	12				
10.يجعل البنك عنصر الابتكار بندا مهما في خطته العملية واستراتيجيته التطويرية	%1.4	%21.8	%26.9	%41.2	%8.8	3.34	0.961	محايد	متوسطة
	3	47	58	89	19				
11.طرح منتجات جديدة قبل المنافسين من أولويات البنك	%0.5	%6.9	%17.1	%54.6	%20.8	3.88	0.830	موافق	مرتفعة
	1	15	37	118	45				
12.يتوفر في البنك على كوادر مبدعة ملمة بالقواعد الشرعية	%1.4	%6.5	%12.5	%55.1	%24.5	3.95	0.869	موافق	مرتفعة
	3	14	27	119	53				
المقياس لعام						**3.66**	**0.602**		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن مستوى المقياس العام لفقرات الابتكار المالي في مجال التمويل مرتفع حيث بلغ المتوسط العام (3.66) وبانحراف معياري (0.602)، وهي بذلك تعبر عن موافقة الموظفين عن فقرات الابتكار المالي في مجال التمويل.

- جاءت الفقرة الأولى (تسعى إدارة البنك إلى إيجاد أدوات تمويلية جديدة لحل مشاكل التمويل) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.17) وبأهمية نسبية مرتفعة، مما يشير إلى إدراك أفراد عينة الدراسة لأهمية الابتكار في إيجاد أدوات تمويلية جديدة، التي من خلالها يتم الوصول إلى حلول لمشاكل التمويل.
- حلت الفقرة التاسعة (يوجد في البنك وحدة متخصصة تهتم برعاية الابتكار والتطوير الأفكار الابتكارية) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.10) وبأهمية نسبية متوسطة، مما يشير إلى الموافقة المتوسطة لأفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة، لأهمية أن يمتلك البنك وحدة متخصصة بالبحث والتطوير لتتمكن من تنفيذ وتطبيق الأفكار الابتكارية.

2.الابتكار المالي في مجال السيولة:

الجدول رقم (15-03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات الابتكار المالي في مجال السيولة

الفقرات	استجابة أفراد العينة (النسبة المئوية والتكرار)					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الأهمية النسبية
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1.يسعى البنك على ابتكار منتجات جديدة تعمل على تحقيق الملاءة وفق معايير لجنة بازل وتحصيل السيولة بأقصر وقت	%1.4	%4.6	%29.6	%52.3	%12	3.69	0.796	موافق	مرتفعة
	3	10	64	113	26				
2.يسعى البنك إلى ابتكار أنظمة لقياس ومراقبة جميع مخاطر السيولة	%1.9	%4.2	%19.4	%56	%18.5	3.85	0.833	موافق	مرتفعة
	4	9	42	121	40				
3.يعمل البنك على إفساح المجال للتعامل مع مجموعة واسعة من الأدوات الجديدة	%1.4	%6	%30.1	%51.4	%11.1	3.65	0.811	موافق	مرتفعة

والمبتكرة والتي تتميز بالسيولة العالية نسبيا	3	13	65	111	24				
4.يحاول البنك ابتكار مصادر جديدة لتوفير السيولة عند الحاجة	%0.9	%4.6	%14.8	%60.6	%19	3.92	0.777	موافق	مرتفعة
	2	10	32	131	41				
5.يسعى البنك إلى ابتكار وسائل تكنولوجية حديثة لإدارة السيولة من حيث البرامج والتقنيات الجديدة	%0.9	%6.9	%18.5	%55.1	%18.5	3.83	0.841	موافق	مرتفعة
	2	15	40	119	40				
6.ابتكار أدوات استثمارية جديدة بتكلفة مناسبة لاستثمار فائض السيولة المتوافر لديها	%1.4	%5.6	%23.1	%56.9	%13	3.75	0.804	موافق	مرتفعة
	3	12	50	123	28				
7.يعمل البنك على الأخذ بعين الاعتبار عند ابتكار المنتجات والخدمات الجديدة وأثرها على السيولة بصورة مربحة	%0.9	%4.6	%19.9	%61.1	%13.4	3.81	0.755	موافق	مرتفعة
	2	10	43	132	29				
8.يركز البنك على الصيغ التمويلية المبتكرة التي تتسم تدفقاتها بالوضوح	%1.9	%4.2	%20.8	%56.9	%16.2	3.81	0.820	موافق	مرتفعة
	4	9	45	123	35				
9.يعمل البنك على ابتكار أدوات جديدة تكون قابلة للتداول في السوق النقد وفقا لمتطلبات بنك الجزائر	%1.9	%7.4	%21.3	%52.3	%16.7	3.75	0.885	موافق	مرتفعة
	4	16	46	114	36				

10.يعمل البنك على ابتكار آلية لقياس ورصد فائض أمواله من خلال التدفقات النقدية الواردة والخارجة	%0.9	%4.2	%28.7	%53.7	%12.5	3.73	0.768	موافق	مرتفعة
	2	9	62	116	27				
11.يسعى البنك إلى ابتكار تقنية تساعده على الحصول على المعلومات عن الحركة النقدية لدى الزبائن	%1.9	%5.1	%25.9	%51.9	%15.3	3.74	0.846	موافق	مرتفعة
	4	11	56	112	33				
المقياس العام						**3.77**	**0.584**		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول رقم (15-03)، أن مستوى المقياس العام لفقرات الابتكار المالي في مجال السيولة مرتفع حيث بلغ المتوسط العام (3.77) وبانحراف معياري (0.584)، وهي بذلك تعبر عن موافقة الموظفين عن فقرات الابتكار المالي في مجال السيولة.

- جاءت الفقرة الرابعة (يحاول البنك ابتكار مصادر جديدة لتوفير السيولة عند الحاجة) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.92) وبأهمية نسبية مرتفعة، وهذا يفسر إدراك أفراد عينة الدراسة لأهمية ابتكار مصادر جديدة لمواجهة الضغوطات وحالات النقص.
- حلت الفقرة الثالثة (يعمل البنك على إفساح المجال للتعامل مع مجموعة واسعة من الأدوات الجديدة والمبتكرة والتي تتميز بالسيولة العالية نسبيا) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.65) وبأهمية نسبية مرتفعة، مما يشير إلى إدراك أفراد عينة الدراسة لأهمية التعامل مع الأدوات المبتكرة ذات السيولة العالية في مختلف نشاطاتها الاستثمارية أو التمويلية.

3.الابتكار المالي في مجال إدارة المخاطر:

الجدول رقم (16-03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات الابتكار المالي في مجال إدارة المخاطر

الفقرات	استجابة أفراد العينة (النسبة المئوية والتكرار)					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الأهمية النسبية
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1.يعمل البنك على طرح منتجات جديدة تنطوي على مخاطر نسبية لأنها تتضمن أرباح متوقعة	%6.9	%0.5	%21.8	%57.4	%13.4	3.70	0.953	موافق	مرتفعة
	15	1	47	124	29				
2.يتبنى البنك معايير بازل ومتطلبات بنك الجزائر في تطوير وابتكار أدوات مالية وأدوات التحوط	%2.8	%0.5	%26.9	%57.9	%12	3.76	0.776	موافق	مرتفعة
	6	1	58	125	26				
3.يعتمد البنك على أنماط جديدة في إدارة عملياته التشغيلية	%3.7	%0.5	%31.5	%53.2	%11.1	3.68	0.822	موافق	مرتفعة
	8	1	68	115	24				
4.يعمل البنك على إيجاد تقنيات جديدة والاستراتيجيات الملائمة للتعامل مع المخاطر المالية	%3.7	%0.9	%19.9	%59.7	%15.7	3.83	0.837	موافق	مرتفعة
	8	2	43	129	34				
5.يتوفر في البنك على بنية تكنولوجية تحتية مميزة تساعده على إدارة المخاطر	%5.1	%0	%23.1	%57.4	%14.4	3.76	0.883	موافق	مرتفعة
	11	0	50	124	31				
6.يسعى البنك إلى التنويع والابتكار في مجال مصادر وتوظيف الأموال	%2.3	%0.5	%14.8	%63.4	%19	3.96	0.752	موافق	مرتفعة
	5	1	32	137	41				

7.يتوفر في البنك كادر بشري مدرب باستمرار في مجال ابتكار أدوات جديدة في مجال تسيير المخاطر	%6.5	%0.9	%29.2	%49.1	%14.4	3.64	0.964	موافق	مرتفعة
	14	2	63	106	31				
8.يستخدم البنك التكنولوجيا الحديثة للحصول على أحدث المعلومات من أجل التسيير الفعال للمخاطر	%5.6	%0.5	%26.4	%48.1	%19.4	3.75	0.960	موافق	مرتفعة
	12	1	57	104	42				
9.يقوم البنك بتكوين مهندسين ماليين لإدارة المخاطر	%7.4	%0.9	%35.2	%43.1	%13.4	3.54	0.992	موافق	مرتفعة
	16	2	76	93	29				
10.يسعى البنك إلى استخدام أحدث الابتكارات في التكنولوجيا في المجال المالي والمحاسبي لتجنب المخاطر كليا	%4.2	%0.5	%26.9	%53.2	%15.3	3.75	0.869	موافق	مرتفعة
	9	1	58	115	33				
11.يعتمد البنك على أفكار ابتكارية وخبرات في مجال إدارة المخاطر	%1.4	%0.9	%31	%56	%10.6	3.74	0.715	موافق	مرتفعة
	3	2	67	121	23				
12.يتجنب البنك المخاطر الناتجة عن تبني منهجية التطوير والابتكار	%1.9	%0.9	%44	%46.8	%6.5	3.55	0.713	موافق	مرتفعة
	4	2	95	101	14				
13.يتردد البنك في تبني أفكار مبتكرة التي تنطوي على المخاطرة	%8.8	%0.9	%38	%45.8	%6.5	3.40	0.960	موافق	مرتفعة
	19	2	82	99	14				

14.يعمل البنك على تطوير أدوات استثمارية جديدة تعمل على تحويل الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة إلى استثمارات ذات مخاطر منخفضة	%2.8	%0.9	%27.3	%56	%13	3.75	0.795	موافق	مرتفعة
	6	2	59	121	28				
المقياس لعام						**3.70**	**0.529**		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول رقم (16-03)، أن مستوى المقياس العام لفقرات الابتكار المالي في مجال إدارة المخاطر مرتفع حيث بلغ المتوسط العام (3.70) وبانحراف معياري (0.529)، وهي بذلك تعبر عن موافقة الموظفين عن فقرات الابتكار المالي في مجال إدارة المخاطر.

جاءت الفقرة السادسة (يسعى البنك إلى التنويع والابتكار في مجال مصادر وتوظيف الأموال) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.96) وبأهمية نسبية مرتفعة، مما يدل إدراك أفراد عينة الدراسة لأهمية اعتماد على استراتيجية تنويع محافظها الاستثمارية وإيجاد مصادر مبتكرة لإدارة مخاطرها.

- حلت الفقرة الثاني عشر (يتردد البنك في تبني أفكار مبتكرة التي تنطوي على المخاطرة) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.40) وبأهمية نسبية مرتفعة، مما يشير إلى إدراك أراد عينة الدراسة على تجنب الأفكار الابتكاري ذات المخاطرة، وتميل لتبني أفكار ابتكارية ذات مخاطرة أقل.

ولمعرفة الأهمية النسبية لأبعاد الابتكار المالي، تم إعداد الجدول التالي:

الجدول رقم (16-03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأبعاد الابتكار المالي

البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
التمويل	3.66	0.602	3	مرتفعة
السيولة	3.77	0.584	1	مرتفعة
إدارة المخاطر	3.70	0.529	2	مرتفعة
الابتكار المالي	3.70	0.475		مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

تشير نتائج الجدول رقم (17-03) إلى الأهمية النسبية المرتفعة للابتكار المالي في البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.70) وبانحراف معياري (0.475)، وأظهر الجدول أن بعد الابتكار المالي في مجال السيولة جاء في المرتبة الأولى بمتوسط (3.77) وبانحراف معياري (0.584) وبأهمية نسبية مرتفعة، بينما جاء بعد الابتكار المالي في مجال التمويل بالمرتبة الأخيرة بمتوسط (3.66) وبانحراف معياري (0.602) وبأهمية نسبية مرتفعة.

ثانيا. تحليل فقرات الاستبيان للمحور الثاني (الميزة التنافسية):

من خلال تحليل فقرات المحور الثاني المتعلق بالميزة التنافسية، سنحاول معرفة أهمية أبعاد الميزة التنافسية في البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر على النحو التالي:

1.تكلفة أقل:

الجدول رقم (18-03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات تكلفة أقل

الفقرات	استجابة أفراد العينة (النسبة المئوية والتكرار)					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الأهمية النسبية
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1.يعتمد البنك على دعم الابتكارات من أجل تخفيض التكاليف	%1.4	%6.9	%23.1	%55.4	%13.4	3.72	0.833	موافق	مرتفعة
	3	15	50	119	29				
2.يعتمد البنك على التكنولوجيا الحديثة التي تعمل على تخفيض التكاليف	%0.9	%9.7	%18.5	%55.1	%15.7	3.75	0.869	موافق	مرتفعة
	2	21	40	119	34				
3.يعمل البنك على تقديم منتجات وخدمات جديدة بالتكلفة المناسبة لكسب ميزة تنافسية	%0.5	%5.1	%14.8	%58.8	%20.8	3.94	0.776	موافق	مرتفعة
	1	11	32	127	45				
4.يقدم البنك الحوافز	%6.5	%16.7	%31	%38	%7.9	3.24	1.033	محايد	متوسطة

المختلفة للموظفين الذين يقدمون أفكارا تساهم في خفض التكاليف	14	36	67	82	17				
5.يسعى البنك إلى تخفيض التكاليف عملياته الداخلية لتوفير منتجات جديدة للزبائن بأسعار منافسة	%1.4	%6.9	%25.5	%54.2	%12	3.69	0.826	موافق	مرتفعة
	3	15	55	117	26				
6.يدعم البنك عمليات التطوير المستمر في تقديم الخدمة لتقليل التكاليف	%0.5	%8.8	%24.5	%56.5	%9.7	3.66	0.790	موافق	مرتفعة
	1	19	53	122	21				
7.يعمل البنك على تقديم منتجات جديدة بأسعار تعتبر تنافسية في السوق البنكي	%1.4	%5.1	%20.8	%51.4	%21.3	3.86	0.857	موافق	مرتفعة
	3	11	45	111	46				
8.ابتكار البنك من خلال توفير البنك الجالس والواقف وتوفير أجهزة الصراف الآلي يؤدي إلى تقليل وقت الانتظار	%0.9	%5.1	%16.2	%54.6	%23.1	3.94	0.825	موافق	مرتفعة
	2	11	35	118	50				
المقياس العام						**3.72**	**0.596**		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول رقم (18-03)، أن مستوى المقياس العام لفقرات تكلفة أقل مرتفع حيث بلغ المتوسط العام (3.72) وبانحراف معياري (0.596)، وهي بذلك تعبر عن موافقة الموظفين عن فقرات تكلفة أقل.

جاءت الفقرة الثالثة (يعمل البنك على تقديم منتجات وخدمات جديدة بالتكلفة المناسبة لكسب ميزة تنافسية) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.94) وبأهمية نسبية مرتفعة، مما يدل إدراك أفراد عينة الدراسة أن الابتكار يكون في صالح العملاء لأنه يمنحهم منتجات مبتكرة وبالتكلفة المناسبة لهم مما يحقق التميز للبنك في ذهنية عملائه، لهذا يهتم بشكل كبير بتقديم منتجاته وخدماته الجديدة بالتكلفة المناسبة.

- حلت الفقرة الرابعة (يقدم البنك الحوافز المختلفة للموظفين الذين يقدمون أفكارا تساهم في خفض التكاليف) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.24) وبأهمية نسبية متوسطة، وهذا يفسر الموافقة

المتوسطة حول هذه الفقرة، لأهمية تقديم الدعم والتشجيع الكافي لموظفيه على تقديم أفكارا جديدة يستخدمها البنك من خلالها تعمل على تقليل التكاليف.

2.الجودة:

الجدول رقم (19-03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات الجودة

الفقرات	استجابة أفراد العينة (النسبة المئوية والتكرار)					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الأهمية النسبية
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1.يحرص البنك على تقييم الجودة باستخدام تقنيات متطورة	%1.4	%7.9	%17.1	%54.2	%19.4	3.82	0.882	موافق	مرتفعة
	3	17	37	117	42				
2.يعمل البنك على الاستمرارية بتقديم منتجاته وخدماته بجودة للتفوق على المنافسين	%0.9	%3.7	%13.9	%63	%18.5	3.94	0.745	موافق	مرتفعة
	2	8	30	136	40				
3.يعمل البنك على ضبط الجودة من خلال وحدة متخصصة بذلك	%0.5	%7.4	%19.9	%55.6	%16.7	3.81	0.818	موافق	مرتفعة
	1	16	43	120	36				
4.يعمل البنك على معرفة آراء الزبائن باستمرار بما يخص جودة خدماته	%0.5	%6.9	%11.6	%54.2	%26.9	4.00	0.841	موافق	مرتفعة
	1	15	25	117	58				
5.يحرص البنك على توظيف الكفاءات لتخفيض معدل الأخطاء	%1.4	%15.3	%19.9	%51.4	%12	3.57	0.937	موافق	مرتفعة
	3	33	43	111	26				
6.تعد الجودة العامل الرئيسي لدى البنك في عملية المنافسة	%0.5	%6.5	%19.4	%50.5	%23.1	3.84	0.848	موافق	مرتفعة
	1	14	42	109	50				

7.يوفر البنك العاملين الكفؤين بما يضمن جودة العمليات فيه	%1.9	%11.1	%21.8	%48.6	%16.7	3.67	0.944	موافق	مرتفعة
	4	24	47	105	36				
8.يدعم البنك برامج التدريب والتطوير التي تتوافق مع معايير الجودة الدولية	%1.9	%10.6	%20.8	%47.2	%19.4	3.72	0.959	موافق	مرتفعة
	4	23	45	102	42				
المقياس العام						**3.80**	**0.653**		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول رقم (19-03)، أن مستوى المقياس العام لفقرات الجودة مرتفع حيث بلغ المتوسط العام (3.80) وبانحراف معياري (0.653)، وهي بذلك تعبر عن موافقة الموظفين عن فقرات الجودة.

جاءت الفقرة الرابعة (يعمل البنك على معرفة آراء الزبائن باستمرار بما يخص جودة خدماته) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.00) وبأهمية نسبية مرتفعة، وهذا يدل إدراك أفراد عينة الدراسة لأهمية معرفة آراء زبائنها حتى تستطيع تقديم خدماتها ذات جودة في كافة عملياتها.

- حين حلت الفقرة الخامسة (يحرص البنك على توظيف الكفاءات لتخفيض معدل الأخطاء) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.57) وبأهمية نسبية مرتفعة، وهذا يدل إدراك أفراد عينة الدراسة على معرفتهم على انتهاج البنك لسياسة توظيف الكفاءات.

3.رضا العملاء:

الجدول رقم (20-03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لفقرات رضا العملاء

الفقرات	استجابة أفراد العينة (النسبة المئوية والتكرار)					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الأهمية النسبية
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1.يعمل البنك على متابعة كل جديد في القطاع البنكي لتلبية رغبات الزبائن من منتجات وخدمات	%0	%3.2	%14.4	%58.8	%23.6	4.03	0.715	موافق	مرتفعة
	0	7	31	127	51				
2.يهتم البنك بالتعرف على زبائنه لتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم	%0	%5.6	%11.6	%54.2	%28.7	4.06	0.790	موافق	مرتفعة
	0	12	25	117	62				
3.يمتلك البنك عددا كاف من الوكالات المنتشرة لتسهيل حصول الزبائن على خدمات بنكية	%2.8	%21.3	%18.1	%44.4	%13.4	3.44	1.055	موافق	مرتفعة
	6	46	39	96	29				
4.استجابة البنك على استفسارات الزبائن من خلال الأنترنت ومختلف وسائل الاتصال بسرعة ليحافظ على الزبائن	%1.4	%6	%13	%49.5	%30.1	4.01	0.894	موافق	مرتفعة
	3	13	28	107	65				
5.يقدم البنك منتجات جديدة مطابقة لتوقعات الزبائن	%0.9	%3.7	%22.2	%57.9	%15.3	3.83	0.761	موافق	مرتفعة
	2	8	48	125	33				

6.يهتم البنك بالتكيف السريع لتقديم الخدمات تلبي حاجات الزبائن في الوقت المناسب	%0.9	%6	%12	%62.5	%18.5	3.92	0.761	موافق	مرتفعة
	2	13	26	135	40				
7.يقوم موظفو البنك بتقديم المشورة للزبائن	%0	%4.6	%11.6	%58.8	%25	4.04	0.743	موافق	مرتفعة
	0	10	25	127	54				
8.يستطيع البنك من خلال عملية الابتكار من إقناع وترغيب الزبون في التعامل معه	%0.5	%3.2	%14.4	%61.1	%20.8	3.99	0.725	موافق	مرتفعة
	1	7	31	132	45				
9.يتم توجيه عمليات الابتكار بناء على طلبات ورغبات الزبائن	%0.5	%7.4	%24.1	%57.4	%10.6	3.70	0.775	موافق	مرتفعة
	1	16	52	124	23				
10.يتوفر في البنك موظفين متميزين ولديهم القدرة على استقطاب الزبائن وتسهيل تقديم المنتجات الجديدة المتوفرة	%0.5	%3.7	%12.5	%59.3	%24.1	4.03	0.747	موافق	مرتفعة
	1	8	27	128	52				
11.يمتلك موظفو البنك جميع المعلومات عن المنتجات والخدمات المبتكرة لتحقيق الاتصال مع الزبائن	%0.5	%8.3	%19.9	%56.5	%14.8	3.77	0.820	موافق	مرتفعة
	1	18	43	122	32				
12.يتوفر في البنك على ابتكارات في تكنولوجيا المعلومات مثل الانترنت، الصراف الآلي وذلك لتوفير الخدمة للزبون في المنزل أو المتاجر وأماكن التسوق	%0.5	%4.6	%13	%49.5	%32.4	4.09	0.822	موافق	مرتفعة
	1	10	28	107	70				
المقياس لعام						**3.90**	**0.546**		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول رقم (20-03)، أن مستوى المقياس العام لفقرات رضا العملاء مرتفع حيث بلغ المتوسط العام (3.90) وبانحراف معياري (0.546)، وهي بذلك تعبر عن موافقة الموظفين عن فقرات رضا العملاء.

- وقد جاءت الفقرة الثاني عشر (يتوفر في البنك على ابتكارات في تكنولوجيا المعلومات مثل الانترنت، الصراف الآلي وذلك لتوفير الخدمة للزبون في المنزل أو المتاجر وأماكن التسوق) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.09) وبأهمية نسبية مرتفعة، وهذا يشير إدراك أفراد عينة الدراسة لأهمية الابتكارات التي تعتمد على التكنولوجيا لتقديم الخدمات البنكية لزبائنها وتعمل على تحقيق رضاهم، فتوفر تكنولوجيا تدعم وتحسن الخدمة المقدمة في أي وقت وفي أي مكان.
- حين حلت الفقرة الثالثة (يمتلك البنك عددا كاف من الوكالات المنتشرة لتسهيل حصول الزبائن على خدمات بنكية) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.44) وبأهمية نسبية مرتفعة، مما يدل إلى إدراك أفراد عينة الدراسة لأهمية زيادة الفروع لتغطي كافة أنحاء الوطن لتقريب الحصول على الخدمات البنكية.

ولمعرفة الأهمية النسبية لأبعاد الميزة التنافسية، تم إعداد الجدول التالي:

الجدول رقم (21-03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأبعاد الميزة التنافسية

البعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
تكلفة أقل	3.72	0.596	3	مرتفعة
الجودة	3.80	0.529	2	مرتفعة
رضا العملاء	3.90	0.546	1	مرتفعة
الميزة التنافسية	3.82	0.517		مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

تشير نتائج الجدول رقم (21-03) إلى أن مستوى الميزة التنافسية من حيث الأهمية النسبية مرتفع، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.82) وبانحراف معياري (0.517)، وأظهر الجدول أن بعد رضا العملاء جاء في المرتبة الأولى بمتوسط (3.90) وبانحراف معياري (0.546) وبأهمية نسبية مرتفعة، بينما جاء بعد تكلفة أقل بالمرتبة الأخيرة بمتوسط (3.72) وبانحراف معياري (0.596) وبأهمية نسبية مرتفعة.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

يعرض هذا المطلب اختبار الفرضيات الرئيسية والفرضيات الفرعية، وقبل مناقشة الفرضيات، قامت الباحثة باستخدام كل من اختبار كولمجروف –سمرنوف (1- Sample K-S) وذلك للتأكد من أن البيانات تتبع الطبيعي أم لا وهي اختبارات ضرورية في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا.

أولا. اختبار التوزيع الطبيعي:

من أجل التحقق من فرضية التوزيع الطبيعي، تم اللجوء إلى اختبار كو لمجروف سمرنوف تمهيدا لاستخدام أسلوب تحليل الانحدار من خلال برنامج SPSS، والجدول رقم (22-03) يوضح ذلك:

الجدول رقم (22-03): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

محاور الاستبيان	قيمة الاختبار (Z)	Sig
الابتكار المالي	0.052	0.200
الميزة التنافسية	0.055	0.200

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

يوضح الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية (Sig) لجميع مجالات الدراسة أكبر من مستوى الدالة 0.05 أي (0.200>0.05) وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي، حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

ثانيا. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ للابتكار المالي بأبعاده في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.

ولاختبار الفرضية الرئيسية الأولى، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (23-03): نتائج اختبار أثر أبعاد الابتكار المالي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	Sig	معاملات الانحدار			
					البيان	قيمة B	قيمة T	Sig
الميزة التنافسية	0.734	0.539	82.559	0.000	الثابت	0.999	5.206	0.000
					التمويل	0.376	7.359	0.000
					السيولة	0.263	4.952	0.000
					إدارة المخاطر	0.123	2.160	0.032

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

تشير نتائج الجدول رقم (23-03) إلى أن أثر المتغيرات المستقلة (الابتكار المالي في مجال التمويل، السيولة، إدارة المخاطر) على المتغير التابع (الميزة التنافسية) للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (82.559) والدلالة الإحصائية لها (0.000)، وهي أقل من 0.05، فهذا يشير إلى قبول التأثير من الناحية الإحصائية، في حين كان معامل الارتباط R=0.734 مما يشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مما يدل على الارتباط القوي بين المتغيرات، بالإضافة إلى قيمة معامل التحديد بلغت R^2=0.539 مما يدل على معنوية الانحدار، وعليه فإن أبعاد الابتكار المالي قد فسر ما نسبته (53.9%) من التباين في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.

أما معاملات الانحدار فقد أظهرت قيمة B للحد الثابت قد بلغت 0.999 وقيمة مستوى المعنوية لها بلغت 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على أن الثابت معنوي وله دلالة احصائية.

وقد أظهرت أن قيمة B لبعد الابتكار المالي في مجال التمويل قد بلغت (0.376) وأن قيمة T عنده هي (7.359) وبمستوى دلالة sig=0.000 وهي دالة إحصائيا، وهذا يشير قيمة المعامل B إلى أن التغير في قيمة الابتكار المالي في مجال التمويل بوحدة واحدة يقابله تغيير بمقدار (0.376) في المتغير التابع (الميزة التنافسية).

أما قيمة B لبعد الابتكار المالي في مجال السيولة قد بلغت (0.263) وأن قيمة T عنده هي (4.952) وبمستوى دلالة sig=0.000 وهي دالة إحصائيا، وهذا يشير قيمة المعامل B إلى أن التغير في قيمة الابتكار المالي في مجال السيولة بوحدة واحدة يقابله تغيير بمقدار (0.263) في المتغير التابع (الميزة التنافسية).

أما قيمة B لبعد الابتكار المالي في مجال إدارة المخاطر قد بلغت (0.123) وأن قيمة T عنده هي (2.160) وبمستوى دلالة sig=0.032 وهي دالة إحصائيا، وهذا يشير قيمة المعامل B إلى أن التغير في قيمة الابتكار المالي في مجال إدارة المخاطر بوحدة واحدة يقابله تغيير بمقدار (0.123) في المتغير التابع (الميزة التنافسية).

وبناء على هذه النتائج نقبل الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ للابتكار المالي بأبعاده في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.

ولاختبار الفرضيات الفرعية من الفرضية الرئيسية الأولى، تم تطبيق الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما يلي:

1.الفرضية الفرعية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ للابتكار المالي في مجال التمويل في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.

وكانت أهم نتائج التحليل الانحدار الخطي البسيط متضمنة في الجدول التالي.

الجدول رقم (24-03): نتائج اختبار أثر بعد الابتكار المالي في مجال التمويل في تحقيق الميزة التنافسية – للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	Sig	معاملات الانحدار			
					البيان	قيمة B	قيمة T	Sig
الميزة التنافسية	0.670	0.448	173.924	0.000	الثابت	1.715	10.568	0.000
					التمويل	0.576	13.188	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

تشير نتائج الجدول رقم (24-03) إلى أن أثر المتغير المستقل (الابتكار المالي في مجال التمويل) على المتغير التابع (الميزة التنافسية) للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (173.924) والدلالة الإحصائية لها (0.000)، وهي أقل من 0.05، في حين كان معامل الارتباط R=0.670 مما يشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، بالإضافة إلى قيمة معامل التحديد بلغت R^2=0.448 مما يدل على معنوية الانحدار، وعليه ما نسبته (44.8%) من التباين في الميزة التنافسية يمكن تفسيره من التباين في بعد الابتكار المالي في مجال التمويل.

أما معاملات الانحدار فقد أظهرت قيمة B للحد الثابت قد بلغت 1.715 وقيمة مستوى المعنوية لها بلغت 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على أن الثابت معنوي وله دلالة احصائية.

وقد أظهرت أن قيمة B لبعد الابتكار المالي في مجال التمويل قد بلغت (0.576) وأن قيمة T عنده هي (13.188) وبمستوى دلالة sig=0.000، وهذا يشير قيمة المعامل B إلى أن التغير في قيمة الابتكار المالي في مجال التمويل بوحدة واحدة يقابله تغيير بمقدار (0.576) في المتغير التابع (الميزة التنافسية).

وبناء على هذه النتائج نقبل الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ للابتكار المالي في مجال التمويل في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.

2. الفرضية الفرعية الثانية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ للابتكار المالي في مجال السيولة في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.

وكانت أهم نتائج التحليل الانحدار الخطي البسيط متضمنة في الجدول التالي.

الجدول رقم (25-03): نتائج اختبار أثر بعد الابتكار المالي في مجال السيولة في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	Sig	معاملات الانحدار			
					البيان	قيمة B	قيمة T	Sig
الميزة التنافسية	0.610	0.372	126.884	0.000	الثابت	1.786	9.747	0.000
					السيولة	0.540	11.264	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

تشير نتائج الجدول رقم (25-03) إلى أن أثر المتغير المستقل (الابتكار المالي في مجال السيولة) على المتغير التابع (الميزة التنافسية) للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (126.884) والدلالة الإحصائية لها (0.000)، وهي أقل من 0.05، في حين كان معامل الارتباط R=0.610 مما يشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، بالإضافة إلى قيمة معامل التحديد بلغت R^2=0.372 مما يدل على معنوية الانحدار، وعليه ما نسبته (37.2%) من التباين في الميزة التنافسية يمكن تفسيره من التباين في بعد الابتكار المالي في مجال السيولة.

أما معاملات الانحدار فقد أظهرت قيمة B للحد الثابت قد بلغت 1.786 وقيمة مستوى المعنوية لها بلغت 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على أن الثابت معنوي وله دلالة احصائية.

وقد أظهرت أن قيمة B لبعد الابتكار المالي في مجال السيولة قد بلغت (0.540) وأن قيمة T عنده هي (11.264) وبمستوى دلالة sig=0.000 وهي دالة إحصائيا، وهذا يشير قيمة المعامل B إلى أن التغير

في قيمة الابتكار المالي في مجال السيولة بوحدة واحدة يقابله تغيير بمقدار (0.540) في المتغير التابع (الميزة التنافسية).

وبناء على هذه النتائج نقبل الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ للابتكار المالي في مجال السيولة في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.

3.الفرضية الفرعية الثالثة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ للابتكار المالي في مجال إدارة المخاطر في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.

وكانت أهم نتائج التحليل الانحدار الخطي البسيط متضمنة في الجدول التالي.

الجدول رقم (26-03): نتائج اختبار أثر بعد الابتكار المالي في مجال إدارة المخاطر في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر

المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	Sig	معاملات الانحدار			
					البيان	قيمة B	قيمة T	Sig
الميزة التنافسية	0.515	0.265	77.111	0.000	الثابت	1.966	9.182	0.000
					إدارة المخاطر	0.503	8.781	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

تشير نتائج الجدول رقم (26-03) إلى أن أثر المتغير المستقل (الابتكار المالي في مجال إدارة المخاطر) على المتغير التابع (الميزة التنافسية) للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (77.111) والدلالة الإحصائية لها (0.000)، وهي أقل من 0.05، في حين كان معامل الارتباط R=0.515 مما يشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، بالإضافة إلى قيمة معامل

التحديد بلغت R^2=0.265 مما يدل على معنوية الانحدار، وعليه ما نسبته (26.5%) من التباين في الميزة التنافسية يمكن تفسيره من التباين في بعد الابتكار المالي في مجال إدارة المخاطر.

أما معاملات الانحدار فقد أظهرت قيمة B للحد الثابت قد بلغت 1.966 وقيمة مستوى المعنوية لها بلغت 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على أن الثابت معنوي وله دلالة احصائية.

وقد أظهرت أن قيمة B لبعد الابتكار المالي في مجال إدارة المخاطر قد بلغت (0.503) وأن قيمة T عنده هي (8.781) وبمستوى دلالة sig=0.000 وهي دالة إحصائيا، وهذا يشير قيمة المعامل B إلى أن التغير في قيمة الابتكار المالي في مجال إدارة المخاطر بوحدة واحدة يقابله تغيير بمقدار (0.503) في المتغير التابع (الميزة التنافسية).

وبناء على هذه النتائج، نقبل الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ للابتكار المالي في مجال إدارة المخاطر في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.

ثالثا. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

تتمثل هذه الفرضية في دراسة الفروق بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي والميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى إلى البيانات الشخصية، بحيث تنقسم هذه الفرضية الرئيسية إلى خمس فرضيات فرعية.

1.الفرضية الفرعية الأولى:

توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى الى متغير الجنس.

لاختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثانية، تم استخدام " T لعينتين مستقلتين" وذلك كما يلي:

الجدول رقم (27-03): نتائج اختبار T "لعينتين مستقلتين" – الجنس–

محاور الاستبيان		المتوسطات		قيمة T	Sig
		ذكر	أنثى		
الابتكار المالي	مجال التمويل	3.6623	3.6944	0.727	0.385
	مجال السيولة	3.7863	3.7354	0.016	0.901
	مجال إدارة المخاطر	3.7080	3.6746	0.472	0.493
جميع فقرات الابتكار المالي		3.7110	3.6864	0.011	0.918
الميزة التنافسية		3.8287	3.8175	0.124	0.725
الاستبيان ككل		3.7699	3.7519	0.072	0.789

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، يتبين لنا أن القيمة الاحتمالية Sig المقابلة لاختبار T لعينتين مستقلتين أكبر من مستوى الدلالة 0.05 أي (0.05<0.789) للابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.

وبناء على هذه النتائج، نرفض الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى الى متغير الجنس.

2.الفرضية الفرعية الثانية:

توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى إلى متغير العمر.

لاختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية، تم استخدام تحليل الأحادي One away F Anova.

الجدول رقم (28-03): نتائج اختبار "التباين الأحادي" – العمر–

محاور الاستبيان		المتوسطات				قيمة F	Sig
		أقل من 30 سنة	30وأقل من 40 سنة	40وأقل من50سنة	50سنة وأكثر		
الابتكار المالي	مجال التمويل	3.5729	3.7179	3.6324	3.7756	0.834	0.477
	مجال السيولة	3.7311	3.7649	3.8093	3.8951	0.339	0.797
	مجال إدارة المخاطر	3.7143	3.7170	3.6611	3.6813	0.143	0.934
جميع فقرات الابتكار المالي		3.6690	3.7265	3.6912	3.7543	0.249	0.862
الميزة التنافسية		3.7098	3.8637	3.8109	4.0192	1.623	0.185
الاستبيان ككل		3.6868	3.7951	3.7511	3.8868	0.928	0.428

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، يتبين لنا أن القيمة الاحتمالية Sig المقابلة لاختبار التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 أي (0.05<0.428).

وبناء على هذه النتائج، نرفض الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى الى متغير العمر.

3.الفرضية الفرعية الثالثة:

توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى الى متغير المؤهل العلمي.

الجدول رقم (29-03): نتائج اختبار "التباين الأحادي" – المؤهل العلمي–

محاور الاستبيان		المتوسطات					قيمة F	Sig
		بكالوريا	ليسانس	ماستر	ماجستير –دكتوراه	أخرى		
الابتكار المالي	مجال التمويل	4.3611	3.6397	3.6510	3.6839	3.6346	2.114	0.080
	مجال السيولة	4.4242	3.7824	3.7655	3.6708	3.7133	2.173	0.073
	مجال إدارة المخاطر	4.0833	3.6854	3.7029	3.6207	3.8132	1.118	0.349
جميع فقرات الابتكار المالي		4.2731	3.6956	3.6961	3.6408	3.7201	2.346	0.056
الميزة التنافسية		4.2857	3.8362	3.7878	3.8547	3.6813	1.581	0.181
الاستبيان ككل		4.2794	3.7659	3.7419	3.7477	3.7007	2.029	0.092

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، يتبين لنا أن القيمة الاحتمالية Sig المقابلة لاختبار التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 أي (0.05<0.092).

وبناء على هذه النتائج، نرفض الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى الى متغير المؤهل العلمي.

4.الفرضية الفرعية الرابعة:

توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى الى متغير المستوى الوظيفي.

الجدول رقم (30-03): نتائج اختبار "التباين الأحادي" – المستوى الوظيفي–

محاور الاستبيان		المتوسطات						قيمة F	Sig
		عضو في الإدارة التنفيذية العليا	مدير فرع	مدير إدارة	نائب مدير فرع	رئيس مصلحة	موظف		
الابتكار المالي	مجال التمويل	3.4583	3.9430	3.9292	3.5417	3.5603	3.6451	2.155	0.060
	مجال السيولة	3.6591	3.9522	3.9227	3.6429	3.7273	3.7606	0.853	0.514
	مجال إدارة المخاطر	3.8750	3.8271	3.9286	3.6837	3.6307	3.6645	1.324	0.255
جميع فقرات الابتكار المالي		3.6597	3.8918	3.9236	3.6190	3.6330	3.6786	1.848	0.105
الميزة التنافسية		3.8304	4.1429	4.1071	3.7806	3.7895	3.7436	3.424	0.005
الاستبيان ككل		3.7450	4.0173	4.0154	3.6998	3.7112	3.7111	2.947	0.014

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، يتبين لنا أن القيمة الاحتمالية Sig المقابلة لاختبار التباين الأحادي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 أي (0.014<0.05).

وبناء على هذه النتائج، نقبل الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى الى متغير المستوى الوظيفي.

5.الفرضية الفرعية الخامسة:

توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى الى سنوات الخبرة.

الجدول رقم (31-03): نتائج اختبار "التباين الأحادي" – سنوات الخبرة–

محاور الاستبيان		المتوسطات				قيمة F	Sig
		أقل من 5سنوات	5 وأقل من 10سنوات	10و أقل من 20 سنة	20سنة فأكثر		
الابتكار المالي	مجال التمويل	3.6507	3.7131	3.6920	3.5710	0.383	0.765
	مجال السيولة	3.7848	3.8427	3.7233	3.7576	0.423	0.737
	مجال إدارة المخاطر	3.7174	3.6648	3.7588	3.5820	0.829	0.429
جميع فقرات الابتكار المالي		3.7075	3.7313	3.7198	3.6173	0.378	0.764
الميزة التنافسية		3.7747	3.8530	3.8178	3.9272	0.617	0.605
الاستبيان ككل		3.7411	3.7922	3.7688	3.7723	0.123	0.946

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج برنامج SPSS.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، يتبين لنا أن القيمة الاحتمالية (Sig) المقابلة لاختبار التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 أي (0.05<0.946).

وبناء على هذه النتائج، نرفض الفرضية الفرعية الخامسة التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

خلاصة الفصل:

تضمن هذا الفصل دراسة ميدانية التي تهدف للوقوف على أهمية الابتكار المالي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، من خلال تحليل محاور الاستبيان الخاص بها، واختبار فرضياتها بالاعتماد على المعالجة الإحصائية وفق برنامج SPSS لإجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات الاستبيان، بغية الإجابة على تساؤلات الدراسة من خلال تأكيد فرضياتها أو نفيها. وبالاعتماد على نتائج الدراسة، نستنتج ما يلي:

قبول الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ للابتكار المالي بأبعاده في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.

قبول الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ للابتكار المالي في مجال التمويل في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.

قبول الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ للابتكار المالي في مجال السيولة في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.

قبول الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ لابتكار المالي في مجال إدارة المخاطر في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.

رفض الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى إلى متغير الجنس.

رفض الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى إلى متغير العمر.

رفض الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

قبول الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى إلى متغير المستوى الوظيفي.

رفض الفرضية الفرعية الخامسة للفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

خاتمة

لقد تطرقنا من خلال هذه الدراسة للوقوف على أهمية الابتكار المالي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر التي كانت محل الدراسة الميدانية التي قمنا بها من أجل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وكان الغرض من ذلك هو الإجابة على الأسئلة المطروحة في إشكالية دراستنا، كما تم اختيار البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر كميدان للدراسة باعتبارها مؤسسات مالية تسعى لإيجاد موطئ لها في السوق البنكية، لذلك أصبح بقاء هذه الأخيرة متوقف على اهتمامها بما يتناسب مع زبائنها وبتقديم منتجات وخدمات بشكل أفضل للتفوق على منافسيها وهذا من خلال جوهر الابتكار المالي.

ومن أجل اختبار نموذج يوضح وجهة نظر الموظفين في البنوك الإسلامية محل الدراسة للابتكار المالي وأثره على الميزة التنافسية، تم وضع مجموعة من الفرضيات واختبارها، ومن ثم عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ثم الخروج بالاستنتاجات وطرح أهم الاقتراحات من أجل الاستفادة من نتائج الدراسة في تفعيل أهمية الابتكار المالي، باعتباره يهدف إلى إعادة صياغة عقود التمويل المالية بطرق مختلفة لتحقيق التوازن بين المقاصد الشرعية والظروف الواقعية للعمل البنكي والكفاءة الاقتصادية، فتطوير المنتجات المالية الإسلامية وفق أدوات مالية جديدة ومبتكرة غير مقلدة، أصبحت ضرورة ومهمة جدا في تحقيق الميزة التنافسية بما يخدم قطاع البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، خاصة في ظل وجود الكثير من البنوك الإسلامية الكبيرة التي نجحت بشكل كبير في الاستفادة من المبتكرات المالية بتنامي حصتها السوقية وزيادة في أرباحها، وبالتالي التوجه نحو المنافسة العالمية.

أولا. اختبار الفرضيات:

أظهرت نتائج اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

1. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ للابتكار المالي بأبعاده في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، حيث استطاعت أبعاد الابتكار المالي تفسير (53.9%) من التباين الحاصل في تحقيق الميزة التنافسية.

وقد جاءت نتائج الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى كما يلي:

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ للابتكار المالي في مجال التمويل في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر. حيث تبين أن قيمة معامل التحديد (R^2=0.448)، وهذا يعني أن بعد الابتكار المالي في مجال التمويل قد فسر ما مقداره (44.8%)

من التباين في تحقيق الميزة التنافسية مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، كما تبين أن قيمة F قد بلغت (173.924) عند مستوى ثقة sig=0.000، وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى $\alpha \leq 0.05$.

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ للابتكار المالي في مجال السيولة في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر. حيث تبين أن قيمة معامل التحديد (R^2=0.372)، وهذا يعني أن بعد الابتكار المالي في مجال التمويل قد فسر ما مقداره (37.2%) من التباين في تحقيق الميزة التنافسية مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، كما تبين أن قيمة F قد بلغت (126.884) عند مستوى ثقة sig=0.000، وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى $\alpha \leq 0.05$.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ للابتكار المالي في مجال إدارة المخاطر في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر. حيث تبين أن قيمة معامل التحديد (R^2=0.265)، وهذا يعني أن بعد الابتكار المالي في مجال التمويل قد فسر ما مقداره (26.5%) من التباين في تحقيق الميزة التنافسية مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، كما تبين أن قيمة F قد بلغت (77.111) عند مستوى ثقة sig=0.000، وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى $\alpha \leq 0.05$.

2. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية تعزى للمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)، بينما أظهرت نتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية تعزى إلى متغير المستوى الوظيفي. وفقا لنتائج تحليل البيانات، يمكن تلخيص اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثانية كما يلي:

- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى إلى متغير الجنس.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى إلى متغير العمر.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى إلى متغير مستوى الوظيفي.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات اجابات المبحوثين حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر يعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

ثانيا. نتائج المتوصل إليها:

نلخص أهم النتائج التي توصلنا إليها فيما يلي:

- سعي البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر إلى الاهتمام بالابتكار المالي وقد كانت جميع أبعاده بأهمية نسبية مرتفعة، فالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر تركز على إيجاد مصادر تمويلية جديدة وحلول لمشاكل التمويل، ولكن نلاحظ التدني في اهتمامهم بتخصيص وحدة تهتم برعاية الابتكار وتطوير الأفكار الابتكارية.
- أظهرت نتائج الدراسة في البنوك الإسلامية محل الدراسة أن جميع أبعاد الميزة التنافسية كانت بأهمية نسبية مرتفعة، فالبنوك الإسلامية محل الدراسة تركز على تحقيق رضا العملاء من خلال معرفة آرائهم وتقديم خدمات جديدة ومتطورة، كما يتفق موظفو البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر على امتلاكها على الميزة التنافسية، وأن ميزة رضا العملاء تعتبر الأهم من بين أبعاد الميزة التنافسية.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ للابتكار المالي بأبعاده في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ($R=0.734$)، ومعامل التحديد ($R^2=0.539$).
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ للابتكار المالي في مجال التمويل في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، بلغت قيمة معامل الارتباط ($R=0.670$)، ومعامل التحديد ($R^2=0.448$).
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ للابتكار المالي في مجال السيولة في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، بلغت قيمة معامل الارتباط ($R=0.610$)، ومعامل التحديد ($R^2=0.372$).

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ للابتكار المالي في مجال إدارة المخاطر في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، بلغت قيمة معامل الارتباط (R=0.515)، ومعامل التحديد (R^2=0.265).
- أظهرت نتائج الدراسة في البنوك الإسلامية محل الدراسة، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية تعزى للمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)، بينما أظهرت نتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول الابتكار المالي وتحقيق الميزة التنافسية تعزى إلى متغير المستوى الوظيفي.

ثالثا. الاستنتاجات:

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، قدمت الطالبة مجموعة من الاستنتاجات لتوضيح أهم نقاط الدراسة ومنها:

- الأهمية النسبية للابتكار المالي للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، ولكن يوجد تفاوت في الأهمية النسبية لأبعاد الابتكار المالي، حيث جاء الابتكار في مجال السيولة بالمركز الأول من حيث الأهمية النسبية، بينما جاء الابتكار المالي في مجال التمويل من حيث الأهمية النسبية بالمركز الأخير.
- توافر أبعاد الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، وهذا يشير إلى امتلاك تلك البنوك لميزة تنافسية جيدة، ولكن يوجد تفاوت في مكونات الميزة التنافسية، حيث جاء رضا العملاء كأكثر المجالات في تشكيل مستوى الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، كما يدل على الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية تتحقق من خلال قدرتها على تقديم خدمات ذات جودة وبتكلفة مناسبة، حيث جاءت تكلفة أقل في المركز الأخير.
- الابتكار المالي بأبعاده له أثر واضح في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.
- يوجد تفاوت في القوة التأثيرية لأبعاد الابتكار المالي في تحقيق الميزة التنافسية، حيث الابتكار المالي في مجال التمويل هو البعد الأكثر تأثيرا، يليه بعد الابتكار المالي في مجال السيولة، ثم جاء الابتكار في مجال إدارة المخاطر في المركز الأخير من حيث أثره في تحقيق الميزة التنافسية.
- يعتبر الابتكار المالي من الاستراتيجيات الأساسية أن تتبعها البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر لتحقيق أفضل ميزة تنافسية.

رابعا. الاقتراحات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، وبالاعتماد على الجانب النظري يمكن أن نقترح ما يلي:

- زيادة الاهتمام للبنوك الإسلامية محل الدراسة للابتكارات المالية من حيث التمويل والمخاطرة فضلا عن السيولة.
- تبني الإدارة العليا للبنوك الإسلامية محل الدراسة لمفهوم الابتكار المالي كمصدر هام لتحقيق التميز، من خلال توصلها إلى اكتشاف طرق جديدة ومنتجات جديدة مبتكرة أصيلة، التي تمكنها من التفوق على منافسيها في قطاع الصيرفة.
- ضرورة زيادة اهتمام البنوك محل الدراسة بأبعاد الميزة التنافسية والعمل على تحقيقها بكفاءة من أجل تحقيق التفوق على منافسيها، من خلال تقديم الخدمات والمنتجات المبتكرة لعملائها بتكلفة أقل.
- العمل على دعم عمليات الابتكار من خلال الاهتمام بالأفكار الإبداعية للموظفين وذلك بإنشاء أقسام داخلية تعنى به بهذا الأمر وتفعيل صناديق الاقتراحات، وتقديم البنك الحوافز المختلفة للموظفين الذين يقدمون أفكارا وذوي القدرات المعرفية المتميزة والمهارات، إضافة إلى إعطاء أهمية كبيرة لأساليب للاحتفاظ بهم.
- الاستمرار بعقد دورات تدريبية للأفراد العاملين في البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر بما يخدم معارفهم وخبراتهم ومهارتهم وتشجيعهم على الاشتراك فيها لمواكبة التطورات.

خامسا. آفاق الدراسة:

وفي الأخير وانطلاقا من الأهمية الابتكار المالي، يمكن أن تفتح هذه الدراسة دراسات وأبحاث مستقبلية في مجالات عديدة منها:

- دور الابتكارات المالية في تطوير المنتجات البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.
- مساهمة الابتكار المالي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التقليدية.
- إجراء دراسة مقارنة مدى أهمية الابتكار المالي في تحقيق الميزة التنافسية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية العاملة في الجزائر.
- دور الابتكار المالي في تعزيز الشمول المالي للبنوك الإسلامية.

قائمة المراجع

أولا. مراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1) أبوبكر خوالد، تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2019.

2) أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث للنشر، الأردن، 2008.

3) أحمد طه العلجوني، نظرية التمويل الإسلامي وأدواته، جامعة القصيم، السعودية، 2014.

4) أحمد محمد لطفي، الاستثمار في عقود المشاركات في المصارف الإسلامية، دار الفكر والقانون، المنصورة، 2013.

5) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، مصر، 2008.

6) أسامة خيري، إدارة الإبداع والابتكارات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

7) أشرف محمد دوابة، الاستثمار في الإسلام، دار السلام، قاهرة، 2008.

8) أشرف محمد دوابه، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2010.

9) أشرف محمد دوابه، دراسات في التمويل الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2007.

10) البديوي محمد فتحي، استخدام الهندسة المالية في إعادة هيكلة المشروعات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2011.

11) بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق جبار، إدارة المخاطر: إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

12) حامد بن حسن بن محمد علي ميرة، عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، 2011.

13) حسن الأمين، المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2000.

14) حسين حسن شحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مكتبة التقوى، مصر، 2006.

15) حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل الإسلامي والتقليدي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015.

16) حكيم حمود فليح الساعدي، المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، دار بغدادي للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2019.

17) حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية وأدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، دائرة المكتبة الوطنية (دار اليازوري)، عمان، 2011.

18) رشدي صالح عبد الفتاح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، دار النشر غير مذكورة، مصر، 2000.

19) رضوان سمير عبد الحميد، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها: دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية، دار النشر للجامعات، مصر، 2009.

20) رفيق يونس المصري، التمويل الإسلامي، دار القلم، دمشق، 2012.

21) زيد بم محمد الرماني، عقد المضاربة في الفقه الإسلامي وأثره على المصارف وبيوت التمويل الإسلامية، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، 2000.

22) سامي سويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد للبحوث والتدريب، السعودية، 2007.

23) سامي سويلم، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المشورة للتدريب، الكويت، 2004.

24) سليمان الأشقر وآخرون، بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة، در النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.

25) سماحة المفتي محمد تقي العثماني، عمر أحمد كشكار، مقدمة في التمويل الإسلامي، دار الرواد للنشر، سوريا، 2019.

26) سمحان حسين محمد، أسس العمليات المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

27) شبير محمد عثمان، المدخل إلى فقه المعاملات المالية المال الملكية العقد، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

28) شوقي أحمد دنيا، الجعالة والاستصناع تحليل فقهي واقتصادي، سلسلة بحوث البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2003.

29) شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2013.

30) صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

31) عبد الرحمان يسري أحمد، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001.

32) عبد الرحمن بن عبد الله السعدي، إجارة الموصوف في الذمة وتطبيقاتها المعاصرة، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، 2018.

33) عبد الزراق رحيم جدي الهيثي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة، الأردن، 1998.

34) عبد الكريم أحمد قندوز، المالية الإسلامية، منشورات صندوق النقد العربي، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 2019.

35) عبد الكريم قندوز، الابتكار المالي ومقدمة إلى الهندسة المالية، E-KTUB، لندن، 2017.

36) عبد الكريم قندوز، الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019.

37) عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، 2008.

38) عبد الله خالد أمين، سعيفان حسين سعيد، العمليات المصرفية الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

39) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014.

40) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية دراسة فقهية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2000.

41) عز الدين خوجة، أدوات الاستثمار الإسلامي، مصرف الزيتونة، تونس، 2014.

42) عز الدين علي سويسي، الخفاجي نعمة عباس، الميزة التنافسية وفق منظور استراتيجيات التغيير التنظيمي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

43) عز حسين عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي ولاستدلالي، خوارزمية العلمية للنشر والتوزيع، جدة السعودية، 2007.

44) علاء الدين زعتري، فقه المعاملات المالية المقارن صياغة جديدة وأمثلة معاصرة، دار العصماء، سوريا، 2010.

45) علاء مصطفى عبد المقصود أبو عجيلة، التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017.

46) فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.

47) فليح حسن خلف، البنوك الاسلامية، جدارا للكتاب وعالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2006.

48) فؤاد الفسقوس، البنوك الإسلامية، دار الكنوز المعرفة، الأردن، 2010.

49) كامل صكر القيسي، دور المؤسسات المصرفية الاسلامية في التنمية الاجتماعية، إدارة البحوث بدائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2008.

50) محسن احمد الخضيري، البنوك الإسلامية، دار ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.

51) محمد بن علي القري، بحوث في التمويل الإسلامي، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، 2020.

52) محمد عبد المنعم أبوزيد، نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 2000.

53) محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، 2007.

54) محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009.

55) محمد محمود المكاوي، التمويل بالمرابحة في البنوك الإسلامية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، 2015.

56) محمود حسن الصوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية، دار وائل للنشر، 2013.

57) محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.

58) محمود عبد العال، المعالجة المحاسبية لأدوات التمويل الإسلامي، دار القلم للنشر والتوزيع، دبي، 2013.

59) محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

60) مرضي بن مشوح العنزي، فقه الهندسة المالية الإسلامية دراسة تأصيلية تطبيقية، دار الكنوز إشبيليا، الرياض، 2015.

61) مساعد عبد الله الحقيل، ربح ما لم يضمن دراسة تأصيلية تطبيقية، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، 2011.

62) مصطفى كامل السيد طايل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة، الأردن، 2012.

63) نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد اسلامي، دار البداية، الأردن، 2017.

64) وائل محمد الصبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

65) وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، لبنان، 2002.

66) يعرب محمود إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، دار حامد، الأردن، 2014.

ب. الرسائل والأطروحات:

1) أبو طه نهى أحمد يونس، الخصائص الريادية للمنظمات وأثرها على تحقيق الميزة التنافسية الدور الوسيط للبراعة المنظمية دراسة تطبيقية على شركات الاتصال الأردنية، أطروحة مقدمة لاستكمال درجة الدكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2018.

2) خلود الفريحات، مستوى الابتكار في الخدمات المصرفية وعلاقته بالميزة التنافسية للبنوك التجارية في الأردن من وجهة نظر المدراء، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2013.

3) سرحان عطا الله فهد، دور الإبداع والابتكار التسويقي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه منشورة في فلسفة التسويق، جامعة عمان للدراسات العليا، الأردن، 2005.

4) سلطان أحمد الباشير مبروك، أثر إدارة رأس المال البشري في تحقيق الميزة التنافسية دراسة تطبيقية على المصارف الأردنية الإسلامية، أطروحة مقدمة لاستكمال درجة الدكتوراه الفلسفة في الإدارة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2017.

5) الشريدة نادية عبد الجبار محمد، أثر الالتزام بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام على تحقيق الميزة التنافسية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في مملكة البحرين، أطروحة مقدمة لاستكمال درجة الدكتوراه في الفلسفة تخصص مصارف إسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2018.

6) شيرين محمد سالم أبو قعنونة، الهندسة المالية الإسلامية ضوابطها الشرعية وأسسها الاقتصادية، أطروحة مقدمة لاستكمال لمتطلبات درجة دكتوراه، تخصص الفقه وأصوله، جامعة العلو الإسلامية، الأردن، 2014.

7) عبد الجليل مفتاح الصغير عبد الله، أثر محددات الداخلية والخارجية في هيكل صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية دراسة مقارنة على المصارف العربية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2016.

8) فاطمة محمد الشناق، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تقدير اقتصادي، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2011.

9) القضاة بلال جميل سليمان، تنافسية المصارف الإسلامية في الأردن دراسة تحليلية رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة آل البيت، الأردن، 2019.

10) لويزة فرحاتي، رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة دراسة حالة شركة الاسمنت عين التوتة باتنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص تنظيم الموارد البشرية، جامعة بسكرة، 2015-2016.

11) مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر صيغ التمويل الإسلامي دراسة حالة بنك البركة وعينة من المصارف الإسلامية 2013-2016، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة ورقلة، 2018.

12) منال كباب، دور الابتكار التسويقي في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة دراسة حالة متعاملي الهاتف النقال بولاية سطيف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2016-2017.

13) منى عوني الغالية، أثر المسؤولية الاجتماعية على التنافسية في المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة لاستكمال درجة الدكتوراه في المصارف الإسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2017.

14) نور الدين بوشلاغم، الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتطوير صناعة المنتجات المالية " دراسة لنماذج مالية إسلامية مبتكرة"، أطروحة لنيل على شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. جامعة وهران 2، 2018-2019.

15) هارون الرشيد يونس، دور الابتكارات المالية الإسلامية في تعزيز القدرة التنافسية: دراسة حالة المصارف الإسلامية في أندونسيا، أطروحة مقدمة لاستكمال درجة الدكتوراه فلسفة المصارف، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2016.

ج. المجلات والدوريات:

1) أبوبكر بوسالم، حبيبة عامر، الصناعة الاسلامية للبنوك الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية بنك البركة الجزائري أنموذجا، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، المجلد 2، العدد 2، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالأغواط، أكتوبر 2017.

2) أبوبكر بوسالم، حسينة ساعد بخوش، دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط السوق المالية الإسلامية دراسة حالة سوق ماليزي خلال الفترة 2005-2016، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد 4، العدد 1، جامعة عين تيموشنت، ديسمبر 2019.

3) أحمد إبراهيم أحمد، عبد الحميد عبد الفتاح شعلان، الرشيدي بدر، مدخل الميزة التنافسية واستراتيجياتها دراسة تحليلية ورؤية تكاملية، مجلة كلية التربية ببنها، العدد 120، جامعة بنها، أكتوبر 2019.

4) أحمد حنيش، إبراهيم عباسي، دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 1، العدد 2، جامعة الجلفة، سبتمبر2017.

5) أحمد خلف حسين الدخيل، سناء محمد سدخان، مصرف النهرين الإسلامي العراقي خطوة لاعتماد الصيرفة الإسلامية الحكومية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 20، جامعة تكريت، العراق، 2013.

6) أحمد رشاد مرداسي، حسين بن الطاهر، أثر تطبيقات منتجات الهندسة المالية الإسلامية في الأسواق المالية الإسلامية، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، جامعة الوادي، جوان 2017.

7) أحمد رشاد مرداسي، حسين بن الطاهر، دور الهندسة المالية الإسلامية في استقرار النظام المالي الإسلامي، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 5، العدد 8، جامعة الأغواط، جانفي 2017.

8) أحمد يوسف، محمد الأمين دلهوم، تحليل القوى المؤثرة على الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال عرض نموذج Porter دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الأدوية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 8، العدد 1، جامعة البليدة 2، جوان 2019.

9) إكرام بن غرة، فتحي بلدغم، مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي تقييم تجربة الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 3، العدد 1، جامعة المسيلة، نوفمبر 2018.

10) إلياس بوضياف، طارق بلحاج، علاقة الوظائف الداعمة لإدارة علاقة الزبون بتحقيق الميزة التنافسية في قطاع الاتصالات، مجلة الاقتصاد المال والأعمال، المجلد 2، العدد 4، المركز الجامعي بميلة، ديسمبر 2018.

11) أمال بوسواك، هشام بوريش، واقع الابتكارات المالية في البنوك: البنوك العمومية الجزائرية أنموذجا، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 7، العدد 2، جامعة الوادي، ديسمبر 2017.

12) أميرة نصيب، محمود سخنون، أثر تغيرات معدل عائد المشاركة على الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية دراسة قياسية لعينة من المصارف الإسلامية السعودية والبحرينية(2007-2015)، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 9، جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر قسنطينة، جوان 2016.

13) أمين مخفي، نور الدين حيرش، سوسن زريق، المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 2، العدد 2، جامعة الجلفة، سبتمبر 2018.

14) بشماني شكيب، دراسة تحليلية مقارنة للصيغ المستخدمة في حساب حجم العينة العشوائية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات، المجلد 36، العدد 5، جامعة تشرين، 2014.

15) تيسير علي خلف المومني، قدري سليمان مصطفى شكري، أثر نظم المعلومات المحاسبية على الميزة التنافسية الغير قابلة للتقليد والاستراتيجية البنكية النجاعة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 4، العدد 1، جامعة الوادي، أكتوبر 2019.

16) جمال العسالي، سويسي طه عبد الرحمن، البنوك الإسلامية قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 3، العدد 6، جامعة الجلفة، مارس 2013.

17) جمال بن دعاس، استثمار الأموال وصيغ التمويل في مصارف المشاركة إسهامات ومخاطر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد 1، جامعة بسكرة، مارس 2016.

18) حمزة بن لشهب، أبوبكر بوسالم، مناهج واستراتيجيات تطوير منتجات الهندسة المالية الإسلامية، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 5، العدد 8، جامعة الأغواط، جانفي 2017.

19) حمزة سايح، علاقات البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية ضمن قانون النقد والقرض 10/90 (دراسة حالة بنك البركة الجزائر)، المجلد 1، العدد 1، مجلة دراسات في الوظيفة العامة، المركز الجامعي بالبيض، ديسمبر 2013.

20) خالد بن الوليد قندوز، كمال رزيق، واقع التمويل الإسلامي في الدول العربية الإجارة الإسلامية أنموذجا، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 2، جامعة الجلفة، ديسمبر 2017.

21) دلشاد حبيب جبار، دور الابتكار المالي في تحقيق أبعاد التوجه الريادي "دراسة استطلاعية لآراء عينة من مديري مكاتب الصيرفة والحوالات المالية في محافظة دهوك" مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، المجلد 3، العدد 3، العراق، 2018.

22) ربيعة ملال، مغنية هواري، أثر الاستراتيجية البنكية على الميزة التنافسية دراسة حالة البنوك الجزائر سعيدة، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 5، العدد 1، جامعة المدية، جانفي 2017.

23) رحمة بلهادف، قراءة في واقع وآفاق التمويل الإسلامي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، جامعة الجلفة، جوان 2020.

24) الرشيد مبروكة محمد علي، التمويل الإسلامي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 2، جامعة سبها، 2015.

25) رمضاني لعلا، البرود أم الخير، تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية حالة الجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 1، العدد 2، جامعة الأغواط، ديسمبر 2017.

26) زهية لعراف، مفتاح لعراف، بيصار عبد المطلب، آليات تنشيط الخدمة المصرفية لتفعيل الميزة التنافسية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 2، العدد 1، جامعة المسيلة، مارس 2018.

27) زوليخة بختي، دور البيئة المصرفية في صناعة الهندسة المالية الإسلامية ماليزيا نموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد 8، جامعة سيدس بلعباس، أفريل 2013.

28) سامح محمد رضا رياض، الابتكارات المالية والمشتقات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 4، 2013.

29) سعاد سطحي، عقد الإجارة وبعض تطبيقاته الفقهية المعاصرة، مجلة المعيار، المجلد 15، العدد 29، جامعة العلوم الإسلامية قسنطينة، جوان 2012.

30) سعاد يوسفاوي، عبد السلام مخلوفي، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، جامعة بشار، مارس 2017.

31) سفيان قمومية، بن علي بلعزوز، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول الكلي إلى المصرفية الإسلامية دراسة بنك الأهلي التجاري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 2، جامعة شلف، سبتمبر 2019.

32) سفيان كوديد، تمويل الإجارة المنتهية بالتمليك في البنوك الإسلامية، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 6، نوفمبر 2015.

33) سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، المجلد 7، العدد 7، جامعة ورقلة، جوان 2009.

34) سميرة حسيبة، دور الابتكار المالي في تطوير الصيرفة الإسلامية الصكوك الإسلامية – أنموذجا–، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 10، جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر قسنطينة، ديسمبر 2016.

35) سهام بوداب، دور الابتكارات المالية في حفظ تماسك الصناعة المالية الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 5، العدد 2، جامعة أم البواقي، جوان 2018.

36) سهام نايلي، أهمية الإبداع والابتكار في المنتجات المصرفية في إكساب المصارف ميزة تنافسية: دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، المجلد 2، العدد 2، المملكة المتحدة، جوان 2013.

37) سهى مفيد أبو حفيظة، أحمد سفيان تشي عبد الله، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية دراسة تحليلية على القضايا الشرعية وضوابط إنشائها، مجلة البحوث في الدراسات الإسلامية، المجلد 6، العدد 1، جامعة مالايا، ماليزيا، 2019.

38) سهى مفيد أبو حفيظة، أحمد سفيان تشي عبد الله، إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين الفرص والتحديات، مجلة بيت المشورة، العدد 11، قطر، أكتوبر 2019.

39) صالح مفتاح، فريدة معارفي، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بيو مبيترا التجاري، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 2، جامعة بسكرة، مارس 2014.

40) صالح مفتاح، نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بوميبترا التجاري نموذجا، مجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة جهار، المجلد 4، العدد 3، 2014.

41) صبرينة عتروس، سهيلة عتروس، واقع البدائل الشرعية للمشتقات المالية في ضوء منتجات الهندسة المالية الإسلامية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 1، العدد 2، المركز الجامعي ميلة، ديسمبر 2015.

42) الصرايرة شادي أرشيد، أثر إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية دراسة ميدانية على المصارف التجارية الأردنية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 8، العدد 1، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2019.

43) صليحة مبروك، صابر شراد، تكنولوجيا المعلومات كأداة لتحقيق الميزة التنافسية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 2، العدد 2، جامعة الوادي، ديسمبر 2019.

44) ضرار الماحي العبيد، محمد عوض الكريم الحسين، الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الدوافع والمبررات والتحديات، مجلة الجزيرة–تفكر، المجلد 10، العدد 1، 2009.

45) عادل بن عطاء الله، محمد رشدي سلطاني، دور الابتكار في تعزيز الميزة التنافسية لمصرف أبو ظبي الإسلامي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 12، العدد 2، جامعة بسكرة، ديسمبر 2018.

46) عاشور يوسفي، جازية أمير، الهندسة المالية الإسلامية بين التأصيل الشرعي ومتطلبات الواقع، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 1، جامعة خميس مليانة، فيفري2019.

47) عائشة بنو جعفر، الهندسة المالية الإسلامية كأداة لتطوير المنتجات المالية الإسلامية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 3، جامعة أدرار، سبتمبر 2017.

48) عبد الحليم غربي، الابتكار المالي في البنوك الإسلامية واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 9، العدد 9، جامعة سطيف، جوان 2009.

49) عبد الرزاق جغوط، كمال سماش، دور صيغ التمويل الإسلامي في تمويل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 3، العدد 2، جامعة الجلفة، سبتمبر 2019.

50) عبد الرزاق معايزية، جمال سالمي، صيغ وأساليب التمويل الإسلامية وسبل تطبيقها في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 5، العدد 1، جامعة أم البواقي، جوان 2018.

51) عبد الصمد سعودي، مسعودة بن لخضر، أهمية الابتكار المالي ومنتجات الهندسة المالية في تنشيط الأسواق دراسة التجربة الكويتية لعقود خيار فرصة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 2، العدد 1، جامعة الوادي، جوان 2017.

52) عبد القادر بحيح، النوافذ المصرفية الإسلامية خطوة نحو الصيرفة الإسلامية دراسة تحليلية لتجربة المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 1 مكرر، جامعة مستغانم، جانفي 2020.

53) عبد القادر بريش، زينب خلدون، الابتكار المالي في التمويل وأهميته في تحقيق كفاءة وفعالية أداء البنوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 2، العدد 2، جامعة الشلف، جوان 2016.

54) عبد القادر بوعزة، محمد مسعودي، قراءة في ماهية الابتكار المالي والهندسة المالية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 2، العدد 3، جامعة أدرار، ديسمبر 2014.

55) عبد القادر حوة، الدور التمويلي لبيع السلم وتطبيقه في المصارف الإسلامية، مجلة الدفاتر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 6، جامعة الجلفة، 2013.

56) عبد الكريم قندوز، مراجعة علمية لنظريات الابتكار المالي، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 2، جامعة خميس مليانة، جوان 2019.

57) عبد الهادي عبد الرحيم طاشكندي، محددات التمويل بالمشاركات في المصارف الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة 2005-2016 نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكي، مجلة بيت المشورة، العدد 9، قطر، أكتوبر2018.

58) عدنان محيرق، التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 2، جامعة الوادي، أفريل 2017.

59) عديلة خنوسة، محمد زيدان، منتجات الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 9، العدد 1، جامعة الشلف، جانفي 2017.

60) عزيزة بن سمينة، منجية بورحلة، نحو منتجات مالية إسلامية مبتكرة في ظل البيئة المالية والاستثمارية المعاصرة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 7، العدد 15، جامعة الجلفة، أفريل 2011.

61) علي فلاق، رشيد سالمي، النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية مع الإشارة إلى بعض التجارب العربية والغربية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، جامعة بشار، أكتوبر 2018.

62) عيسى بدروني، حمزة غربي، أثر الابتكار المالي على تنافسية الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 2، جامعة البويرة، ديسمبر 2019.

63) فاطمة الزهراء سبع، محمد قويدري، صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة على فقه البيوع ومدى شمولها على مقاصد الشريعة الإسلامية، مجلة العلوم الاسلامية والحضارة، المجلد 2، العدد 5، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالأغواط، 2017.

64) قاسم الحصادي ايمان، الصهبي فخر الدين علي، الهندسة المالية الإسلامية وأهميتها للمصارف الإسلامية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 3، العدد 1، جامعة مسيلة، مارس 2018.

65) كريمة جلام، العجال عدالة، دراسة فاعلية التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي في دعم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة بعض المؤسسات الهاتف النقال في الجزائر، مجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 13، العدد 2، جامعة وهران 2، ديسمبر 2019.

66) كمال عامر، إسهامات الهندسة المالية لإدارة المخاطر في الأسواق المالية وتحسين أدائها، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 8، العدد 2، جامعة خميس مليانة، جوان 2017.

67) ليلى بوحديد، واقع التدريب ودوره في تفعيل الميزة التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية دراسة حالة، مجلة أفاق للعلوم، المجلد 3، العدد 2، جامعة الجلفة، مارس 2018.

68) محمد الأمين خنيوة، حنان علي موسى، منتجات الهندسة المالية الإسلامية الواقع والتحديات ومناهج التطوير، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 4، العدد 2، جامعة غرداية، جانفي 2012.

69) محمد حجاري، معوقات استخدام عقد المضاربة كنظام تمويل إسلامي تقييم للمعوقات وتأثيرها في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 1، جامعة الوادي، أفريل 2019.

70) محمد لخضر بوسماحة، إبراهيم بلحيمر، تفعيل دور الرقابة الشرعية في الابتكار المصرفي الإسلامي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 10، العدد 1، جامعة بسكرة، جوان 2016.

71) مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي دراسة حالة بنك البركة الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 3، العدد 5، جامعة ورقلة، ديسمبر 2016.

72) مريم لبوخ، مصطفى بوشامة، التمويل العقاري الإسلامي للسكن: عقد الاستصناع نموذجا، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد 4، جامعة الجلفة، أكتوبر 2019.

73) مصطفى رديف، مراد إسماعيل، الابتكارات في الصناعة المالية الإسلامية إشارة إلى تجربتين السعودية والإيرانية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد 1، جامعة أم البواقي، جوان 2016.

74) منصف مقاويب، مستقبل التمويل الإسلامي في ظل الأزمات المالية العالمية التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي أنموذجا، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 6، العدد 1، جامعة تبسة، جوان 2015.

75) موسى بن منصور، أهمية الابتكار المالية الإسلامية في تهيئة المناخ لتطوير سوق مالي إسلامي، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 1، العدد 2، جامعة الجلفة، ديسمبر 2017.

76) ميدون سيساني، إسماعيل بن قانة، آفاق البنوك الإسلامية في العالم مع الإشارة للتجربة الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية المجلد 5، العدد 2، جامعة ورقلة، ديسمبر 2018.

77) ناصر بوشارب، حسناوي بلبال، الهندسة المالية بين الواقع التقليدي والبديل الإسلامي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 3، العدد 3، جامعة أدرار، سبتمبر 2015.

78) ناصر شارفي، دور الابتكارات المالية في رفع أداء البنوك والمؤسسات المالية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 2، العدد 1، جامعة البليدة 2، ديسمبر 2011.

79) نجيم بن منصور، الإبداع والابتكار في التمويل المصرفي بين الواقع والمأمول، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، المجلد 2016، العدد 52، سوريا، سبتمبر 2016.

80) نذير بوسهوة، رأس المال الفكري كأداة لتحقيق الميزة التنافسية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 10، العدد 20، جامعة الجلفة، أوت 2013.

81) النشمي مراد محمد، المليكي عبده محمد، الميزة التنافسية وعلاقتها برضا العملاء في المصارف الإسلامية في اليمن، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 44، جامعة العلوم والتكنولوجيا، جانفي 2015.

82) نوال بوعكاز، دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الابتكارات المالية: دراسة وتقييم لصكوك الإجارة الإسلامية في مملكة البحرين، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 4، العدد 1، جامعة سطيف، جوان 2018.

83) نور الدين بوشلاغم، بوفحص حاكمي، الهندسة المالية الإسلامية بين الحيل الوضعية والضوابط الشرعية التورق المصرفي أنموذجا، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، أكتوبر 2018.

84) وسيلة نجاة بلغنامي، حماد فردي، الهندسة المالية الإسلامية بين الإنجاز وآفاق واعدة للتنمية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 2، العدد 3، جامعة مستغانم، سبتمبر 2017.

85) وليد عباس جبر، أحمد حسين جلاب، بشرى محمد كاظم، المزايا التنافسية للمنتجات في السوق العراقية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 13، 2009.

86) يوسف قاشي، زينب خلدون، الابتكار المالي في الصناعة المصرفية الإسلامية وأهميته في دعم التنمية الاقتصادية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، عدد خاص، جامعة جيجل، أفريل 2018.

د.الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

1) بلقاسم زايري، هل الابتكارات المالية نعمة أو نقمة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة بليدة، يومي 5 -6 ماي 2014.

2) خصاونة يحي، الهندسة المالية وأثرها في تطوير الأعمال المصرفية الإسلامية، المؤتمر العلمي الدولي العاشر استشراف مستقبل التجارة الدولية في ضوء منظمة التجارة العالمية، الأردن، يومي 3-4 كانون الأول 2014.

3) سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 2005.

4) سفيان نقماري، الإبداع والابتكار في النظام المصرفي ودوره في تحسين الميزة التنافسية، ملتقى الدولي الأول حول اقتصاديات المعرفة والإبداع، جامعة البليدة 2، يومي 17-18 أفريل 2013.

5) عبد الرحمن بن سفر عوض السهلي، الملاحظات القانونية على عقود التمويلات الإسلامية "الإجارة"، ملتقى بنك البحرين الإسلامي الثاني للتعريف بالمنتجات المالية الإسلامية بعنوان: البنوك الإسلامية بين المعايير الشرعية والقوانين المطبقة، المنامة، يومي 3-4 أفريل 2018.

6) فهد الشريف، الفروع التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 2005.

7) لطف محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل، اليمن، 2010.

8) محمد جعفر هني، معزوز لقمان، آثار النوافذ الإسلامية على الجهاز المصرفي الجزائري، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة-الجزائر، 2013.

9) محمد كريم قروف، الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، بحث مقدم في الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011.

10) موسى بن منصور، الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية بين الأصالة والتقليد، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول المنتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة سطيف، يومي 5-6 ماي 2014.

11) ياسر عبد الكريم الحوراني، التمويل الإسلامي وسياسة الابتكار المالي، المؤتمر الاقتصادي الأول نحو تطوير الواقع الاقتصادي، كلية الإمام مالك للشريعة والقانون، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2017.

12) ياسر عبد الكريم الحوراني، المصرفية الإسلامية في فكر المؤسسين الرواد، بحث مقدم للمؤتمر الأول للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي، إسطنبول-تركيا، يومي 16-17أفريل 2018.

هـ. المراجع الالكترونية:

1) سامر مظهر قنطقجي، فقه الابتكار المالي بين التثبت والتهافت، منشورات كاي، 2018، متوفر على: www.kantakji.com، تاريخ الاطلاع: 2020/04/05.

2) سعيد بوهراوة، الابتكار في الاستثمار وتطوير المنتجات المالية الإسلامية، المؤتمر العالمي الحادي عشر في المالية الإسلامية، 2 نوفمبر 2016، ماليزيا، متوفر على: www.iefpedia.com، تاريخ الاطلاع: 2020/03/29.

3) عبد الحليم عمار غربي، الصناعة المصرفية الإسلامية ماضيها وحاضرها ومستقبلها، منشورات كاي، 2017، متوفر على:www.kantaji.com ، تاريخ الاطلاع: 2019/12/05.

4) عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، مجموعة دار الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2013، متوفر على:www.kantaji.com ، تاريخ الاطلاع: 2019/12/17.

5) عبد الحليم غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات كاي، 2018، متوفر على www.kantaji.com، تاريخ الاطلاع 2019/12/11.

6) علي محمد أحمد أبو عز، الابتكار في صيغ التمويل الإسلامي، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2016، متوفر على: www.kantakji.com، تاريخ الاطلاع: 2020/03/29.

7) لمحة سريعة، موقع مصرف السلام الجزائر، www.alsalamalgeria.com، تاريخ الاطلاع 2020/08/08.

8) لمحة سريعة، موقع بنك البركة الجزائري، www.Elbaraka-bank.com، تاريخ الاطلاع 2020/08/08.

9) نعجة عبد الرحمن، لبيق محمد البشير، إدارة الابتكارات المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية التطورات المرتقبة والمخاطر المتوقعة -1-، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد 44، يناير 2016، متوفر على: www.kantakji.com، تاريخ الاطلاع: 2020/03/29.

يحي محمد زكريا، الدليل العملي للمدقق الشرعي في المصارف الإسلامية، منشورات كاي، 2019، متوفر على: www.kantaji.com، تاريخ الاطلاع: 2019/12/05.

و. التقارير والمنشورات

1) تقارير بنك البركة الجزائري من سنة 2014 إلى سنة 2018.
2) تقارير بنك الجزائر من سنة 2014إلى سنة 2018.
3) تقارير مصرف السلام الجزائر من سنة 2014 إلى سنة 2018.

ثانيا. مراجع باللغة الأجنبية:

أ. الكتب:

1) Abul hassan, Sabur mollah, islamic finance ethical underpinnings products and institutions, Palgrave macmillan, 2018.
2) Ahcene Lahsana, Mkabir Hassan, Ribi Ahmad, Forward lease Sukuk in Islamic capital markets structure and governing rules, Palgrave Macmillan, 2018.
3) Alamad Samir, Financial innovation and engineering in islamic finance, Springer, 2017.
4) Asakri Hossein, Zamir Iqbal,Abbas Mieakhor, Globalization and islamic finance : convergence, prospects and challenges, Joh wiley, 2010.
5) Carlota Perez, Technological revolutions and financial, Edward Elgar, Chelteham, UK, 2002.
6) Charles w.l Hill, Gareth Jones, Strategic management theory an integrated approach, South –Western college pub, 2009.
7) Daniel Fasnach, Open innovation in the Financial services, Spring-verlag, Berlin, 2009
8) François Guéranger, Finance islamique une illustration de la finance islamique, Dunod, Paris, 2009.
9) Imam Wahyudi, Fenny Rosmanita and the others ,Risk Management for Islamic Banks recent developments from Asia and Middle East, Wiley, 2015.
10) Macmillan Huge, Tampoe Mahen, Strategic management process content and implementation, Oxford university press, Usa, 2001.
11) Muhamed Zulkhibiri, Turkhan ali abdul Manap, islamic finance risk sharing and macroeconomic stability, palgrave macmillan, 2019.

12) Nafis Alam, Lokes Gupta, Bala Shanmugan, islamic finance a pratical perspective, Palgrave macmillan, 2017.
13) Porter Michael E, Competitive advantage creating and sustaining superior performance, Macmillan, New York, 1985
14) Porter Michael E, The competitive advantage of nations, the free press, NY, 1998.
15) Salim Al-ali, Raising capital on Sukuk markets structural legal and regulatory issues, Palgrave Macmillan, 2019.
16) Samir alamad, Financial and accounting principles in islamic finance, springer, 2019.
17) Samir Alamad, Financial innovation and engineering in Islamic finance, Springer, 2017.
18) Tina Harisson, Essam Ibrahim, islamic finance, palgrave macmillan, 2016.

ب. المجلات والدوريات:

1) A.Zubair, A.A.Alaro, legal and operational frame Works of islamic Windows in conventionnal Financial institutions in Nigeria, journal of islamic and comparative law, vol 1, sokoto, 2010.
2) Alimin Ismadi Ismail, Raduan che rose, Jegak Uli, Haslinda Abdullah, The relationship between organizational ressources capabilities system and competitive advantage, Asian academy of management journal, vol 17, N0 1, January 2012.
3) Assia Cherfi, Kamel Ameur, Islamic finance status quo in the light of financial innovation Sukuk as a model, Al Bashaer Economic journal, vol 6, N° 1, University Bechar, 2020.
4) Assia Cherfi, Kamel Ameur, The reality of financial innovation in islamic finance, journal of accounting and managerial studies, volume 6, N°3, University Oum el bouaghi, December 2019.
5) Barney jay, Firm ressources and sustained competitive advantage, journal of management, vol 17, N° 1, 1991.
6) Basheer Abbas Al-Alak, Saeed (M.Z).A Tarabieh, Gaining competitve advantage and organizational performance through customer orientation innovation differentiation and market differentiation, International journal of economics and management sciences, vol 1, N° 5, 2011.

7) Beldjazia Omar, Mebirouk mohamed bachir, Relationship between generic strategies competitive advantage and organizational performance, Economic studies, vol 4, N° 8, University Djelfa, April 2009.
8) Dionisis Th Philippas, Costas Siriopoulos, Is the progress of financial innovations a continious spiral process ?, Investment management and financial innovations, vol 9, Issue 1, 2012.
9) Eidizadeh Rosa, Salehzadeh Reza, Chitsaz Esfahani Ali, Analysing the role of business intelligence knowledge sharing and organizational innovation on gaining competitive advantage, journal of workplace learning, vol 29, N° 4, 2017.
10) Emad Ali kasasbeh, Yoshi Fumi Harada, Idris Md Noor, Factors influencing competitive advantage in banking sector a systematic litteratue review, Research journal of business management, March 2017.
11) Gharsellaoui Dalel, Taamalli Bessem, Mourabaha" Contract and Basis of Islamic Finance, Institute of Interdisciplinary Business Research, vol 4, N° 11, March 2013.
12) Hayet Kettab, speculation in Islamic Finance market, revue des sciences sociale et humaine, vol 8, N°1, université M'sila, Juin 2018.
13) Imane Yousfi, Financial stability comparaison between Islamic and coventional banks pre and post the 2007 financial crisis using the Garch Models, Revue études économique, vol 7, N°14, Université Djelfa, janvier 2011.
14) Iqbal Munawar, Financial engineering and evaluation of new instruments, IRTL, Islamic Development Bank, DLC Lecture, 2004.
15) Jeff Bordes, Strategic management assignment building and sustaning competitive advantage, Atlantic international university Honolulu, Hawai, May 2009.
16) Joanna Blach, Financial innovation and their role in the modern financial system identification and systematization of the problem, EFinance financial internet quarterly, vol 7, Issue 3, University of information technology and management Rzeszow, 2011.
17) Joh D.Finnerty, Financial engineering incorporate finance : An overview financial management, vol 17, N°4, 1988.
18) Joseph Lerner, Peter Tufano, The consequences of financial innovation , NBER working paper, N° 16780, 2011.

19) Josh Lerner, Peter Tufano, The consequences of financial innovation : A research agenda, annual review of financial economics, vol 3, 2009.
20) Linda.C Hendry, Product cusomisation an empirical study of competitive advantage and repeat business, International journal of production research, Taylor and Francis, vol 48, N° 13, 2010.
21) Marek Dabrowski, Potential impact of financial innovation on financial services and monetary policy, case network studies and annalyses, N°488, 2017.
22) Martin Ogutu, Veronica Nyatichi, Competitive strategies adopted by multinational banks in Kenya, DBA Africa management review, vol 2, N° 1, 2012.
23) Mohamed ali chatti, analyse comparative entre la finance islamique et le capital-risque, Etude en économie islamique, vol 4, N°1, Jeddah, Janvier 2010.
24) Mohamed lamine Bakhelili, abdelkadeur Chelali, strategic flexibility and competitive advantage (Case Study of Al Baskaria Cement company), Aggregates og knowledge Review, vol 6, N° 2, University center- Tindouf, 2020.
25) Mohammad Abdolshab, Mostafa Moghini,Seyed amir mohamed Khalibi, Investigating competitive advantage in banking industry based on porter's generic strategies Iran 's newly established private banks, International journal of applied management and engineering, vol 5, N° 1, 2018.
26) Motjaba Dahghanpour Vahid, Fahimeh Sadat Mirzajani, Shahran Izadi, Mohammad Bagher Honarmandyar, Ali asghar Negahdary, Evaluation of the relationship between competitive advantage and export performance case stydy Iranian firms exporting biotech products, European journal of experimental biology, 2013.
27) Reed Richard, Robert J.Deffilipi, Causual ambiguity barriers to imitation and sustainable competitive advantage, Academy of management review, vol 15, N° 1, 1990.
28) Robert Merton, Financial innovation and management and regulation of financing institutions, journal of Banking and Finance, Elsever, vol 19, Issue 3-4, 1995.

29) Robert V. Krejcie, Daryle W. Morgan, Determining sample size for research activities, Educational and psychological measurment, 1970.

30) Rogério Sobreira, Innovation financière et investissement le cas de la titrisation, De Boeck supérieur, innovation cahiers d'économie de l'innovation, N°19, 2004/1.

31) Sami Al suwailem, Financial engineering : an Islamic perspective, jurnal SINERGI, vol 9, N° 1, January 2007.

32) Shafiu Ibrahim Abdullahi, Sukuk as an alternative source of finds for Nigerian government, essentials of Islamic banking and Finance in Nigeria, Benchmark publishers limited, May 2013.

33) Soumeya Fettouche, Ismail Hedjazi, The role of competitive intelligence in creating a competitive advantage : empirical study of Algeria Telecom, Al bashaer economic journal, vol 4, N° 3, February 2019.

34) Teresa de Lemos, Luis Almeida, Martin Betts, David Eaton, An examination on the sustainable competitive advantage of private finance initiative projects, construction innovation, vol 3, N°4, 2003.

35) Tufano Peter, How financial engineering can advantage corporate strategy, Harvard business review, from the January- February issue 1996.

36) W.scott frame, Larry wall, Lawrence J.while, Technological change and financial innovation in Banking : some implication for fintech, Federal reserve Bank of Atlanta working paper series, October 2018.

37) Yuan.K.achou, Martin S.chin, Financial and technological innovations as twin engines of economie growth, University of Melbourne, Australia, 2004

38) Zachary James Gulber, The financial innovation process and theory and application, Delaware journal of corporate Law, vol 36, N° 1, 2011.

39) Zeinab Rezaei, Sukuk: An Islamic financial instrument, management and administrative science review, vol 2, issue 3, 2013.

ج. الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

1) Ahmed Chakir, L'ingénierie financière islamique entre les contraintes et les risques de dérive, conférence internationale sur les produits et applications innovation et l'ingénierie financière entre l'industrie financière traditionnelle et islamique, Université de Sétif, 4-5 mai 2014.
2) Altamony Hamzah, Masa'deh Ka'ed, Muhammad Turki Alshurideh, Bader Obeidat, Information systems for competitive advantage implementation of an organizational strategic management process, conference paper : the 18th IBIMA conference on innovation and sustainable economic competitive advantage, Turkey, May 2012.

د. المراجع الالكترونية:

1) Aza Alhasadi, Iman Ilhusadi, Financial Engineering and its Importance for Islamic Banks, disponible sur le site : https://www.asstudies.com, consulté le : 15/04/2020.
2) Islamic Finance Development Report 2020, disponible sur le site : https://icd-ps.org/uploads/files/ICD-Refinitiv%20IFDI%20Report%2020201607502893_2100.pdf
3) Peter Drucker, Innovate or die, The economist, 1999, disponible sur le site : https://www.economist.com/unknown/1999/09/23/innovate-or-die , consulté le : 02/04/2020.
4) Stefania Fusco, Is the use of patents promoting the creation of new types of securities, 2008, disponible sur le site : www.academia.edu , consulté le : 03/04/2020.

ملاحق

الملحق رقم (01): استمارة البحث

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

تخصص نقود وبنوك

الأخ الكريم، الأخت الكريمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

تعد الاستمارة التي بين أيديكم جزءا من متطلبات إعداد أطروحة الطور الثالث لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان: **الابتكار المالي كمدخل لاكتساب الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية–دراسة ميدانية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر**، ونظرا لما لديكم من معرفة علمية وخبرة، نأمل منكم الحصول على المساعدة في توفير المعلومات المناسبة لأغراض إتمام الدراسة، من خلال التكرم بالإجابة عن الأسئلة المطروحة في الاستمارة بكل موضوعية، لما لذلك من أهمية للوصول إلى نتائج دقيقة.

مع العلم أن هذه البيانات ستعامل بسرية تامة، وتستخدم لغايات البحث العلمي فقط.

مع خالص الشكر والتقدير

الأستاذ المشرف: د/عامر كمال

الطالبة: شرفي آسية

جامعة المدية

الجزء الأول: البيانات الشخصية

نأمل من شخصكم الكريم قراءة جميع العبارات ثم البدء بوضع علامة (×) أمام الإجابة التي ترونها مناسبة.

الجنس: **ذكر** ☐ **أنثى** ☐

العمر: **أقل من 30سنة** ☐ **30وأقل من 40 سنة** ☐

40وأقل من50سنة ☐ **50سنة وأكثر** ☐

المؤهل العلمي: **بكالوريا** ☐ **ليسانس** ☐ **ماستر** ☐

دراسات عليا ماجستير–دكتوراه ☐ **أخرى**☐

المستوى الوظيفي: **عضو في الإدارة التنفيذية العليا** ☐ **مدير فرع** ☐ **مدير إدارة** ☐

نائب مدير الفرع ☐ **رئيس مصلحة** ☐ **موظف** ☐

سنوات الخبرة: **أقل من 5سنوات** ☐ **5 وأقل من 10سنوات** ☐

10و أقل من 20 سنة ☐ **20سنة فأكثر**☐

الجزء الثاني: البيانات المتعلقة بالابتكار المال

يرجى وضع علامة (×) في المربع المناسب

البعد الأول: الابتكار المالي في مجال التمويل

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تسعى إدارة البنك إلى إيجاد أدوات تمويلية جديدة لحل مشاكل التمويل					
02	يتعاون البنك مع خبرات واستشارات من أجل تقديم صيغ تمويلية جديدة ومبتكرة					
03	يعمل البنك على توفير المناخ التنظيمي المناسب للإبداع					
04	يعمل البنك على استقطاب المبدعين في مجال الأعمال المصرفية					
05	يخضع موظفي البنك لدورات تدريبية حول تنمية أساليب التفكير الابتكاري					
06	يشجع البنك التنافس الإبداعي بين فرق العمل الداخلية لتطوير المنتجات والخدمات الجديدة					
07	يحرص البنك على جعل الابتكارات كمسار لاحتلال المركز التنافسي لها					
08	يعمل البنك على توفير روح الابتكار بين العاملين فيه					
09	يوجد في البنك وحدة متخصصة تهتم برعاية الابتكار والتطوير الأفكار الابتكارية					
10	يجعل البنك عنصر الابتكار بندا مهما في خطته العملية واستراتيجيته التطويرية					
11	طرح منتجات جديدة قبل المنافسين من أولويات البنك					
12	يتوفر في البنك على كوادر مبدعة ملمة بالقواعد الشرعية					

البعد الثاني: السيولة

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
13	يسعى البنك على ابتكار منتجات جديدة تعمل على تحقيق الملاءة وفق معايير لجنة بازل وتحصيل السيولة بأقصر وقت					
14	يسعى البنك إلى ابتكار أنظمة لقياس ومراقبة جميع مخاطر السيولة					
15	يعمل البنك على إفساح المجال للتعامل مع مجموعة واسعة من الأدوات الجديدة والمبتكرة والتي تتميز بالسيولة العالية نسبيا					
16	يحاول البنك ابتكار مصادر جديدة لتوفير السيولة عند الحاجة					
17	يسعى البنك إلى ابتكار وسائل تكنولوجية حديثة لإدارة السيولة من حيث البرامج والتقنيات الجديدة					
18	ابتكار أدوات استثمارية جديدة بتكلفة مناسبة لاستثمار فائض السيولة المتوافر لديها					
19	يعمل البنك على الأخذ بعين الاعتبار عند ابتكار المنتجات والخدمات الجديدة وأثرها على السيولة بصورة مربحة					
20	يركز البنك على الصيغ التمويلية المبتكرة التي تتسم تدفقاتها بالوضوح					
21	يعمل البنك على ابتكار أدوات جديدة تكون قابلة للتداول في السوق النقد وفقا لمتطلبات بنك الجزائر					
22	يعمل البنك على ابتكار آلية لقياس ورصد فائض أمواله من خلال التدفقات النقدية الواردة والخارجة					
23	يسعى البنك إلى ابتكار تقنية تساعده على الحصول على المعلومات عن الحركة النقدية لدى الزبائن					

البعد الثالث: إدارة المخاطر

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
24	يعمل البنك على طرح منتجات جديدة تنطوي على مخاطر نسبية لأنها تتضمن أرباح متوقعة					
25	يتبنى البنك معايير بازل ومتطلبات بنك الجزائر في تطوير وابتكار أدوات مالية وأدوات التحوط					
26	يعتمد البنك على أنماط جديدة في إدارة عملياته التشغيلية					
27	يعمل البنك على إيجاد تقنيات جديدة والاستراتيجيات الملائمة للتعامل مع المخاطر المالية					
28	يتوفر في البنك على بنية تكنولوجية تحتية مميزة تساعده على إدارة المخاطر					
29	يسعى البنك إلى التنويع والابتكار في مجال مصادر وتوظيف الأموال					
30	يتوفر في البنك كادر بشري مدرب باستمرار في مجال ابتكار أدوات جديدة في مجال تسيير المخاطر					
31	يستخدم البنك التكنولوجيا الحديثة للحصول على أحدث المعلومات من أجل التسيير الفعال للمخاطر					
32	يقوم البنك بتكوين مهندسين ماليين لإدارة المخاطر					
33	يسعى البنك إلى استخدام أحدث الابتكارات في التكنولوجيا في المجال المالي والمحاسبي لتجنب المخاطر كليا					
34	يعتمد البنك على أفكار ابتكارية وخبرات في مجال إدارة المخاطر					
35	يتجنب البنك المخاطر الناتجة عن تبني منهجية التطوير والابتكار					
36	يتردد البنك في تبني أفكار مبتكرة التي تنطوي على المخاطرة					
37	يعمل البنك على تطوير أدوات استثمارية جديدة تعمل على تحويل الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة إلى استثمارات ذات مخاطر منخفضة					

الجزء الثالث: البيانات المتعلقة بالميزة التنافسية

البعد الأول: تكلفة أقل

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يعتمد البنك على دعم الابتكارات من أجل تخفيض التكاليف					
02	يعتمد البنك على التكنولوجيا الحديثة التي تعمل على تخفيض التكاليف					
03	يعمل البنك على تقديم منتجات وخدمات جديدة بالتكلفة المناسبة لكسب ميزة تنافسية					
04	يقدم البنك الحوافز المختلفة للموظفين الذين يقدمون أفكارا تساهم في خفض التكاليف					
05	يسعى البنك إلى تخفيض التكاليف عملياته الداخلية لتوفير منتجات جديدة للزبائن بأسعار منافسة					
06	يدعم البنك عمليات التطوير المستمر في تقديم الخدمة لتقليل التكاليف					
07	يعمل البنك على تقديم منتجات جديدة بأسعار تعتبر تنافسية في السوق البنكي					
08	ابتكار البنك من خلال توفير البنك الجالس والواقف وتوفير أجهزة الصراف الآلي يؤدي إلى تقليل وقت الانتظار					

البعد الثاني: الجودة

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
09	يحرص البنك على تقييم الجودة باستخدام تقنيات متطورة					
10	يعمل البنك على الاستمرارية بتقديم منتجاته وخدماته بجودة للتفوق على المنافسين					
11	يعمل البنك على ضبط الجودة من خلال وحدة متخصصة بذلك					
12	يعمل البنك على معرفة آراء الزبائن باستمرار بما يخص جودة خدماته					
13	يحرص البنك على توظيف الكفاءات لتخفيض معدل الأخطاء					
14	تعد الجودة العامل الرئيسي لدى البنك في عملية المنافسة					
15	يوفر البنك العاملين الكفؤين بما يضمن جودة العمليات فيه					
16	يدعم البنك برامج التدريب والتطوير التي تتوافق مع معايير الجودة الدولية					

البعد الثالث: رضا العملاء

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
17	يعمل البنك على متابعة كل جديد في القطاع البنكي لتلبية رغبات الزبائن من منتجات وخدمات					
18	يهتم البنك بالتعرف على زبائنه لتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم					
19	يمتلك البنك عددا كاف من الوكالات المنتشرة لتسهيل حصول الزبائن على خدمات بنكية					
20	استجابة البنك على استفسارات الزبائن من خلال الأنترنت ومختلف وسائل الاتصال بسرعة ليحافظ على الزبائن					
21	يقدم البنك منتجات جديدة مطابقة لتوقعات الزبائن					
22	يهتم البنك بالتكيف السريع لتقديم الخدمات تلبي حاجات الزبائن في الوقت المناسب					
23	يقوم موظفو البنك بتقديم المشورة للزبائن					
24	يستطيع البنك من خلال عملية الابتكار من إقناع وترغيب الزبون في التعامل معه					
25	يتم توجيه عمليات الابتكار بناء على طلبات ورغبات الزبائن					
26	يتوفر في البنك موظفين متميزين ولديهم القدرة على استقطاب الزبائن وتسهيل تقديم المنتجات الجديدة المتوفرة					
27	يمتلك موظفو البنك جميع المعلومات عن المنتجات والخدمات المبتكرة لتحقيق الاتصال مع الزبائن					
28	يتوفر في البنك على ابتكارات في تكنولوجيا المعلومات مثل الانترنت، الصراف الآلي وذلك لتوفير الخدمة للزبون في المنزل أو المتاجر وأماكن التسوق					

الملحق رقم (02)

قائمة الأساتذة المحكمين

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	اسم الجامعة
عبد القادر خليل	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية
سليمان بوفاسة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية
مراد تهتان	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية
زبير عياش	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي
أبوبكر بوسالم	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي بالبيض

الملحق رقم (03):نتائج مخرجات برنامج SPSS.V25

Fiabilité

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,898	12

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,906	11

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,873	14

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,938	37

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,850	8

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,887	8

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,892	12

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,939	28

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,962	65

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

		الابتكار المالي	الميزة التنافسية	الاستبيان ككل
N		216	216	216
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	3,7059	3,8264	3,7661
	Ecart type	,47592	,51749	,46023
Différences les plus extrêmes	Absolue	,052	,055	,046
	Positif	,049	,040	,032
	Négatif	-,052	-,055	-,046
Statistiques de test		,052	,055	,046
Sig. asymptotique (bilatérale)		,200[c,d]	,200[c,d]	,200[c,d]

a. La distribution du test est Normale.

b. Calculée à partir des données.

c. Correction de signification de Lilliefors.

d. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

Régression

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,734[a]	,539	,532	,35391

a. Prédicteurs : (Constante), financement, risque, liquidité

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	31,023	3	10,341	82,559	,000[b]
	de Student	26,554	212	,125		
	Total	57,576	215			

a. Variable dépendante : avantage

b. Prédicteurs : (Constante), financement, risque, liquidité

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	,999	,192		5,206	,000
	Liquidité	,263	,053	,297	4,952	,000
	Risque	,123	,057	,126	2,160	,032
	financement	,376	,051	,437	7,354	,000

a. Variable dépendante : avantage

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,670[a]	,448	,446	,38526

a. Prédicteurs : (Constante), financement

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	25,814	1	25,814	173,924	,000[b]
	de Student	31,762	214	,148		
	Total	57,576	215			

a. Variable dépendante : avantage

b. Prédicteurs : (Constante), financement

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,715	,162		10,568	,000
	financement	,576	,044	,670	13,188	,000

a. Variable dépendante : avantage

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,610[a]	,372	,369	,41098

a. Prédicteurs : (Constante), liquidité

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	21,431	1	21,431	126,884	,000[b]
	de Student	36,145	214	,169		
	Total	57,576	215			

a. Variable dépendante : avantage

b. Prédicteurs : (Constante), liquidité

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,786	,183		9,747	,000

	liquidité	,540	,048	,610	11,264	,000

a. Variable dépendante : avantage

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,515[a]	,265	,261	,44473

a. Prédicteurs : (Constante), risque

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	15,251	1	15,251	77,111	,000[b]
	de Student	42,325	214	,198		
	Total	57,576	215			

a. Variable dépendante : avantage

b. Prédicteurs : (Constante), risque

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	1,966	,214		9,182	,000
	risque	,503	,057	,515	8,781	,000

a. Variable dépendante : avantage

Test T

Statistiques de groupe

	الجنس	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
financement	ذكر	171	3,6623	,61125	,04674
	أنثى	45	3,6944	,57158	,08521
innovation	ذكر	171	3,7110	,48030	,03673
	أنثى	45	3,6864	,46366	,06912
liquidité	ذكر	171	3,7863	,59788	,04572
	أنثى	45	3,7354	,53391	,07959
risque	ذكر	171	3,7080	,54010	,04130
	أنثى	45	3,6746	,49312	,07351
avantage	ذكر	171	3,8287	,51495	,03938
	أنثى	45	3,8175	,53285	,07943
tout	ذكر	171	3,7699	,46040	,03521
	أنثى	45	3,7519	,46450	,06924

Test des échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances	
		F	Sig.
financement	Hypothèse de variances égales	,727	,395
	Hypothèse de variances inégales		
innovation	Hypothèse de variances égales	,011	,918
	Hypothèse de variances inégales		
liquidité	Hypothèse de variances égales	,016	,901
	Hypothèse de variances inégales		
risque	Hypothèse de variances égales	,472	,493
	Hypothèse de variances inégales		
avantage	Hypothèse de variances égales	,124	,725
	Hypothèse de variances inégales		
tout	Hypothèse de variances égales	,072	,789
	Hypothèse de variances inégales		

Descriptives

		N	Moyenne	Ecart type
financement	سنة 30 من أقل	48	3,5729	,58715
	سنة40 إلى30 من	104	3,7179	,62321
	سنة 50 ألى40 من	51	3,6324	,55856
	سنة50 من أكثر	13	3,7756	,65915
	Total	216	3,6690	,60205
liquidité	سنة 30 من أقل	48	3,7311	,50458
	سنة40 إلى30 من	104	3,7649	,68858
	سنة 50 ألى40 من	51	3,8093	,45062
	سنة50 من أكثر	13	3,8951	,41799
	Total	216	3,7757	,58430
risque	سنة 30 من أقل	48	3,7143	,50184
	سنة40 إلى30 من	104	3,7170	,59253
	سنة 50 ألى40 من	51	3,6611	,46177
	سنة50 من أكثر	13	3,6813	,35906
	Total	216	3,7011	,52972

innovation	سنة 30 من أقل	48	3,6638	,42419
	سنة40 إلى30 من	104	3,7265	,53768
	سنة 50 ألى40 من	51	3,6912	,40272
	سنة50 من أكثر	13	3,7543	,42656
	Total	216	3,7059	,47592
avantage	سنة 30 من أقل	48	3,7098	,51790
	سنة40 إلى30 من	104	3,8637	,51242
	سنة 50 ألى40 من	51	3,8109	,51221
	سنة50 من أكثر	13	4,0192	,54117
	Total	216	3,8264	,51749
tout	سنة 30 من أقل	48	3,6868	,43894
	سنة40 إلى30 من	104	3,7951	,49084
	سنة 50 ألى40 من	51	3,7511	,41597
	سنة50 من أكثر	13	3,8868	,44971
	Total	216	3,7661	,46023

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
financement	Intergroupes	,909	3	,303	,834	,477
	Intragroupes	77,021	212	,363		
	Total	77,929	215			
liquidité	Intergroupes	,351	3	,117	,339	,797
	Intragroupes	73,052	212	,345		
	Total	73,403	215			
risque	Intergroupes	,122	3	,041	,143	,934
	Intragroupes	60,208	212	,284		
	Total	60,330	215			
innovation	Intergroupes	,171	3	,057	,249	,862
	Intragroupes	48,527	212	,229		
	Total	48,698	215			
avantage	Intergroupes	1,292	3	,431	1,623	,185
	Intragroupes	56,284	212	,265		
	Total	57,576	215			
tout	Intergroupes	,590	3	,197	,928	,428
	Intragroupes	44,949	212	,212		
	Total	45,539	215			

Descriptives

		N	Moyenne	Ecart type
financement	بكالوريا	6	4,3611	,24533
	ليسانس	99	3,6397	,63686
	ماستر	69	3,6510	,54669
	دكتوراه-ماجستير	29	3,6839	,61212
	أخرى	13	3,6346	,58188
	Total	216	3,6690	,60205
liquidité	بكالوريا	6	4,4242	,46236
	ليسانس	99	3,7824	,64881
	ماستر	69	3,7655	,51032
	دكتوراه-ماجستير	29	3,6708	,55053
	أخرى	13	3,7133	,40630
	Total	216	3,7757	,58430
risque	بكالوريا	6	4,0833	,20906
	ليسانس	99	3,6854	,57279
	ماستر	69	3,7029	,44819
	دكتوراه-ماجستير	29	3,6207	,56698
	أخرى	13	3,8132	,58068
	Total	216	3,7011	,52972
innovation	بكالوريا	6	4,2731	,22731
	ليسانس	99	3,6956	,52137
	ماستر	69	3,6961	,39649
	دكتوراه-ماجستير	29	3,6408	,53575
	أخرى	13	3,7201	,28878
	Total	216	3,7059	,47592
avantage	بكالوريا	6	4,2857	,23255
	ليسانس	99	3,8362	,51354
	ماستر	69	3,7878	,49951
	دكتوراه-ماجستير	29	3,8547	,53834
	أخرى	13	3,6813	,62618
	Total	216	3,8264	,51749
tout	بكالوريا	6	4,2794	,17466
	ليسانس	99	3,7659	,48154
	ماستر	69	3,7419	,42662
	دكتوراه-ماجستير	29	3,7477	,49096
	أخرى	13	3,7007	,39260
	Total	216	3,7661	,46023

ANOVA

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.

financement	Intergroupes	3,003	4	,751	2,114	,080
	Intragroupes	74,926	211	,355		
	Total	77,929	215			
liquidité	Intergroupes	2,905	4	,726	2,173	,073
	Intragroupes	70,498	211	,334		
	Total	73,403	215			
risque	Intergroupes	1,252	4	,313	1,118	,349
	Intragroupes	59,078	211	,280		
	Total	60,330	215			
innovation	Intergroupes	2,073	4	,518	2,346	,056
	Intragroupes	46,624	211	,221		
	Total	48,698	215			
avantage	Intergroupes	1,675	4	,419	1,581	,181
	Intragroupes	55,901	211	,265		
	Total	57,576	215			
tout	Intergroupes	1,687	4	,422	2,029	,092
	Intragroupes	43,852	211	,208		
	Total	45,539	215			

Descriptives

		N	Moyenne	Ecart type
financement	التنفيذية الإدارة في عضو	4	3,4583	,42219
	فرع مدير	19	3,9430	,53000
	إدارة مدير	20	3,9292	,55690
	فرع مدير نائب	14	3,5417	,53882
	مصلحة رئيس	47	3,5603	,55731
	موظف	112	3,6451	,63373
	Total	216	3,6690	,60205
liquidité	التنفيذية الإدارة في عضو	4	3,6591	,23909
	فرع مدير	19	3,9522	,49827
	إدارة مدير	20	3,9227	,56985
	فرع مدير نائب	14	3,6429	,81582
	مصلحة رئيس	47	3,7273	,69519
	موظف	112	3,7606	,52202
	Total	216	3,7757	,58430
risque	التنفيذية الإدارة في عضو	4	3,8750	,10714
	فرع مدير	19	3,8271	,31435
	إدارة مدير	20	3,9286	,33503
	فرع مدير نائب	14	3,6837	,52017

	مصلحة رئيس	47	3,6307	,68985
	موظف	112	3,6645	,51229
	Total	216	3,7011	,52972
innovation	التنفيذية الإدارة في عضو	4	3,6597	,21200
	فرع مدير	19	3,8918	,41573
	إدارة مدير	20	3,9236	,42795
	فرع مدير نائب	14	3,6190	,53236
	مصلحة رئيس	47	3,6330	,56299
	موظف	112	3,6786	,44169
	Total	216	3,7059	,47592
avantage	التنفيذية الإدارة في عضو	4	3,8304	,22088
	فرع مدير	19	4,1429	,42923
	إدارة مدير	20	4,1071	,33503
	فرع مدير نائب	14	3,7806	,36552
	مصلحة رئيس	47	3,7895	,57299
	موظف	112	3,7436	,52677
	Total	216	3,8264	,51749
tout	التنفيذية الإدارة في عضو	4	3,7450	,18941
	فرع مدير	19	4,0173	,36961
	إدارة مدير	20	4,0154	,34739
	فرع مدير نائب	14	3,6998	,41113
	مصلحة رئيس	47	3,7112	,53756
	موظف	112	3,7111	,44725
	Total	216	3,7661	,46023

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
financement	Intergroupes	3,804	5	,761	2,155	,060
	Intragroupes	74,125	210	,353		
	Total	77,929	215			
liquidité	Intergroupes	1,461	5	,292	,853	,514
	Intragroupes	71,942	210	,343		
	Total	73,403	215			
risque	Intergroupes	1,844	5	,369	1,324	,255
	Intragroupes	58,485	210	,279		
	Total	60,330	215			
innovation	Intergroupes	2,052	5	,410	1,848	,105
	Intragroupes	46,645	210	,222		
	Total	48,698	215			

avantage	Intergroupes	4,340	5	,868	3,424	,005
	Intragroupes	53,236	210	,254		
	Total	57,576	215			
tout	Intergroupes	2,986	5	,597	2,947	,014
	Intragroupes	42,553	210	,203		
	Total	45,539	215			

Descriptives

		N	Moyenne	Ecart type
financement	سنوات5 من أقل	68	3,6507	,54508
	سنوات10- 5	52	3,7131	,62435
	سنة20-10	69	3,6920	,64158
	فأكثر سنة20	27	3,5710	,61181
	Total	216	3,6690	,60205
liquidité	سنوات5 من أقل	68	3,7848	,48764
	سنوات10- 5	52	3,8427	,68247
	سنة20-10	69	3,7233	,61765
	فأكثر سنة20	27	3,7576	,53128
	Total	216	3,7757	,58430
risque	سنوات5 من أقل	68	3,7174	,46854
	سنوات10- 5	52	3,6648	,65367
	سنة20-10	69	3,7588	,50062
	فأكثر سنة20	27	3,5820	,48393
	Total	216	3,7011	,52972
innovation	سنوات5 من أقل	68	3,7075	,38584
	سنوات10- 5	52	3,7313	,57464
	سنة20-10	69	3,7198	,48675
	فأكثر سنة20	27	3,6173	,46047
	Total	216	3,7059	,47592
avantage	سنوات5 من أقل	68	3,7747	,51119
	سنوات10- 5	52	3,8530	,55078
	سنة20-10	69	3,8178	,50808
	فأكثر سنة20	27	3,9272	,50171
	Total	216	3,8264	,51749
tout	سنوات5 من أقل	68	3,7411	,41638
	سنوات10- 5	52	3,7922	,53519
	سنة20-10	69	3,7688	,45270
	فأكثر سنة20	27	3,7723	,45148
	Total	216	3,7661	,46023

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
financement	Intergroupes	,420	3	,140	,383	,765
	Intragroupes	77,509	212	,366		
	Total	77,929	215			
liquidité	Intergroupes	,437	3	,146	,423	,737
	Intragroupes	72,966	212	,344		
	Total	73,403	215			
risque	Intergroupes	,699	3	,233	,829	,479
	Intragroupes	59,630	212	,281		
	Total	60,330	215			
innovation	Intergroupes	,259	3	,086	,378	,769
	Intragroupes	48,439	212	,228		
	Total	48,698	215			
avantage	Intergroupes	,498	3	,166	,617	,605
	Intragroupes	57,078	212	,269		
	Total	57,576	215			
tout	Intergroupes	,079	3	,026	,123	,946
	Intragroupes	45,459	212	,214		
	Total	45,539	215			